

ما في هذا المجلد من رسائل

رسالة في النسبة بين النفاين
لمولى عصام الدين

رسالة وارض على محبت ما انا
لعلى القوشنجي

رسالة في الموصول لشيخ الدين
احمد اخفاجي

رسالة في المقصور والممدود
لابن الدريد

رسالة في اداء المطالعة
لعبد الله البستوي

رسالة في نسب اجمع
لابن كمال الوزير

رسالة في الدلالة الوضعية
لعصام الدين

رسالة في تحريم مولى عبد الغفور
على رسالة علي القوشنجي

سؤالين رفا للشيخ احمد بن
في الشيخ عبد الله بن نوسر

الدر النظيم في روم التعلم والتعليم
لغيا زكريا

رسالة في المعقول الاول والثاني
لاحمد المدعو بجاوي

رسالة في خلق الافكار
لصاحب الدين زكي

رسالة في اداء المطالعة لى دين
برهان بن ابي ذر الغفاري

رسالة على محبت ما انا قلت
لشيخ الاسلام

رسالة على محبت ما انا قلت
لميرزا علي البخاري

رسالة على محبت ما انا قلت
لميرزا علي الفقيه

رسالة متعلقة ببعض مواضع تفسير البضاوي لمولى
صاحب الدين زاده

رسالة رجلان الدين في توجب الصلوة

برهنتي على الرسالة العنصرية
في الاداب

رسالة على محبت ما انا قلت
لعصام الدين

رسالة على محبت ما انا قلت

رسالة على محبت ما انا قلت

رسالة متعلقة ببعض مواضع تفسير البضاوي لمولى
صاحب الدين زاده

رسالة في بيان النسب بين
النفايض لعصام
عليه



٧٠٤

الكتاب
السنائي

مجلس واحد



بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
 الام لا اخص من افراد كل اعم ونسالك قبضات من بحر الانعام الا ان
 العام المحيطة بالنقا نض الك الحبيب والسائل لا يجيب بعد
 فيقول الفقير لا رحمة ربه ابراهيم بن محمد بن عيسى اه الا سؤالي
 تحدينا بنعمة هذا ابراهيم بن محمد بن عيسى اه الا سؤالي
 بين النقا نض سهل التناول لكل حائض ومع ذلك ففصل
 بين ما يكون النسبة فيه التباس وبين ما يكون النسبة فيه
 العموم من وجه من نقا نض العام والخاص من وجه من نقا نض
 التمايز فيمن يشهد بذلك الفصل ستا بدر صريح العقل
 بل شواهد السمع والعين جعلته تحفة لكل لبيب يكون له نصيب
 احب كل حبيب وهدية لكل من كان له بكونه من التعصب والاعتساف
 اسد الى وعلى الله التوكل وعلى نبيه التوسل **فقر** او لا
 ان نقبض الشيء ما يفرق بينه وبين الشيء بكلمة او ما يجمع
 كالانسان واللا انسان فكل من عاوم كلمة لا وواحد على وجه
 نقبض للاخر وساء كل واحد منهما المحيطة ما خرج عن الاخر ولا يحد
 على شيء مما لا يخرج عنه فنقول كل متساو بين متساو ان يكون

انما ما لا واسطة فالتمايز
 الانعام بالواسطة

ما خرج عن احد بهما بعينه ما خرج عن الاخر فيكون ما احاط به
 نقبض احد بهما بعينه ما احاط به نقبض الاخر فيكون ما احاط به
 وما احاط به الا عام المطلق من شئ جميع ما احاط به الا خاص من شئ
 فيكون ما اخرج عن الاخص جميع ما خرج من العام مع زائد فيكون
 ما احاط به نقبض العام يكون اعم من نقبض العام واما الاخر
 اللذان بينهما من وجه فلا بد من كل منهما ما لا يخرج من الاخر فيخص
 نقبض كل منهما بفرد يفارق فيه الاخر فانه كانا تحت يد
 جميع افراد نقبض كل منهما تحت عين الاخر فلا يشمل نقبض
 شئ منهما فردا من نقبض الاخر لدخول جميع افراد نقبض
 تحت عينه قياسا من النقبضا لا تباينا كلياً كاللا انسان
 والحيوان فانه جميع افراد الانسان مندرج تحت الحيوان
 وجميع افراد الحيوان مندرج تحت الانسان فلا يحد
 الانسان على شئ من اللا حيوان لاندرج جميع تحت الحيوان
 ولا اللا حيوان على شئ من الانسان لاندرج جميع تحت
 اللا انسان فقياس الانسان واللا حيوان تبايناً كلياً
 وان لم يكن جميع افراد نقبض كل منهما داخل تحت عين
 فلا محالة يكون بعض النقبض خارجاً عنها فيصدق التقبض
 على ذلك البعض الخارج عنها فتتحقق مادة الاجتماع بين
 هذين النقبيين بعد تحقق مادة الافتراق بين الكل

لان اصدق شئ من اللا حيوان على الانسان
 بقره ان يكون اللا انسان انساناً

وان يلزم رفع النقبيين عن شئ واحد
 وهو ممنوع فقام

فيتحقق فيها العموم ووجه الاعتقاد ان لم يكن من النقيضين
 داخل في عين الاخر لا يلزم ان يخرج بعض النقيضين عنها
 حتى يكون مادة الاجتماع بين النقيضين يجوز ان يكون
 نقبض احدهما داخل في عين الاخر في غير عكس لان نقول
 اذا دخل نقبض احد الطرفين في عين الاخر فلا محالة
 يدخل نقبض الاخر في عين ذلك الطرف او يخرج
 بعض النقيض غير عينه الخارج داخل في نقبضه فيكون
 داخل في عين الاخر واما الامارة للذات بينهما تباين
 كلي فلا محالة يخرج عن كل منهما ما لا يخرج عن الاخر فتفارق
 نقبضا هما فيه فاما ان يكون افراد كل منهما باسرها داخل
 في عين الاخر كما ان المتباينين نقبضين او متباينين
 لهما او مختلفين علما بصدق شئ من نقبضهما على شئ
 مما يصدق عليه نقبض الاخر لصدق العين
 على جميع افراد النقيضين فيثبت شئ النقيضان
 تباينا كلياً واما ان لا يكون كل منهما متبايناً داخل في عين
 الاخر كما ان المتباينين كل منهما احصى من نقبض الاخر
 كل لانه والفرس فلا محالة هناك نقبض خارج
 عن المتباينين يخرج نقبضا هما فيه فيتحقق مع مادة الاجتماع
 بعد تحقق مادة الاتفاق في الكل لا يقال لا نقول لا نعلم

من رساله

انما هو في الامور التي هي في
 عمومها ووجه الاعتقاد ان لم يكن من النقيضين

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم انهم حصروا الدلالة الوضعية في المطابقة والتفهم الا انهم
 وذلك لانه اللفظ او الكلمة والاعلى مع بحسب الوضع وذلك
 عند تلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى
 الموضوع له او داخل فيه او خارجا عنه فالدلالة اللفظية على
 بواسطه اللفظ موضوع لمعنى دخل في ذلك المعنى المدلول
 لفظا تفهمه ودلالة على معناه بواسطه اللفظ موضوع
 خرج عنه ذلك المعنى التام وبهنا اعتراض مشهور
 او الكلمة لفظ موضوعا لمعنى مركب من اعراس يكون احدها
 لازما وبهنا الاعتقاد فله دلالة على الجزء اللازم للجزء الاخر لكونه
 داخل في المعنى الموضوع له فيضمنه بكونه جزءا من ذلك
 لكونه لازما للجزء الاخر وهذه الدلالة ليست مطابقة لا
 الوضع له ولا تضمنها لانها ليست ككونه جزءا من الموضوع
 بل ككونه لازما للجزء الاخر ولا التماس لكونه داخل في المعنى الموضوع
 لا خارجا عنه والجزء ان يحد بسبب العرض ضرورة
 والآتي خارجة عن المقسم فلا استكمال ولا شك ان الوضع
 ليس لذلك المعنى بل لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول

وهذا الاعتراض مشهور بان لا يصلح المدقق في
 شرح حسين عتب مد ظله

هذا هو باب الفصل في رد وجه احد

في تضمنية قطعا من الجواب ظاهر لا يفتقر على ذكره وهو كلام
صاحب الكشف والخاص ومن تبعها واما كلام القاضي المذكور
منه التضمن دلالة اللفظ على جزم ما وضع له من حيث هو كونه
فما عتبار انه راجع اليه كما يظهر بالتأمل الصادق واجيب عليه
وهو منع تحقق الدلالة الثانية عليه مستند الى ان اللفظ
اذا دل على معنى باقوى الدلائل لم يدل عليه منعها ورد
بانه العلة المتضمنة للدلالة او انما كانت
قوية او ضعيفة والدلالة الضعيفة تجتمع القوية او كانا
من جنس مختلفين تأمل فغيب ما فيه ويحتمل ان يقال ان لازم
الذي ينهي انما يلزم تصور من تصور مرسومه او كماله المرسوم
مخاطبا بالبيان لا مطلقا كيف ولو كان كذلك يلزم ان لا يفي
الذي من المتعارفين في هذا كما مستضا فليس يلزم ان لا
تجاوز عنها لاستلزام تصور كل منها تصور لا بد منه
بين البطلان فعلى هذا يمكن تحقيق الدلالة الثانية بناء على
البحر المرسوم ليس محظرا بالبيان بل بالبيان هذا المجمع
المركب لا غير فلا ينقل الذين منه الى الجزم اللازم كونه
لازم لذلك الجزم والفرق بين هذين الجوابين انما هو في
والمنع واحد والسند الثاني اولى ولا خلاف في الاتفاق
في الصورة التي ذكرناها في بيان استقراض الدلالات

لا يفتقر من حيث هو للتعليل ومعنى توضح
ان التضمن دلالة اللفظ على جزم ما وضع له
جزم ما وضع له ارباب التوضيح لما هو
فما دل الكلامين واحد

تولد واجب حاصل من الجواب ان تعريف التضمن
على ما ذكره صادق على هذه الدلالة فيكون
تضمنية فلا تناقض

توضيح ان السبب الضعيف يفهم اثره عند السبب
القوي كما ان ان كان له سبب قوي
وهو شئنا الشمس وسبب ضعيف وهو
شئنا الشمس يفهم اثره عند وجود الاول
ولذا يعلم وجود الدلالة باللفظ المستمع
في وراة احوار وعند من يدركه يعلم وجوده
بما لا ينفك

في هذا الجواب انما هو في
المنع واحد والسند الثاني اولى
ولا خلاف في الاتفاق
في الصورة التي ذكرناها في بيان
استقراض الدلالات

الثالث

الثالث ما صدق عليه تعريف الاحكام هو من الخطا
فلا يفتقر في ذلك ان لا يتم في تلك الصور قد جازت
بأنها التضمنية لانه يجوز اللزم من تلك التضمنية
من المدلول المطابق وفيه انه لا يفتقر الى الدلالة التضمنية
بل لا بد فيها من كونه خارجا عن المعنى الموضوع له في تعريف
هنا وينبغي ان يعلم انهم حكموا بان الحكم المذكور هو
اللفظية الوضعية في تلك المقام المذكورة عطفية لا دلالة
اللفظ بالوضع اما ان يكون على نفس الموضوع او على
او على خارج ويرد عليه انهم ارادوا بغير العطف ما هو
واثر على النفس والاثبات كما هو المتعارف فيما بينهم
يلزم ان يكون بداهيا او اوليا ولا شك ان الحكم المذكور
ليس بداهيا فضا على ان يكون اوليا ووجهه يعلم كما سبق
من الاغراض ووجه دفعه ما ذكره في بيانه كونه
عطفيا انما يجبر رفق لولم يجبر في حدود الدلالات
الثالث قيد في الموضوع له او لكلمة او لما خارج عنه
او لما جود حدوده لكنه معتبر بها وان ارادوا ان يحكم
العقل بصحة او ما يدبره او بدليل قطعي فبنتج عليه
مع كونه خلاف الواقع والمتعارف فيما بينهم لا بد
عليه ما ذكره في بيانه ووجهه يعلم مما استمر الى هنا

انما ارادوا ان تلك التضمنية ليست بداهية
ولا دخل لها فيه فبنتج ان لا يفتقر الى الدلالة
التضمنية كما لا يخفى وان ارادوا ان تلك التضمنية
لا تجتمع كونه جازما من المدلول المطابق بل تنافي
ممنوع وكذا الحال ان ارادوا انها عطفية
كونه جازما وان ارادوا انها المقيدة للمقيد
ليس يجوز من المدلول المطابق بل جازم
انه بذلك المقيد ليس المدلول اصلا بل جازما
ولا تضمنيا ولا التزاما بل بقيد فلا شك

في هذه الاجابة تدفع ايضا شبهة بان اللفظ الموضوع
لاحد المتكلمين وفيها يدل عليه لا جزم كونه
وهذه الدلالة قطعية لا بد من دليل عليه ايضا
لكونه لا زاما لاحكام غيره الدلالة ليست مطابقة
لكونه موضوعا له بل كونه لا بد من دليل عليه
ليست تضمنية لعدم دخولها في الموضوع الاول
الزمنية لا بد من دليل عليها ووجه التامع
بما يظهر بانه في تأمل

وبالجملة انما الحكم العقلي انما هو على المتعارف فكل
من المدعى والبدلي فكل حيث وان كل على غير
فان لم يبدل كل تأمل الا ان ينضم اليه بقدر
تأمل ليطهر لك حصة حال
في تحقيق هذا المقال
بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

عاز صاحب الارضاح وقد تقدم المسند اليه ليقيد التقديم
تخصيصه بالجزء الصحيح في قوله الحق عليه كما المسند اليه
بعد حرف النفي لا فصل كما انما قلت هذا اي ان اقل مع انه
مفهوم غيري فالقديم يقيد في الفعل المذكور وبثبوت
غيره على الوجه الذي نفي عنه العموم والخصوص فلا يقال
هذا الا في سبب ثبت انه غيرك وانت تريد نفي
كونك القائل لانني المقول واعترض عليه السدود
بما تقدم لما افاد في هذا المثال في الفعل المذكور
اعني المسند اليه وبثبوت غيرك لم يكن مقيد بالتخصيص
بالجزء الصحيح من التخصيص غيره به ثم قال انما التخصيص انما التزم
او اوقع في فعل واريد تخصيصه فذلك التخصيص
بشأنه اثبات ونفي فربما يفرح بالاثبات وحده

النفي ضمننا كقولك انما سمعت في ما جئت وربما يفسر
كقولك انما قلت هذا او ربما يصرح بهما معا على ان
المقدمات وعلى كل تقدير يكون تخصيص الفعل ثابت
لانما نفي عنه والمصنوب التخصيص مما الى نفي عنه وبثبوت
انما نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فكل ما لم يفرق بين ما
قلت هذا وانما قلت هذا وسبب الفرق
بينها انتهى كلامه واقول فيه نظرا لانه اراد بجزء الفعل
بهذا الفعل المنفي اعني عدم القول في المثال المذكور
ولا حقا فربما قولنا انما قلت هذا وانما افاد
غير المسند اليه بالقول يقيد تخصيص المسند اليه لعدم
الاضاحة قولنا انما قلت ايضا يقيد ذلك ولا يتم
من افادة مبدئين الكلامين اعني قولنا انما قلت
هذا او قولنا انما قلت هذا تخصيص عدم القول
بالمسند اليه واسترهما في تلك الافادة ان لا يكون
فرق في الوجوه الا في التزم في قولنا انما قلت
انما هو في فاعل الفعل المثبت اعني القول المصريح
التخصيص انما هو النفي ووجه الاثبات والتزم في قولنا
انما قلت انما هو في فاعل الفعل المنفي اعني عدم القول
والمصريح من ركن التخصيص انما هو الاثبات ووجه

ثم قال وللهذا لا يقال ما ان رأيت احدا من الناس
ولما انا ضربت الا زيد ابل لقيار ما رأيت او ما رأيت
انا احدا من الناس وما ضرب او ما ضربت انا الا زيدا
لانه المنفعة في الاول السروية الواقعة على كل احد
وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سور ريد
وقد تبين ان ما يقيد بتقديم المسند اليه تبوئة المذكور
هو ما يقع في المذكور فيكون الاول مقتضيا لانه يكون
غير المتكلم قد راي كل احد وانما لا يكون النساء في الكلام
قد ضرب من بعد ان بد منهم وكلاهما محال والسيح
عبد القاهر والسكاكي بينا امتناع انما يقع
المنفعة بالانقضاء انما يكون القائل قد ضرب ريدا
وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضيه ان يكون
ضربه وذلك بينا قض واعترض مولانا سعد
والدين رحمه الله عليه بان لا يعم المنفعة هو الروية
الواقعة على كل واحد من الناس بل الروية الواقعة
على فرد من افراد الناس والفروق واضح فالاول
يقيد السلب الجزئي لانه نفى الروية الواقعة على كل
لا ينافي اثبات الروية الواقعة على البعض ان
يقيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي

ثم اجاب ناقلنا عن الفاعل العلامة بانه المفعول في قولنا
ما ان رأيت احدا المالك فانما لوقوعه في سياق النفي
يلزم ان يكون معتقدا الى طيب عاما كذلك وهو كذلك
رأيت كل احد في الدنيا لانه الخطأ في هذا المقام
انما يكون في الفعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما يقع من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقاً بين المتكلم والمخاطب انما عاما فعم وانما
فخاص او لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن في الفعل
مخمس والتقدير بخلافه واجاب عن اعتراض صاحب
الايضاح بانه تقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي انما يكون
لرد الخطأ في مثل فعل معين مقرر هو الضرب لغير ريد
فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا
مسلم مقرر لكم فاعلم غيري لانا فلا يكون ريدا مضمرا
لك كما لا يكون مضمرا بالعموم ثم قال وعند ان قوم
ان بعض النفي بالانقضاء انما يكون ضربت ريدا احد
بانه يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل
بل الى ان يكون فاعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور
هو الضرب الذي استنتج منه ريد فالكسبة وانما هو
منه الاثبات دونه النفي فلا يكون في انقضاء النفي

مما شئى كما اذا قلت لست الذى ضرب الاريد فكلما
 اعتقد ان النساء ضرب كل واحد الاريد او انت
 ذلك لا النساء فنثبت ان يكون ذلك لا النساء
 عليه السيد قدس بوجوهين الاول انه قد اذبح
 بهذا الكلام الجواب الذى تقدم الفصل العلامة اولها
 ح لازم ان لفظ الرؤية في قولك ما انا رابت احد اعلم
 لكل احد لانه النفي قد توجه الى الفاعل وكونه فاعلا
 ولا يتعلق به بالفعل والمفعول ويكون الكلام والاعلى
 ليس فاعلا للمعرفة المتعلقة باحد فيلزم ان يكون
 النساء قد رأت احد من الناس ولا محذور فيه
 فيما انا ضربت الاريد ليس بجم لانه المقدر احد لا يترك
 انه يحترز ايضا ان يقال ما انا ضربت احد افلا يتناول
 ريد افلا يصح ان يستثنى منه ثم قال وقد جعل متشاع
 ما انا ضربت الاريد ابدا ذكر في ما انا رابت احد
 وهو ان المنفى هو الضرب بالنسبة الى كل واحد من
 ريد فيستلزم ان يعتقد معتقدا انك ضربت كل
 احد سوى ريد فنثبت ذلك عنك واثبت
 لغيرك فاني قلت هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء
 الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا انه هنا

وجها هو وهو يجعل الاستثناء رجوعا الى النفي فيكون
 المنكح قد اثبت لنفسه ضرب ريد ونفي عنهما ضرب
 ما عداهما والتقدم يقتضيه اثبات ذلك المنفى لغيره
 ونفي ذلك المثبت عنه فكانه قال انا ضربت ريدا
 اى لا غيرى واما انا ضربت منسورا ريدا اى غيرى
 فيكون هناك من ضرب كل واحد سوى ريد وهذا
 وجه وجيه انتهى كلامه واقول كلا الوجهين مرفوع
 والوجه النذر ادعى انه وجيه عموما لانه الاول فلما
 عموم نفي الرؤية لازم على تقدير توجه النفي الى الفاعل
 ايضا لانه النكرة على هذا التقدير ايضا مسبا
 لانه النفي بحسب اعتباره موضوع جميع قبود الكلام
 ليكون المعنى الى لست فاعل هذا الفعل المقتضى
 القيود مسبوقة من ان الكلام يجب ان يكون متفقا بل
 المنكح والمطوب ولا يكون التراجع بينهما الى الفاعل
 فقط لانك اذا نفيت ان يكون فاعل رؤية احد لم
 ان يكون لم تر احد اذ لو رأت ريدا مثلا كنت
 فاعل رؤية احد ونفيت ان يكون فاعلا لغيره
 في الجواب المفعول في قولنا ما انا رابت احد لانه
 عاما لزم ان يكون معتقدا لمطوب عاما كذلك خطأ

لا عموم المفعول في الالفاظ بيات عموم المفعول في النفي
 فانه المخطب اذا اعتقد انك رايت كل احد من الناس
 وانت لقيت ان يكون فاعلا لتلك الروية العامة
 الشاملة لكل احد لم يفهم عموم نفي الروية لانه رفع الحكم
 الكلي سلب جزئي بل انما يفهم اذا اعتقد المخطب
 انك رايت احدا من الناس ولقيت انت ان يكون
 فاعلا لروية احد لانه رفع الحجاب الجزئي سلب كلي
 قوله فيلزم ان يكون ما نفى به الفعل الواقع على المفعول
 على الوجه المذكور متفقا بين المسكلم والمخطب
 انما حاصله فقام وانما حاصله خاص اذ لو اختلفا
 وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل حيث والتقدير كونه
 فلما سلم كونه ما نفى به روية احد فاعلا للمسكلم
 انه ليس فاعلا لروية احد انما فاعلا شخص اذ قد
 رأى احد من الناس فالروية الواقعة على المفعول
 على الوجه الذي هو متفق بين المسكلم والمخطب
 التي ادعى المسكلم انه ليس فاعلا لها ليست عامة
 بل العامة انما هو نفي الروية وانما لزم ذلك
 من نفي فاعلية المسكلم لهما كما بينا القاء والمنع
 ان يكون متفقا بين المسكلم والمخطب بالعموم المحصور

وسائر القيود وثانيا لغير المسكلم لا النفي وقال السيد
 قدس والتفصيل هو انما يقال ان كان النزاع في
 واقعة على شخص معين كزبد مثلا لقول انا رايت زيدا
 فيكون هناك من رأي زيدا وهو ظاهر وان كان
 في روية واقعة على احد لا بعينه لقول انا رايت
 الاحد من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان
 غير معين لكنه معهود من حيث تغلج الروية محقة
 انما مثا رايه بذلك لا اعتبار ولا يصح ان يقال
 هو انما انا رايت احد الاله في قوة قولك ما انا رايت
 زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك في افادة نفي
 الروية بالنسبة الى كل واحد من المعتبر وانما اختلفا
 في الظهور والنصوصية فيبقى عموم نفي الروية لكل
 واحد منها ضائعا لانه الفعل المنقبت في اعتقاد
 المخطب منسوب الى واحد فيحتاج في رده خطائه
 في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع
 في روية واقعة على كل احد فلهذا عبارتا به احدهما
 ان يقال انا رايت كل احد والثانية ما انا رايت
 احد الاله لو كان النزاع في فاعل روية واقعة على
 لا بعينه كان المناسب ان يقول انا رايت الاحد

فيكون
 انما هو
 كونه

من الناس او ذلك الاحد لا يقول ما رأيت
 احد المتعرضين للرؤية بالنسبة الى ما في الاحاد
 لما بيننا من قولنا ما رأيت احد في قوة قولنا
 رأيت زيد او لا عمر او لا بكر الى غير ذلك لكونه لغوا
 اقول فيه نظرا انه كان زعم المطلب ان المتكلم على رؤية
 واقعة على احد لا بعينه كان المناسبا ان يقول
 ما رأيت احد ابعين لست فاعل رؤية واقعة
 على احد لا بعينه قوله لا يصح لانه في قوة قولنا ما رأيت
 زيد او لا عمر او لا بكر الى غير ذلك فيبقى عموم الرؤية
 للحكاية ومنها ضاحك لا الفعل المنبئ في عتقاد المتكلم
 الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في القول الى لغة
 من كل واحد واحد فليس لم يرد في الخطا على ان قال لست
 فاعل رؤية واقعة على احد لا بعينه ولم يرد ذلك عموم الرؤية
 كما بينا ان قال في سبيل الاحكام ما رأيت زيد او لا عمر
 ولا بكر الى غير ذلك وهذا من قوله بهذا في قوة ذلك
 يعني هذا وذاك تفصيله ولم يتعرض للتفصيل والتفصيل
 بالاجمال نعم لو تعرض للتفصيل كان لغوا وارسا ما رآه
 على محجة بل قوله ما رأيت الا احد او ذلك اللاحقة
 ارسا بزيادة على الحاجة لانه اعلم عهد فيه لم

في كلام المطلب والاصل ان يكون الفعل المذكور متعلقا
 متعلقا بينهما ولا تكون المتابعة اللاحقة فاعلم ان كان
 يقول انك فاعل رؤية الواقعة على احد وانه كان زعم
 ان المتكلم فاعل رؤية واقعة على كل احد كان المناسبا
 ان يقول المتكلم ما رأيت كل احد ولا يصح ان يقول
 ما رأيت احد الا ما قد بينا ان الفعل المتعلق بالمكلم
 والمطلب في قولنا ما رأيت احد الا ما قد بينا ان الفعل
 المتعلق بين المتكلم والمطلب في قولنا ما رأيت احد
 هو الرؤية الواقعة على احد لا بعينه لا على كل احد قوله
 لو كان التراجع في فاعل رؤية واقعة على احد لا بعينه كان
 المناسبا ان يقول ما رأيت الا احد من الناس
 او ذلك الاحد الى ان يقول ما رأيت احد ابعين
 لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي الاحاد لما بيننا من قولنا
 ما رأيت احد في قوة قولنا ما رأيت زيد
 ولا عمر او لا بكر الى غير ذلك لكونه لغوا قلنا هذا
 على عدم التفرقة بين الاجمال والتفصيل والتعرض
 لنفي الرؤية بالنسبة الى واحد واحد انما هو عند التفصيل
 لا الاجمال كما ذكرناه القاء ايضا التعرض لنفي الرؤية
 بالنسبة الى واحد واحد على تقدير ان يكون التراجع في كل

واقعة على كل واحد لغيره الا انه اذا اتى الحكم فاعلم انه رتبة
واقعة على واحد اي واحد كان علم انه ليس فاعلم انه رتبة
واقعة على كل واحد فليخرج التعرض لغيره الرتبة
الى باقى الاحاد واما ان كان فلا يكون الاستثناء في الاثبات
انما زعم من كلامهم في توجيهه تقدم الضمير ايداعه
يقضيه ان لا يكون يكون رتبة مفعول به حيث قالوا ان مثل
هذا التقديم انما يكون في رد الخطا في فاعل فعل معين
هو الضرب لغيره فيكون المفعول به هذا الضرب الواقع
على من عدل رتبة مفعول به كس على غيري لاننا فلا يكون
رتبة مفعول به لا يكون مفعول به بالغير فظان
كون الضرب الواقع على من عدل رتبة مفعول به
بناء على الاستثناء من الاثبات في محل اخر مفعول به
صحة انكم لما جعلتم الضرب الواقع على من عدل رتبة
مقدرا جعلتم الاستثناء من الاثبات لانه النفع فلا يكون
من انتقاض النفع بالآخرة شي وفي قوله مولانا رحمه الله
اجدر بان تعرض عليه اشارة الى انه يمكن ان يعرض
ويقال بهذا التوجيه مبني على الاستثناء من الاثبات
وهو غير جائز لكن الاول ان يسم ذلك بمنسج التفكير
النفع بالآخرة لا جاز للثبوت فيه بخلاف الاستثناء

من الاثبات حيث جوزده في بعض الصور واما الوجه
الوجه غير موجه فذلك لوجود الاول انما لا يتم التمسك
بضمير اثبات المنفعة ونفع المثبت انما يقتضيه ان لا
يبدأ الجمع اعني ضرب رتبة وعدم ضرب في سواء
لغيره وذلك بتصوره على ستة وجوه الاول لا يكون
احد من الكس انما لا يقرب رتبة او يقرب
جميع من عداه الثالث ان لا يقرب رتبة او يقرب
لبعضها من عداه الرابع ان يقرب رتبة او لا يقرب
احدا مما عداه الخامس ان يقرب رتبة او يقرب
بعضها مما عداه والسادس ان يقرب جميع
واثبات منها الكس والسادس محتفاه وبما
مكن فلا وجه للكم بامتناعه مطلقا الكس سلمنا ان النفع
للقضيه اثبات المنفعة ونفع المثبت لكن لانم المنفعة
ضرب جميع من عداه بل المنفعة ضرب احد من عداه
واي اصل ان النفع عام لا المنفعة على ما مر انما اثبات
انه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون مفعول به
الآثار رتبة واما ما ضربت الآراء او هذا هو الذي
شنع به مولانا رحمه الله على علماء هذا الفن من ان
علقوا العبد بالعسر عذرا له بما كلفه عنه ولو انه عسر

رسالة محمد بن جرير - مولا عبد العزیز
على رسالة مولا على القوي

بسم الله الرحمن الرحيم

حوله وفيه نظر لانه ان اراد بكمبر الفعل ههنا الفعل المنفي
اجاج جعل النفي جوا للتمسك بكونه ناوله قدس و بمرية
عدم الفرق بين المثالين في ان النزاع في ثبوت المنفي
وان لم يجعله في هذا فيصور تخصيص المسند اليه لانه
لمراد به ههنا تخصيص شيء بام هو حكم باختصاص هذا
الام لذلك الشيء وثبوت له وانتقائه عن غيره فمعنى
تخصيص المسند اليه بالنفي حكم بثبوت النفي له
وانتقائه عن غيره ولا يتصور ثبوت النفي لشيء الا
اذا جعله المسند فاذا لم يكن جوا لم يكن المسند
مختصا به وكذا القصر والحصر لانها ارجاء التخصيص
اذا عرفت هذا فلهذا انتدفاع اعتراضهم في ناوله
قدس بعد لانه تقدم جوف السلب على المسند
يا في جملة جوا للمسند وكذا تفسير المنار في الاصباح
حيث قال في تفسيره اننا قلنا اي لم يقل مع انه مقصور
لغيره فالتقدم بغيره في القول في الحكم وانا يقول
لغيره وعلما لم يفرق بين التخصيص والاختصاص

اولم يميز بين ثبوت العدم وعدم الثبوت كما لم يميز
كثير منهم بين عموم النفي ونفي العموم الى غير ذلك
منه نظائره فتارة اعترض حكم الاول واخرى حكم الثاني
ولكن ان تصرف ناوله قدس جوا لاول
فلا يعموم نفي الرؤية لانه في نظره لانه النفي اذا توجه
الى النسب الفاعلية المدلول عليه بالالفعل المتعدي
ولم يقصد توجهه الى ذلك الفعل بالمفعول بناء على ان
التفقا في ثبوت الفعل وتعلقه بالمفعول واختلاف
الفعل فالنسب التعرض لما به النزاع والسكوت
عما عداه ورجح لا يحج من اعتبار التعلق بالمفعول متقدم
على اعتبار النفي او متاخر عنه فانه كما متاخر عنه
فالنفي ليس عاما ولا مستلزما للعموم وذلك بين وان
متقدم عليه كما بين عليه كلام المتعدي في النفي فلهذا
جوز في بوليس عاما بل يستلزم العموم والعموم الذي
يستلزم عموم الاثبات هو صحيح العموم كما يظهر
لعم فاعلم ان يقول ان جواز صرف النفي الى اليجاب
وعلى تقدير رجوع الاستثناء الى الاثبات كما يقتضيه
توجيه كلام الشيخين وذلك لا يستلزم جواز صرف النفي
اليه في نحو انما رأيت احدا لانه صحيح في العموم ان

لا فرق في افادة صرح العموم بين ما انا رأيت ان
 رددنا في احدى المذكورين في احدى مقدرتي الاخر
 قلنا لو سلم كان التوجيه المستلزم للفرق باطلا
حوله لانه النفي يجب اعتباره بمؤخره اعم من جميع فتوى الكلام
 يؤيد صرح الرد في ايراد النقيض كما يقتضيه أسلوب
 الاكفاء باقتضائه في الرد وتبرأ من ظاهر عبارة
 حيث قال التقديم نفى نفى الفعل المذكور وثبوته لغيره
 على الوجه الذي نفى في العموم والخصوص فانه المتبادر منه
 ان العموم والخصوص صفتان للمنفعة في نفسها
 لزوم عدم انطباق الامثلة المقدرة عندهم على التقادير
 واعترض ما اعترض من حق الرد كما يكون بايراد النقيض
 يكون باحصاء منه في اساليب البلفاء بطريق
 كما يحكي في ان العموم في هذا المقام كما يشمل عموم المنفعة
 يشمل عموم اعتبار المنفعة كما هو المفهوم من تفصيله
 قد كسر وحسب ان الامثلة على القاعدة لا يغيرها
 المنفعة عن جميع فتوى الكلام غير لازم وان عموم الاثبات
 لا ينافي عموم المنفعة كما ان يكون المراد بباراد اخص
 في النقيض ويظهر ان ما انا رأيت احدى الاماكن عا
 اي اعتبار المنفعة وجب ان يكون الاثبات ايضا عاما

حوله لم يرد في ردنا على ان قال لي لست فاعل
 رويته واقعة على احد لا بعينه فيه نظرا في وقوع الفكرة
 في سياق النفي بغير العموم صريحا ولذا احكم العلامة
 قد كسر في الشرح على ان مثل لم يعم النساء ككناية
 معقدة **حوله** ولزم من ذلك عموم نفى الروية كما بينا
 انفا لكونه على سبيل الاجمال اه يعنى انه ليس في عموم
 الروية على سبيل الاجمال ان يخاف زيادة وانما
 ان كتاب الزيادة في التفصيل منه بحث لا يصلح
 كلامه قد كسر ان النزاع بتصوره على كونه اوجه
 احدها ان يكون النزاع في رويته واقعة على شخص
 وحيد برباير او لغيره واثباته ان يكون النزاع
 في رويته واقعة على احد لا بعينه وحيد برباير او
 وهو رفع الاجاب الجوابي بل برباير او السلب الكل
 لانه في قوة تعدد المنفعة وكما ان تعدد المنفعة لا يغير
 يستدعي تعدد الاثبات بالفعل كذلك تعدد المنفعة
 بالقوة يستدعي الاثبات بالقوة ولما لم يكن في الاجاب
 الجوابي عموم وتعددا اصلا لم يصح عندهم ان يرد
 بالسلب الكلي الذي لوحظ فيه التعدد اجمالا كما لا يصح
 ان يرد بتفصيل المنفعة الذي لوحظ فيه التعدد بتفصيله

فظهر ان كلامه ليس مبنيا على عدم الفرق بين الالزام
 والتفصيل لا يقال رفع الالزام الجبري مستلزم
 للسلب الكلي فبيّن ان لا يقع رد الالزام الجبري
 ليس عام صريحا بل هو مستلزم للعموم و الفرق بين
 صريح العموم والعموم اللازم فانه اعتبار صريح العموم
 من قبيل اعتبار شبهة التعدد واعتبار العموم اللازم
 من قبيل اعتبار شبهة الشبهة ولا اعتبار شبهة الشبهة
 وثالثها ان يكون النزاع في رؤيته واقعة على كل احد
 يجوز ان يراد ببارد ليقضيه كما هو الاصل في الفطرة
 بحسنه وموافق للدورين السابقين وهو رفع الالزام
 المحل ويجوز ان يلاحظ انه فرقة التعدد ويرد
 ح بالسلب الكلي الذي لو حفظ فيه التعدد واجمالا واما
 ذكرناه ظهر لك ان التعوض للتعدد والاجمالي
 ضائع في رد الالزام الجبري ليس ضائعا في رد
 الالزام الكلي وان العموم الذي يستدعي عموم
 الاثبات نعم عموم المنفي في نفسه وعمومه باعتبار
 ما يخصه عبارة عن عدم العموم بها وظهر ايضا
 وجه الفرق بين صريح العموم والعموم اللازم قوله
 بل قوله ما انما اثبت ذلك الاحد فيه ارتحاب

للمزايدة على تدرج الحاجة فيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن النكوة
 الواقعة في حيز النفي عامة عرفت فتعين السجين
 لئلا يصير عاما وذلك لتعين غير قاصح في كونه نقضا
 لانه لتعين مورد النفي قوله واما السالكون المستنبطون
 من الاثبات انما لزمت كلامهم كانه اراد كلام بعضهم
 جهلا منهم في توجيهه تقدم الضمير والملاحة في النفي
 في مثل ما اضربت الاريد ليقضيه ان لا يكون زيدا
 فمنهم من قاربه ان النفي متوجه الى مطلق الضرب والعام
 فيستلزم نفي المحل وفيه ان نفي العام انما يستلزم
 نفي المحل اذ لم يستثن المحل و قال السيد
 في شرح المفصاح ما حاصله يرجع الى ان النفي متوجه الى
 اليه الاثبات والاثبات متوجه الى ضرب زيد
 النفي متوجه اليه فيلزم ان لا يكون زيدا مضروبا فنبت
 التناقض وقوله نظر لانه ان الاداة التقديم مع
 الايلاء في المثال المذكور يستدعي توجيه النفي الى كونه
 زيدا مضروبا فلذلك ممنوع بل لفظه انما يستلزم
 عن توجيهه الى ما اثبت لغير المسند اليه وان اراد ان
 تعرض توجيهه اليه فذلك بعيد في غاية البعد فالحكم
 بامتناع المثال المفروض بناء على ان ذلك الغرض

بعيد جدا وايضا لا اختصاص لهذا الفرض بصورة
 تقديم المسند اليه لبيان في منزلة ضرب الاريد مع
 ان احد المبدع امتناعه وقد يفرق بين التقديم
 مع الاطلاق يستدعي اثباتا بخلاف ما اذا لم يكن ذلك
 التقديم ولا يبعد ان يقال في توجيه التناقض ان
 ما انما ضربت الاريد اي انما ضربت احد الاريد
 يفيد افادة طنية او قطعية رجوع الاستثناء
 الى النفي فيلزم ان يكون ريد مضروبا بالذات التقديم
 مع الاطلاق يستدعي لزوم موافقة الاثبات المتنازع
 فيه للنفي في درجة العموم ويفرض موافقة
 الاثبات المتنازع فيه للنفي في درجة العموم لما كان
 النفي في المثالين عامما يخص منه البعض وحيث
 الاثبات المتنازع فيه على احد الوجهين ايضا
 حصص منه ذلك البعض فلزم ان يكون النزاع في
 من عدا ريد او يلزم منه ان لا يكون ريد مضروبا
 لك وهل هذا الاتناقض قوله قالوا ام مثل
 هذا التقديم انما يكون لرد في فاعل معين مقرر
 هو الضرب بعينه ريد هذا انما ثبت اذا ثبت
 موافقة الاثبات المتنازع فيه للنفي في درجة العموم

ولو لم يلزم موافقة الاثبات لدرها بالقياس
 الى غير المسند اليه المنفي في درجة العموم لم يلزم ذلك
 بجواز ان يعتقد المطلب انك فاعل فعل بجميع
 اعتقاده بقوله ما انما ضربت الاريد اعلى من
 ريد مستند الى وضرب ثم عدا مستند الى غيري
 لا الى قوله **وهو** وانما ههنا كونه الضرب الواقع على
 ما عدا ريد مسلما موقرا بناء على الاستثناء
 ممنوع بجواز ان يكون ذلك من اقتضاء التقديم
 كما اثبتنا اليه في توجيه التناقض نعم هذه المقدمة
 مما سلمه السيد قدس فلو بني على تسليمه لكان اول
 قوله **وقوله** مولانا رحمه الله الى قوله اشارة كونه
 الى خصوص امتناع الاستثناء من الاثبات ليس
 بجواز التثبت بامر اخر **قوله** بجلل الاستثناء
 من الاثبات حيث جوزوه في بعض الصور فبها
 الاستثناء مع عدم العموم غير جاز مع العموم جار
 لك لا قرينة عليه ففقيه تبيين **قوله** انما يرد في العموم
 باقتضاء الاستثناء **قوله** بذكر دفع جوابه البعض
قوله لا يخفى لطول المسافة وهو بعض الجواب
 بخلاف منع المقدمة الثانية فانه مبني على تسليم

الاستثناء في الاثبات وليس له جواب حتى يحتاج الى دفعه
واما ان الوجه الوجهية غير موجه فذلك لوجوه الاجزاء
في تقريرها وترتيبها ان يقال الاستثناء في هذا الكلام
فان كان الاستثناء من النفع كان قيد للمنفعة وجوب
ان يكون النزاع في فاعل النفع حتى يتحقق النفع والاثبات
في القبول والاثبات النفع وتنفذ ذلك الاثبات لان
الامر بالشئ لانه غير متعبد ونفسه مقيد واذ التور
ان النزاع في فاعل النفع لزم ان لا يكون فرق بين ما
انا ضربت الاريد او ذلك اعراضه الاجزاء وذلك
بطل ويزم ايضا ان يكون الطرف الاخر المخصص
نفع هذا الجمع اعني عدم الضرر المستثنى منه زيد
لان نقض شئ من عدم الضرر نفى ذلك الشئ والضرر
ولذلك صور مجلس الاست كما هو ظاهر عبارة المعنى
وذلك لان نفى ذلك المركب ما على تقدير ضرب زيد
او على تقدير عدمه ويتصور مع انما ضرب جميع غيره
او عدم ضرب الجميع وضرب بعضه فقط ويتصور مع
الاول ضرب جميع من عداه وضرب بعضه فقط
ولا يتصور مع عدم ضرب من عداه لانه عين المركب
المنفعة فلا يكون نقضه ولا تحيئه انما البطلان في ذلك

ليس الا الصورة الاولى والرابعة فلا يكون مقابلا
الضرر باطلا على خلافه وهو الاثر الاول ولو فرض
كونه الطرف الاخر للمنفعة المقادير بتقديم هو القيد
لا يلزم ان يكون المقتضى ضرب جميع من عداه بل يجوز
ان يكون المنفعة ضرب احد لا ضرب جميع من عداه
منه كلامهم وهو بتقديم المسند اليه مع ابتداء
النفع يستدعي اساليب البلفاء ان يكون
في الاثبات وان يكون بين النفع والاثبات
اتفاق في القبول لا بمعنى ان لا قيد للنفع والنفع
متوجه الى مجموع ما يتوجه اليه الاثبات كما هو مقتضى
حقيقة التناقض بل بمعنى ان المقتضى يكون اتفاقا
للمنفعة باعتبار نفسه او باعتبار نقضه ووجه
العموم وان لم تكن المنفعة عموم اصلا وجب ان لا يكون
في الاثبات ايضا عموم فادالكاه النفع والمنفعة
عاما غير مخصوص وجب ان يكون الاثبات
ايضا كذلك كقولك ما انا ضربت احدا
فانه لما كان نقضا عاما بالقياس الى كل واحد
وجب ان يكون اثبات الضرر ايضا كذلك

ولهذا حكموا باستماعه واذا كان المنع بجواب
 نفسه او بجواب نفسه عاما حص منه البعض جيب
 انه يكون الاثبات ايضا كذلك كقولك بالاعتراف
 الا زيدا فانه لما كان نقبا عاما بالقياس الى من عدل زيدا
 وجب ان يكون اثبات الضرب الى من عدل زيدا
 بالقياس ولذلك حكموا باستماعه واذا تحققت
 الضرب الى من عدل زيدا بالقياس ولذلك حكموا
 باستماعه واذا تحققت ما تلونا ظهر لك ان المنع
 في المثال المفروض باعتبار النفي وان لم يكن عاما لنفي
 فاندفع الاعتراض الاجتزالي وظهر ايضا ان الاتفاق في
 بالمعنى الذي ذكرنا لا يقتضي ان يكون التراجع في قائل
 النفي فاندفع الاعتراض وظهر ايضا ان الحكم
 كخصيصين اثبات ضرب من عدل زيدا في الخير المتكلم
 ونفيه عن نفسه اثبات ضرب زيدا لنفسه
 ونفيه عن غيره ومنش على ذلك ما اقررت
 الاسورة كذا فانه فيه تخصيصين ثم ان كان هذا
 الكلام باعتقاد الخاطي لم يشركه الغير في قراه
 كل سورة او شركة الغير معك في قراه ما عدا
 سورة كذا وتفرده بتلك السورة كان منها

نزاعان والتخصيصان للرد وان كان مسبوقا
 باعتقاد وتفردت في القراءة لكل سورة
 وتفرده الغيرة كان هناك نزاع واحد واحد
 التخصيصين للرد واللاحق للتسليم تحت التجران
 لمولانا الفاضل النجدي عبد الغفور رحمه الله تعالى
 على رساله مولانا على القوس في ما انا قلت
 فيها وما يتعلق بها من احوال الشريعة

• هذه رساله منسوبة للعلامة السيد

احمد الخفاجي رحمه الله في المصون

• بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احصنا بصلته عائد فضله والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد المصطفى والائمة وآله واصحابه
 الكرام ما نحن على عهد الرياض لالفة الموصول مطوق
 و بعد فهدى رساله حاله من الاعشاب ساكنة في
 الانصاف مستلمة على اجاب في الموصول ارفي
 من سيم الضبا فيجب ان تقابل بالقبول عطفها

في ساعته الزمان لما جوى البحر في ذلك سبيل
وبين بعض الاخوان اعلم وفقني الله واماك ايها الصالح
في الصلوة حيث هي عدم الافراد وانما اعتقده في ذلك
لكونها على صورة الحرفية المعروفة وقول ابن الحارث
راونا كالا لفظ واللام الحرفية لفظا ومعنى لانهما للتعريف
عني غير الرد ولذلك اختلف فيها جمهور على انها اسم موصوف
بمعنى الذر وقال المازني هي موصولة حرف في وقار الخشوع
هي حرف تعريف قال الرضي وهذا ما لم تكن داخلية
على صنف معهود نحو جاني ضارب فأكملت الضارب
فلما كلام في انها معرفة عمدية فقلت ليس بين الصلوة
والموصول عهد فهذا الكنفوا به وما الداعي لذلك قلت
الذي في الصلوة ذهني ما قصد اليه ذكرى علماء الصلوة
والقصد اليه انما هو الاصل في الدلالة عليه ثم
لنقص على ذلك وعلم منه جواب ايضا وما مثل به
الرضي يقتضيه تخصيصه به ووجهه ظاهر في وجده فقل
بالنعيم او ما يدعوا اليه فعلمت بجوابه وبرد مذهب المازني
والاحص عود الضمير عليه ما نحو الممرور به زيد عند
عنه يعود على موصوف محذوف بحسب ما لا يحد
الموصول موصولا ليس هذا منها ولا لايضا

مصدر ولو كانت للتعريف لم تدخل على الفعل وسند
تختل على العامل لها نحو الضارب ولو كانت اسما كان
لها موضع من الاعراب بحسب غنة بانه حروف متصلة
فيها لكونها على صورة الحرف مع ان المشهور ان
الاعراب لها نقل الى صلتهما كما في الآتي يفتح غير فانه
فعليه لا تختل وان لم عليه صارب اسم معرب
ولا اعراب له مع التكريب وان الاسم ولا اعراب
اصلا واعراب اسم حقيقة باعراب غيره المتوهم وكل
ذلك لا نظير له لانه بحسب غنة بانه لما كان فعلا على صورة
الاسم لم يستحق اعرابا استغنى له مراعاة النظر وكون
لا اعراب لها ممنوع بل لها اعراب لكنه اسطر مع
ان ذلك نظائر كما سم الفعل والعماد ولا اجتماع ذلك
كلمة نظير هي الآتي بمعنى غير كما تقدم عن الرضي وانما ظهر
وكانه مصدر في الموصول لرد المانع وايضا فالتقص
من اعرابها الفرق بينها وبين الحرفية والاعراب المحل
لا يظهر ولا يمكن اعرابها مع وجود سبب البناء فنقلوا
اعرابها لما بعد ما يظهر المراد منه وذكر ابن هشام
في مغنية الكلام على ضمير الفعل انها اسم لا حرف قال
مفعل وضمير الفصل ولا يختل على الاعراب

في ذلك لما تقدم ورده الدمايني وهو ظاهري
 بجاي وفيه ابن مالك الى انما ركبوا نزلوا من
 كلمة واحدة فاعرابا باب واحد قال مقتصر الدليل
 انه يظهر اعراب الموصول في او الصلة بالنسبة اليه
 نسبة بحر المركب لكن منع من ذلك كونه الصلة جملة
 لا تشارك بغيره فلما كانت صلة الالف واللام مفردا
 جعي بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع ولو كان
 قائما به ما ذهب اليه ابن مالك ارجح الاقوال السليمة
 عن تلك التكاثرات لكان حسنا ونظرفية الدمايني
 بانه حق الاعراب ايدى وعلى الموصول لانه المقصود
 انما جعي بالصلة تنوينه والدليل عليه ظهور الاعراب
 في اى الموصول والذات والثناء على القول به وما قاله
 عزوار وعليه لانه ما ذكره عارض كون الصلة جملة
 بل الفصل المانع منه وابن مالك من عبارته ما يشهد
 فلا كرمه العافلين وعلى المشهور الغرض لا ندسي بقوله
 حاجكم لخير واما اسماء ما واول اعرابه في الثاني
 وذلك بمنتهى بطل حاله ما هو لنا ظاهرا لبيان
 وقوله لنا ظاهرا عين المسئلة فهو جواب وهذا أسلوب
 لطيف وزيد صلة ال اما اسم قال او اسم مفعول

لاصفة متبته خلافا لابن مالك لانها للشب
 علما تؤد بالفعول ولهم هذا كانت الداخلة على الفعل
 غير موصولة بالاتفاق ولذلك قيل بان اسم الفاعل
 واسم المفعول في معنى الجملة وموؤل بها وانما
 على صورة المفردة كانت كلمة المعرفة ولذلك
 اذا غلبت الامة على الوصف كانت الامة
 واما وصلها بالمضارع كما في ما انت باحكم الترتيب
 حكومته فضرورة عند ابن مالك ما ذكره ابن مالك
 لانه الفردة عند ما وقع في الشرح حيث لا مند
 اى لا يمكن التبعير وانت تعلم انه درية في الكلام
 والترتيب يمكنه تبديل اى لفظاته فليعلم عليه
 انه لا ضرورة ومذهب غيرهما ما وقع في الشرح
 خاصة ووصلها بالظرف والجملة غير المضارعية
 ضرورة بالاتفاق وشاهد ذلك معلوم فتم
 قال البدر الدمايني في شرح التسهيل وقد ذكر
 هنا شي وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا
 لها من الاعراب وهذا على اطلاقه غير صحيح ينبغي
 التفصيل بين صلة الروصلة غير ما قاله الصلة
 لا محلهما قطع ضرورة انه لا يصح حلول المفرد

محلها واما صلة الرحبت فتوصل بالمضارع اضطرارا
 او اختيارا وبغير ضرورة بالايجام فينبغي ان يكون لها
 محل من الاعراب ويكون محلها بحسب مقتضى العمل
 في المفعول الذي يصح صلوه محلها من رفع ونصب وجوب
 ما انتقل اليها وهذا من العوائب ينبغي ان يحاجي بها
 ان يكون جملته لها بحسب محلها اعراب الالتماس
 من غير تجنية وهي صلة والعذر في تركهم ذلك قليل
 في الكلام انتهى قلت ما ذكره غير قادم في اصحابهم لان جملة
 من حيث هي صلة لا اعراب لها بالايجام ولا بد في
 ذلك الاعراب الانتقال على قول لان من جهة التثنية
 على تسليم وقد عرفت ما فيه وما يصح قلناه بالاول
 ان جملة جواب الشرط مجازم اذا تجرد عن اذا والفاء
 نحو انتم اقموا له محل لربما اعراب قطعوا والاعراب
 للفعل مع ان اسم الشرط مبتدأ جزؤه مختلف فيجب
 غير ان ههنا ان جملة جواب فاعرب في محل
 رفع على الجزئية مع ان لا محل له كما علمت واجيب
 برفع التناقض لاختلاف الجهتين الجزئية والشرطية
 والعجب ان البدر ذكر ذلك في حواشيه على المعنى
 مع انه لك ان يمنع انتقال الاعراب في الجملة

نزول سببه ونقول بانه في محل الزوال فلهذا
 والمفعول انما حل في ذلك المحل بطريق النيابة عن جملة
 فلان قال في الجملة اذا حلت في مكانها انما في محل
 لا لا ذلك انما هو مفعول في صورة الاسم فالاجماع
 على حاله وان دفع كلام البدر بلا تكلف يتجوز كما
 واحمدته وحده وصلى الله على لاني لبيد عت

سؤاليين رفقا الشيخ احمد بن قاسم
 في الشيخ عبد الله الدنوشري

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا صورة سؤال رفعة العلامة الشيخ عبد الله الدنوشري
 شيخ الاسلام احمد بن قاسم . الحمد لله ما توكلتم عليه
 عنكم في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الامور
 اذا اضيف الى معرفته بل تعرف بالاضافة كقولنا
 يجوز فيه اعتبارا في الجملة شرح التوضيح غير الغنية

تذييل ليعرف الموصول بالصلة لما فيها من النسبة
 انما تجتنب المعجزة فلا وصل بالانسان
 وفيه من حيث كونه لطيفة وهو ان الانسان
 فيه شبهة بالاتفاق ما ارادوا والشيء مع
 حكم فلا وصل اذ ادع اريد المطلق دخل
 الانسان في هذه لا ترد مع قولهم المعجزة
 فتنة له فانه من دقائق الانكار بل من اجل
 الاسرار والله اعلم كذا وجد بخط الشهاب
 عقب الرسالة

في سب قولهم الصفة الظاهرة تعبر عن الفعل
 اذا اعتمد على ما يقرب من الفعل كما استفهام والمؤخر
 نحو الضارب عرو له قائم واسم الفاعل مع قوله
 الظاهرة اسمية يرد على قولهم وصلها اسمية
 ضرورة بالاتفاق وادعاء الافراد في ذلك
 مما لا يقال به لا يقال مما يدل على الافراد الاجماع
 الى الجزئية عدم الاستعمال بالعادة لانه لا يلزم
 من الجملة الا عادة والاستعمال كما ذكر في غير
 جملة الصلة واما على رأي القائل بالانفراد
 فلا يرد ايضا فتأمل الا ان تجيبهم بقوله في القوم
 الرسول الله منهم كما هو في عموم العباد
 فانه في التخصيص وادعاء الوصل في الجملة
 وخروج الاخر مما لا يذهب اليه عاقل فضلا
 عن فاضل

شرح الكشاف احد بهما انه اضافته غير مختصة
 لصدقه بالجلو الاستقبال والى انها مختصة لصدقه
 بالمرور والى الثبوت والدوام غير الاستمرار او لا
 وهو على قول شارح التوضيح تنبيه اذا قصد باسم الفاعل
 مقع الثبوت عام لمعاملة الصفة المستبرئة ورفع
 السببه او ببر قول التوضيح تنبيه جميع المصنفات
 صفات مستبرئة الا فاعلا كضار فانه اسم فاعل
 الا اذا اضيف الى مفعوله وذلك فيما دل على الثبوت
 كطاهر القلب وساحط الدار الى بعيد فصفة
 مستبرئة ايضا من فاعله فانه قول الاول عام لمعاملة الصفة
 او يدل على انه ليس بصفة مستبرئة وقول الثاني
 انه صفة مستبرئة يدل على خلاف ذلك اولاد فليكن
 بانه اضافته حال دلالة على الثبوت معنوية فاعلا
 بينه وبين الصفة المستبرئة او سلمتم انه غير خارج عن
 في الدلالة على الثبوت وهو يصح الفرق بينهما بانه اسم
 في غير فاعل فليست اضافته في نية الانفصال
 فافادته التعريف او التخصيص بخلاف الصفة المستبرئة
 فانها مضافة الى معمولها فهي في نية الانفصال
 فلم تقهنا الا اضافته مشا منهما وهو يصح تبيينه

بانه اضافته اسم الفاعل او كانه بمعنى المفعول معنوية لبطا
 عمل اسم الفاعل فلم يكن قرينه الانفصال بانه كان
 على الحدوث ويكون مدار الفرق على الاضافة الى المعمول
 وعندها هو قول العلم في الفرق بينهما واما الصفة
 المستبرئة لا تعرف مطلقا فانه اضافتها نقل عن أصل
 وهو الرفع بخلاف غيرنا فانها نقل عن فرع وهو نصب
 معناه انه لما كان أصل المضاف اليه غير الرفع فوكل
 الانفصال فيها بخلاف اسم الفاعل او نحو الناكواب
 فقد اشكلت هذه المسئلة على الطلاب لانه لم يرام
 احق ما سكن ولطريق النجاح ما كين وصوره
 اجواب بحمدته وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله
 ذكر في الكشاف في الكلام على قوله مع مالك يوم الدين
 انه اسم الفاعل اذا اراد به زمان مستمر كانت اضافته
 حقيقية واعترض عليه بانه ذكر في الكلام على قوله تعالى
 جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسانا ما حاصله
 انه اسم الفاعل اذا اراد به زمان مستمر كانت اضافته
 لفظية فقد تناقض كلامه قال السيد كاشغري
 بانه الزمان المستعمل في المفعول والمحال والاستقبال
 فجاز ان يعتبر جانب الماضى فلا يكون الاسم

عما لا يكون إضافة حقيقة وإن اعتبر جانب الحال
 أو الاستقبال فكان الاسم قائما وإضافة حقيقة
 وكذا أخذ من الاعتبار ما يتعلق باقتضاء المقام
 وقرائن الأحوال انتهى وفي هذا الجواب الذي أقره
 السيد كالسعيد تصحيح جواز الأوسن باعتبارين
 وقال الرضوي وأبسا الفاعل والمفعول فعملهما في وقوع
 هو صائب مطلقا سواء كانا بمعنى المضاف أو بمعنى الحال
 أو الاستقبال أو لم يكونا لاحدا من المنتهى الثلاثة
 بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضا
 مر لبطنة ومسود وجهه ومودب خدامه وإذا كان
 كذا إضافة في السبب هو قائما مع لفظة داما
 ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب
 بمعنى الاطلاق كانا أو باحد المنتهى الثلاثة كقول
 رجل قائم في داره عمر ومضروب على به بكره
 لا إضافة إلى مثل هذا المرفوع أو لا ضمير فيه ليصح
 انتقاله إلى الصفة وارتفاعه به فتبقى بلا مرفوع
 في الظاهر وأما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول
 وعبره من المفعولات اللفظية فيحتاج إلى شرط
 لكونها اجنبية وهو أن يثبت بها الفعل معنى

دورنا ويحصل هذا الشرط لهما إذا كانا بمعنى
 أو الاستقبال أو الاطلاق المفيد للاستمرار فإذا
 كان اسم الفاعل والمفعول لعلما في الجنبين أو كانا
 باحد من المنتهى الثلاثة فإضافة فيهما أو في
 الاجنبى لفظية لأنه ذلك مبني على العمل كما تقدم
 أي في قوله كغيره كونه إضافة الصفة إضافة لفظية
 مبني على كونه عاملا في فعل المضاف اليه أما رفعها
 انتهى المقصود لثقله معرفة كلامه الطويل وفيه تصحيح
 بأنه إضافة الوصف إلى عمله لفظية وإن كانا بمعنى
 بخلاف إضافة إلى غير فاعله إذا كانا بمعنى المضاف
 أيضا التصريح بالطلاق أنه إضافة الوصف المراد
 به الاستمرار لفظية بخلاف ما تقدم غير انكشاف وان
 لكنه قال بعد ذلك فاسم الفاعل والمفعول مستمر
 ليصح أنه كونه إضافة محضة كما يصح أنه لا يكون كذلك
 وذلك لأنه وإن كانا بمعنى المضارع إلا أنه
 استمرار لمطالب المصداق اليه ليصح
 أو تخصيصه قال سيبويه نقول مررت بعبد الله
 صار بك كما نقول مررت بعبد الله
 أي المودف بعبدك كما نقول مررت برجل

شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت
 هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به لفظيا كما في
 وان كان كانه اصله اسم فاعلم من حيث يهون بل نقدره
 كانه جاء من انتهى ففصل في اضافة الوصف
 المراد به الاستمرار لكن مدرك التفصيل غير مدرك
 تفصيل صاحب الكشاف واتباعه المستفاد
 من اجواب السابق كما هو ظاهر فلهذا هو افق لهم
 في التفصيل مخالف لهم في المدرك واما انهم
 فكلهم في معنيهم صريح في اعتمادهم اضافة الوصف
 المراد به الاستمرار حقيقة ابدية غير تفصيل فانه
 نقل كلام الكشاف الاول واستحسنه ثم رد كلامه
 الى اعداد عاتقنا ففصله الاول ويحصل من ذلك
 كلام الكشاف واتباعه كالسيد السبكي في التفصيل
 في اضافة الوصف المراد به الاستمرار وكذا الرضوي
 لكنه مخالف لهم في مدرك التفصيل كما في قوله وان
 اي هتاسم على الاطلاق فيهما ثم قال السيد السبكي
 عنه ما لفظه ويمكن ان يقال الاستمرار في مالک لو لم
 يشو لي وفي جاعل تجدي في يتعاقب افرادها فكان
 الكاشف عاقل او اضافة لفظية لورود المصنوع

بمعناه ودون الاول استمرارا ولفظا ومنه امور الاول
 اي الاستمرار في الثبوت والدوام لانه يكون في محل واحد
 يتعاقب افرادها وبنوبتها بدوام الثابت وبذلك
 يحصل اجواب عن قوله السؤال في الثبوت والدوام
 غير الاستمرار في المكان اي اسم الفاعل اذا كان الثبوت
 كانه غير عامل وكانت اضافة حقيقية ومع يستكمل
 ذلك بالصفة المشبهة فانها للثبوت ومع ذلك
 هي عامله و اضافة لفظية وجوابه انه مدر كونه اضافة
 لفظية او حقيقة على محل الوصف وعدم عمله كما صرح به
 الائمة في كلام الرضوي والصفة تعمل وان كانت للثبوت
 لانه عملها سبب في بقاء الاسم الفاعل في امها
 لثبوت وتثني وتجمع وبقائه المشابهة مستحقة فيها
 دائما فعملت دائما وكانت اضافة لفظية دائما
 لوجود سبب العمل دائما بخلاف اسم الفاعل فانه عمله
 لم يشبه العمل المضارع فاذا كان بمعنى الثبوت
 فانت المشابهة لانه المضارع لا يكون للثبوت
 فلم يعمل لانها سبب العمل وكانت اضافة حقيقة
 والثالث انه لا يصح اطلاق اضافة الصفة المشبهة
 لفظية انه جعل اسم الفاعل المراد به الثبوت مشبهة

حقيقة على سبيلي وقد اختلفت تعبيرة بهم فبنتهم
 من تعبيرة بانه صفة مشبهة ومنهم من يعبرون بها
 الصفة المشبهة وانه يعبر بها عما لها من جهة
 هذا التعبير من على الاختلاف في اسم الفاعل المذكور
 هل هو صفة مشبهة حقيقة او لا ويختار المراد
 منها واحد وان فرادها مسامحة واما بان يراد
 بالاول ان صفة مشبهة حكما واما بان يراد بالثاني
 ان صفة مشبهة حقيقة والتعبير به له حكمها وانه
 يعبر بها عما لا ياتي منها حقيقة وانما عبروا
 لانه اذ خاله فيها امر طاري على اصل وصفه وقد قال
 المراد قلت ولقائل ان يقول ان ضامرا ومطلقا
 مما يجري على المضارع اسما فاعين قصد ما اثبت
 فهو بليت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة
 مشبهة فانه قلت فقد رد ما ذهب اليه من قال انها
 لا تكون جارية لكونهم مستقيمين على ايات حطرت
 من صدق او اخطى لغة او عدو شاطئ اربعة
 مشبهة قلت ان صح الاتفاق فهو محمول على حكم
 حكم الصفة المشبهة لانه مقصد من الثبوت كما تقدم
 فلهذا نك اطلق عليه صفة مشبهة انتهى بما تقر بعلم

ان الفرق المذكور في السؤال هو نفس كلامهم من
 بان مدار اللفظية والحقيقة على العمل وعدمه فلا حاجة
 مع ذلك الى التايد بما ذكره السيوطي من الفرق
 مشكوك فيه نظرا لانه نقل اضافة المشبهة عن ارفع
 يلزم منه اضافة الشيء الى لفظه المراد من الصفة
 وهو موعها واحد كما هو خط ويخالف قول النون
 كونه لانه الصفة لا تقف الى موعها في
 تقدير نحو بل اسنادا عنه الى ضمير الموع
 اي وحي يقبض المرفوع فيستغنى
 مع الصفة ثم تقع الاضافة
 فليتأمل واسد اعلم بالصواب
 وكتبه الصمد محمد بن
 قاسم العبادي
 عني بنها
 ابن

بسم الله الرحمن الرحيم
لا تركش الى الهوى . واذا كفارة الهوى .
يوم نصير الى النرى . ولقوز غيرك بالشر .
كم حبيب في رجا . بغير منقطع الرجاء .
عطا عليه بالصفاء . اهل المودة والصفاء .
دمب الفتى عرا به . ابن الفتى من الفتاة .
زال الساع ما طرب به . وزال عمره من الساة .
ما زال يبتس الخ . حتى توحد في الحلاء .
قطع الغنى منه الراس . لم يمنع بالفساد .
دارى العيش في العيش العيش . ما يكون في العيش .
دارى الهوى في عقول . ذوى الفكر والنحو .
ولرب ممنوع العوا . ولسوق بند بالعوا .
من خالف كفى . فليجنب من كفى .
كم من توارى النقى . بعد النفاة والنفاء .
واخوان العوا بالار . بما يضرا خا عرا .
ان الحياة مع الحبا . وارى النها مع الحبا .
عقل الكبير الورى . في الصالحات والورى .
لو تعلم الشاة النخ . منها لحدث في النخ .
دارى اطلو السام . فلا تفرط في الداء .

واذا سمعت رضى الرجا . فلا تقصر في الوجا .
فلربما ستاى السقى . الى السقا ابل السقا .
يا ابن البرى ايا احبته . يودونك بالبراء .
واراك فداى العمر . ما بين عينيك والعماء .
ما نظر العبد في كلى . ارضفت من يوم الجلاء .
وكل الفناء لم يجد . حلا فانك للفناء .
فلربما ود الفضى . متروديه الى الضفاء .
مخاطوب يدنا مكا . ان كنت من اهل الركا .
فالم دابة بالعفا . ان لم يقدر في العفا .
سبب من منع الملا . بالجو حين من الملا .
فاربى ركب الركب . ما انت عنه ذو جدا .
توصى وعقلك نجا . فلذاك راك ذو بداء .
وكما نار كج الصبا . تجرى لطلاب الصبا .
بأعو النيقظ بالكري . فتقولهم بزمى كراى .
فكنا بهم عز الأيا . او كما لحظام من الأبا .
كم من عظام باللوى . قد فارقت حقوق اللوا .
وارى الغنى يدعو الغنى . الى الملاهى والغنا .
بعض الأنا بعد الأنا . نومناه في ما الأنا .
ولربما فضح الرجال . ذوى اللج كشف اللجا .

ولربما صاد العدى . ذاك السبق في صيد العدا .
 ولرب مجبور البنا . بعد الشانق في البناء .
 وسيتوى أهل الكلب . وذوى التعطر والكبا .
 ولرب ماذى دمر . يحتاج فيه الروا .
 وارى البلى يغني مجدك وكل شيء للبلدا .
 كم من أنا تقي اللياسي . ثم تقع بالاناء .
 وارى القرم لا يدوم . ثم على الزمان نذر قراء .
 وسور الفقه يث الفقه . وليرغم من السواء .
 حب العناد الى سقل . وارض الصلاح بلا قلاء .
 ما الحياة رور و اسنى للحمى بالروا .
 كم من ابتمس استت . ولا ترى مثل الابد .
 نهوى لقي ما لا يجدر . وبعد يوم اللقاء .
 وسكنت بيتا ذا عني . وليرحم من العواء .
 فانظر سهمك في عرا . لا يستقيم بلا عرا .
 واحذر صلي ما يحبس . فانه سر الصلاد .
 في الشايب ذر عنك . وقرائة الجرا .
 وارى الفقد الاستطاع . فمن لفتك بالقدار .
 كم قد وددت على . وصددت عن ذاك الصناد .
 واراك تنظر كالسحى . لا حيز في نظر السنى .

شمس الضحى صلوات عليك ولا تترس من الضحى .
 بالقيام المهدر فزار . وذو البصائر والوفاء .
 وحطوا الدبر تحتك . من المهدر ومن العطاء .
 في طرقتك بنوة . للاولياء الا صفياء .
 اصلي عليه تحية والى . من رب السما .
 تحت المنطوق بفتح العلام .
 الى بكر محمد بن الحسن .

الدر النظيم في روم التعليم والتعليم
سلكه زكريا
اصم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شرف به وفقه للعلم والعمل وزينه
بالهداية المفردة في الازان والصلوة والسلام
على أشرف من خلقه عز وجل وعلى آله واصحابه
الطيبين مع السلفاء والذلل وبعد فهدى ربنا محمد
عليه وآله شروط تعليم العلوم وتعلمها المشرقة وعلى
نواعها وبها حدودها وفوائدها المشهورة المحررة
وسميتها بالدرستيم في روم التعلم والتعليم ما شروط تعليمها
وتعلمها فاشأ عشر أحد ما المقصود به ما وضع ذلك
العلم فلا يقصد به غير ذلك كما كنت مال اوجه
او معالجه خصم او مكافئة ثانيا المقصود العلم الذي
يقبله طباعه اذ ليس كل احد يصلح لتعليم العلوم ولا
من يصلح لتعلمها يصلح جميعها بل كل ميسر لما خلق
تالها يعلم غاية ذلك العلم ليكون على فقه في امره
راغبها في استوعب ذلك العلم اوله الى اخره ونصوا
ونصنا فاما خامسها المقصود به الكتب الجديدة
المستوحبة بكلمة الفن سادسها انما على شيخ مرشد
ناصح ولا يستبد بنفسه وذكاؤه بها انما يدرك
الاخر انما الاظهار طلبا للتحقيق لا للمقابلة بل للمقابلة

على الافادة والاستفادة تامه بانها اذا حصل ذلك
العلم بضيعة بابها له ولا يمنع تحقيقه من علم علما
وكنتم بحججه الله تعالى يوم القيامة ليحيا من مات ولا يؤتى
غير مستحقه لما جاء في كلام النبوة لا تغفلوا الله
في رقاب انحناء زبري لا تؤثروا العلوم غير المدا
وبنت من استنبط بفكره مما يسبق اليه في
بعده كما فطر قبله فمواهب استمع لا تقف
عند حدنا سعيها ان لا يعقد في علمه حصل منه
مقدار الايمان الزيادة عليه فذلك نقص
عاشرا، يعلم ان لكل علم حدا فلما تبي وزه ولا ينقص
حاد عشر ثانيا لا يدخر علما في علم الا في تعلم الاول
لانه ذلك يشوش الفكر فانه عشر ثانيا برغم
من المتعلم والمعلم الا خصوصا الاول والثاني تعلمه
كلاهما بل اعظم لانه اباه اوجه الى دار الفنا
ومعلمه الله على دار البقا واعلم ان لكستغال العلم
انما كانت كثيرة عند مهابه الحقيقة سر وطولها
الوثوق بالزم من المستقبل فبكرت التعلم حالا اليوم
في التعلم والتعليم افضل من عده وانفصل منه امه
والانسان كلما كثر شغل عوائقه ومنه الوثوق

بالدكاء فكثير فائدة العلم بكونه لا ذكاته وتسوية ايام
الاستقبال ومنها النقل من علم قبل ايقانه الى احوال
سبح الى احوال قبل ايقانه لما بدا به عليه فانه يهدم ما
ومنها طلب الدنيا والتردد الى اهلها والوقوف على احوالهم
ومنها ولاية المناصب فانها ما غلبت ماله كما ينبغي
احوال البصائر واما حصر انواع العلوم فهي ثمانية عشر
ثلاثة في الفقه والتفسير والحديث واما آدبية وهي لغة
عشر علم اللغة وعلم الاستقراق وعلم النحو وعلم المعاني
وعلم البيان وعلم البدع وعلم العروض وعلم القوافي
وعلم فرض الشعر وعلم النثر وعلم الكتابة وعلم
القرآن وعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما
رياضية وهي عشرة علم التصوف وعلم الهندسة
وعلم الهيئة والعلم التعليمي وعلم الحساب وعلم الجبر وعلم
وعلم السيرة وعلم الاخلاق وعلم تدبير المنسار واما
وهي ما عدا ذلك كالمنطق والجدل واصول الفقه
واصول الدين والعلم الالهي والعلم الطبيعي واللساني
وعلم الميقات وعلم التوميسن والفلسفة والكيمياء
واما بياض حدودها وقوانينها فاعلم الفقه على كل شيء علم
مكتسب من دليل تفصيل وفائدة امتثال اوامر

وتوابعه وعلم التفسير علم يعرف به معاني كلام الله تعالى
من الاوامر والنواهي ونحوها وفائدة الاطلاع على
كلام الله تعالى وامتثال اوامره وتوابعه وعلم الحديث
رواية علم يستعمل على نقل ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم
قولاً او فعلاً او تقريراً او صفة وفائدة الاشارة
على الخطأ في نقل ذلك وعلم الحديث وراية علم
يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول
والرد وفائدة معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك
وعلم اللغة علم يعرف به ائمة الكلام ويقال علم نقل
الالفاظ الدالة على المعاني المفردة وفائدة الاشارة
بها الى طلبة اهل اللسان وللتكلم من ان الخطب
والرسائل وعلم الاستقراق علم يعرف به اصول
وفرعه وفائدة التمييز بين المشتق والمشتق منه
وعلم الصرف علم يوضح يعرف بها احوال ائمة
الكلم التي ليست باعراب وفائدة الاشارة الى
في اللسان والتكلم في الفصاحة والبلاغة وعلم
علم ما يؤول يعرف بها احوال اواخر الكلام ابا
وبناء وفائدة الاشارة الى احوال اللسان وعلم
المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها

يطالب الحار وفائدة فهم الخطاب والنشأ بحواس
 بحسب المقاصد والأغراض جارية على اللغة
 في التركيب وعلم البيان، علم يعرف به إيراد المعنى
 الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه فائدة
 التكميل من مخاطبة أهل اللسان بذلك وعلم البديع علم
 يعرف به وجوه تحسين الكلام بعدر عايد المقام
 ووضوح الدلالة وفائدة تعرف أحوال الشعر
 وما يدخل فيه من المصنوع وغيره وعلم العروض علم يعرف
 يعرف بها صحيح أوزان الشعر وفاسدها وفائدة
 نذر الطبع السليم أن يامر اختلاط بعض الجوز بعضها
 وأن يعلم الشعر الخاطيء به اجازته العرب أو الجوز
 وتغيره هدايته إلى الفرق بين الأوزان الصحيحة
 والفاسدة في النظم وعلم الفوائد علم يعرف به
 أحوال أواخر الأبيات الشعرية من جولة وسكون
 ولزوم وجواز وقصبي وقبيح ونحوها وفائدة
 الاضطرار علم الخطأ في القافية وعلم فرض الشعر علم
 يعرف به كيفية النظم وترتيبه وفائدة معرفة
 انشاء الموزون في السلم من العيوب وعلم
 الشعر علم يعرف به كيفية انشاء وفائدة

علم الخطأ في الانشاء وعلم الكتابة علم يعرف به أحوال
 الحروف في وضعها وكيفية تركيبها خطا وفائدة
 الاضطرار علم الخطأ في الكتابة وعلم الفوائد علم يعرف
 يعرف بها أحوال النقاط الفراه من حيث النطق
 وفائدة معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء والقرآن
 كلام الله تعالى المنقول على نبيه المكتوب بين ربي
 المصحف وفائدة سعادة الدارين وعلم النحو
 علم يعرف بها صلاح القلب وسائر الجوارح
 وفائدة صلاح أحوال الناس وعلم الهندسة
 علم يعرف به خواص المقادير الخط والسطح وحسب
 التعليم ونواحقها وأوصافها وفائدة معرفة
 كمية مقادير الأشياء وعلم الهيئة علم يعرف به أحوال
 البسيطة من حيث كمياتها وكيفية انبعاثها وخصا
 وجوانبها اللامعة لها وفائدة معرفة أعيان
 تلك الأجسام وكمياتها وكمية كل مقدار منها وما
 يلحقها وعلم الحساب علم يوصل بها إلى استخراج
 المجهول من العددية وفائدة صيرورة ذلك
 العدد من الخشبة المذكورة معلوما باستعمال قرائن
 وعلم الجبر علم يوصل يعرف بها استخراج كمية المجهول

بمقدرات معلومة وفائدة صيرورة تلك المقادير
 المجهولة معلومة يستعمل قواها في علم الموسوعي علم
 باصول يعرف بها النعم وكيفية تأليف الاكابر بعضها
 من اجزاء وفائدة بسط الارواح وقبضها وهذا
 يستعمل في الافراح والحروب وعلاج المرضى
 وعلم السياسة علم باصول يعرف بها انواع الربا
 والسياسات المدنية واحوالها وفائدة معرفة
 السياسات المدنية الفاضلة بين الخصوم والاعا
 بينهم وعلم الاخلاق علم باصول يعرف بها انواع
 الفضائل وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل
 وكيفية اجتنابها وفائدة الاتصاف بانواع
 الفضائل واجتناب اصدادها وعلم تدبير المنزلة
 علم باصول يعرف بها الاحوال المشتركة بين الرجل
 وزوجته وولده وخدمه وفائدة انتظام احوال
 الاسنان في منزله ليتمكن من كسب السعادة العاجلة
 والاجل وعلم المنطق علم باصول يعرف بها كيفية
 تقرير الادلة وادفع الشبهة عنها وفائدة تحرير
 المسائل الفقهية والاصولية وتبيين الفكر
 وعلم اصول الفقه اولى الفقه الاجمالية وطرق

حواشيها وحال مستفيدة وقيل معرفتها وفائدة
 نصب الادلة على مدلولها ومعرفة كيفية الاستنباط
 منها وعلم اصول الدين علم بالعقائد الدينية علم الادلة
 الباقية وفائدة معرفة ما يطلب اعتقاده والعلم
 الاسمي علم باصول يعرف بها احوال الموجودات
 وما يورث لها وفائدة ظهور المعقولات الباطنة
 والعلم الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس
 بحيث انه مخصص للتعين وفائدة معرفة احوال
 الطبيعية البسيطة والمركبة واحوالها وتعارف علم
 الكلام بانه مبني على اصول الفلسفة من ان الواحد
 لا يصدر عنه الا الواحد وان الواحد لا يكون قابلاً
 وما علمها وان العادة ممتنعة وان الوجود وزود
 الملائكة محالان ونحو ذلك واما علم الكلام فمبني على
 الاسلام من كتاب الله تعالى وسنة رسوله والاجماع
 والمعقول الذي لا يخالفها وعلم الطب علم يعرف
 احوال بدن الانسان من صحة وعرض ومرض وخراج
 وغيره مع اسبابها من المأكول وغيره وفائدة
 استعمال اسباب الصحة والاعلام بها وعلم النجاة
 علم يعرف به اربعة الايام والليالي واحوالها

المعتقدات الحققة

وفائدة معرفة اوقات العبادات وتوحيدها
وعلم التوابع علم يعرف به حقيقة النبوة
ووجه الحاجة اليها والناس ليس لقابل للوحى
النازل وللسنة وفائدة بيان وجوب الشوق
وحاجة الانسان اليها في معاشه ومعاذته
الفلسفة ويسمى علم بعضهم علم الاخلاق وفائدة
علم يعرف به صفات الاشياء والعمل بها هو اصل
وفائدة العلم باقتضاء العقل من حروف
وعلم الكيمياء علم باصول يعرف بها معنى الذهب
والفضة وفائدة الانتفاع بما يخرج منها وتخرج
على ذلك علوم اخرى كعلم الارصاد طبخ وعلم المسكن
وعلم البيطرة وعلم السحر والطب وعلم الفراسة
وعلم تعبير الرؤيا وعلم احكام النجوم وعلم الارصاد طبخ
علم يعرف به انواع العدو واخواله وكيفية تولد
بعضه في بعض ارجح حيث انه زوج او فرد او زوج
زوج او زوج فرد ونحوها وفائدة ارتياض
الذهن بالنظر في المحركات عن المادة ولو احصاها
وعلم المساحة استخراج مقدار ارض معلومة بنسبة
ذراع او غيره وفائدة العلم بمقدار علم البيطرة

علم باصول يعرف بها احوال الدواب من صحة او مرضها
وفائدة استعمال ما يصلح لها وعلم العجالة معرفة
احوال النباتات من حيث تنميتها بالسقي والعلع
وفائدة معرفة حاله من مواد غيره وعلم السحر
علم بكيفية استعدادات تقتدر بها النفوس
البشرية على ظهور التأثير في عالم العنصر اما بالآثار
او بتعريف سماوي والاول السحر والثاني الفلسفة
وفائدة تباين تقييد الشيخ من حال الى حال وعلم الفرائد
معانية المعانيات بالانوار الربانية بسبب
تقوس انوار الصور وفائدة الاخبار عما ظهر
بالنفوس وعلم تعبير الرؤيا علم يعرف به الاستدلال
من المتخيلات الحكمية على ما تدته النفس
حالة النوم من عالم الغيب فتجسدت القوة المخيلة
بمثال يدل عليه في عالم الشهادة وفائدة
الاخبار بما ظهر في الاستدلال بما ذكر وعلم احكام
النجوم علم يعرف به الاستدلال بالمشكلات
الفلكية على احوال السفلية وفائدة العلم
بما ظهر بالاستدلال بما ذكر وعلم بعض العلوم
المذكورة قد يدخل في بعض منها ولا تنافي

رسالة في اداب المطالعة
لعبد الله البشير
م

رأى صاحب
الكتاب
في
الكتاب

كان علم النفس وانه كان دأبنا في علم الفقه قد افرد
علما على حدته وكعلم الارتما طبع قانه وانه كان دأبنا
في العلم التعليم قد افرد علما على حدته بمسألة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل فيها شمساً وجمع فيها سائر النجوم والارض
 وصلوة على من يتبسم قبولها من قبله ولا يفتنه لانتهم غير
 ظلمة وعلى الاله واصحابه المتفلسفين في سلسل الادب
 فظلمنا احلج في باله وكان اعراضاً الى انه اوقف
 شيئاً ينتفع به في الافادة ويستغنى به عند الاستغناء
 فان شاء الله تعالى ولوى بسباب الالفاظ واوليها
 في بكار الافكار فجات فريضة كثره من المطالعة
 لم يسبقوا الى تدوينها احد ولم يهدي في علمه سوى
 عنايته الفؤاد الصمد صوراً في حاطي توفيق المنان
 فجاؤت ببيت حملها فصاها ليلتها عذراء
 رافقة غلالة الامتياز بحنة وجدة من احداثها
 مستفون زاهية فدلالة الاعجاز نبات فواندنا
 على اخوانها غريدة تحل في سمرها غرائب ما يبرق
 ويناد من بعيد على واصفها عجائب بحر بالغي وكفر
 حربة باهوى اليها كل فؤاد ويزين عليها شغفها
 الاكباد حجة ما يسهل في حدة نية جمالها الا حدق

وبعد لمطالعة النوار كمالها الاعناق زينت حراً بفراندي
 في سمر التنقية حسن الترتيب وحطبت صدرها بقلائد
 حصائق على حلقى التنقيح والتهذيب ثم رفعتها على منقصة العجا
 في حكمة بيانها له غنة البواب لمجيء به مقصورة مقدم
 عليه طلة للاجباب من حرم لغاية الطلب من فؤاد
 الادب وعلى الله التكلان انه ولي التوفيق الامان
 الاصل ما يتبع عليه غيره من حيث انه يتبع عليه المطالعة
 هي النظر فيما يحتمل اللفظ الوالي مخصوصه من حيث انه
 يستفاد منه بحسب علم او الكثر تعيناً للمراد ووصول المطالعة
 علم بحيث فيه من الاعراض الالهية لما يحتمل اللفظ على
 الاطلاق من حيث انه يتطابق على محتمل اللفظ بخصوصه و
 ينتفع به في تعيين المراد منه وموضوعه فحتمل اللفظ
 على الاطلاق من حيثية المذكورة واحواله كونه واحداً
 ومتعدد غير صالح للارادة او صالحاً قوياً او ضعيفاً
 مراداً او غير مراد وغايته تحصيل ملكة الاستنباط في
 الامكان وترقى الذهن في حضيض النقص الى ذروة
 التدقيق والاتقان وهو انه لجميع العلوم لا يختص بعلم
 علم ولا بكتاب دون كلام بل بحسب احوال على
 المطالع التامل في مقتضى المقام والنظر في احوال كسب

لبيان الكلام فاذا نظرنا في المطالعة بنظر في البحث الى انما
 اجمالا بحيث يتبين في ذهنه ما يتبادر اليه ثم انظر
 ويطالع كل كلام منه ولا يحل ذلك الا بدقة النظر في اجزاء
 الكلام واطرافه وكمية معانيها تصورا او تصديقا لغير
 او عرفا عاما او خاصا او اعرفت هذا افا علم انه لم
 للكلام الا اجزاء ينظر في كل منها فانه لم يكن كل سور معنى
 واحد فمحملا ان كل منها معنى واحد وان كان لاحد
 معنى واحد ولا فو معينا في تقرب الواحد الى كل منها
 فمحملا اللفظ بعد التركيب معينا وان كان لكل منها معينا
 فمحملا اللفظ في ضرب الاثنين في الاثنين اربعة معاني وان كان
 لاحد بها معينا ولا فو ثلثة معاني فمحملا في ضرب الاثنين
 في الثلثة ستة معاني وان كان لكل ثلثة فمحملا في
 وعلى هذا القياس وان كان للكلام ثلثة اجزاء فالامر
 ايضا كالاول انه لم يكن لكل واحد سوى معنى واحد
 فمحملا لمجموع واحد وان كان لكل جزء اكثر من معنى فتضرب
 محتمل كل الى محتملات الاجزاء فيحصل لكل محتملا كثيرة
 بحسب كثرة محتملات الاجزاء وكذا اذا كان للكلام
 اكثر من ثلثة اجزاء وتعلم **ان** وقد ثبت التعدد
 في صحة اعرابها فصاعدا في بعض الاجزاء وقد ثبت

في صحة تقدير مختلفين اذا كان في الكلام حذف وقت
 من الاطلاق ومن العموم ونحو ذلك **الباب الثاني**
 اذا استقصيت المحملات العقلية بقدر الطاقة
 الى تمييز الصالح للارادة من غيره فانه كان المحمل واحدا
 تنظر فيما وقع فيه التي طلب من لغة او عرف عام او خاص
 فانه صح ان يبقى فيه ان ليس كذلك بالنسبة الى التي
 فغير صالح والآ فصالح والشيء الواحد قد يكون صالحا
 بالنسبة الى مذهب وغير صالح بالنسبة الى مذهب
 وانما اتحاد النحاطب وكذا بالنسبة الى زمان ومكان
 او غير ذلك وانما حصل وجوب النظر فيه في
 يحكم به فانه صح نصبه في تلك الجهة فغير صالح والافضل
 وان كان المحمل متعدد او تنظر الى كل فرد فردا
 كما ذكرنا في الواحد ونحكم عليه بالترتب على النظر وصحة
 محتمل اجزاء لا يستلزم صحة الكل بخلاف فساد
 وفاد الكل لا يستلزم فاد جميع الاجزاء بخلاف
 صحة وفاد المبنى عليه يستلزم فاد المبنى عليه
 وصحة المبنى عليه لا يلزم صحة المبنى بأكس ثم الصا
 للارادة اما قوتى او ضعيف او متروك بينهما فالقوى
 ما لا يعترض عليه بانه خلاف الاولى والضعيف

لح

ما يعترض عليه بذلك والمتروك ما شك في انه
 من هذا الاوذاك وينبغي ان يعاد اليه النظر حتى يتبين
 باحد هما والضعيف قد يلحق بغير الصالح عند البلغاء
 والمحققين وقد يجوز ترك بعض الاحتمالات
 من اقول الام اذا ظهر كونها موجودة وخدم لما
 لقليل لا تسبيل للمطالعة
 واذا اميزت بين الصالح وغيره فمحتاج الى فهم
 المراد تعيينه فانظر الى المحتمل هل هو واحد او متعدد
 فانه كما هو واحد فلا شك انه واحد وهو ما غير
 فيكم لفظ والكلام واما صالح قوي فيكم حسنة او
 ضعيف فتضعفه عند غير البلغاء ولفظ او
 عند ايم وانه كما المحتمل متعدد واما ان يكون جميع
 المحتملات غير صالحة ولا شك في ارادة بعضها
 فيكم لفظ والكلام ايضا واما ان يكون جميعها صالحة
 فانه كما هو واحد منها قويا فيكم لفظ ارادة كل
 منها على الاطلاق ما لم يكن بعضها احسن لبعض
 فعند ذلك يصار الى الاحسن مع تجوز الحسن
 الا لقيام قرينة وانه كما هو كل واحد ضعيفا فيكم
 لضعف ارادة كل مطلقا ما لم يكن بعضها اضعف

في قوله
 لا يعارض
 في قوله
 لا يعارض

من بعض معند ذلك لا يصار الى ارادة الضعيف
 الا بقرينة وانه كما هو بعضها قويا وبعضها ضعيفا
 يصار الى القوي ويجوز الضعيف الا عند القوة
 واما ان يكون بعضها صالحا وبعضها غير صالح فيجوز
 غير الصالح ويتعين الصالح محكوما عليه بالقوة
 او الضعيف الا بقرينة ارادة غيره فيكم لفظ
 المراد اذ هو في الكلام وقد يكون العباد فانه
 فيسببه المراد بغيره وبالعكس كل ما يذكر
 في الكلام اما لقصور او قصد لغيره فانه كما هو لقصور
 فالأمراد عليه بعدم استيفاء تعريفه للشرط
 المعبرة فيه وانه كما هو قصد بقيا فاما بهيئته
 نظر فلما كان بهيئته فاما خفا وحله وحاله
 ط على كلا التقديرين وانه كما هو نظر فاما لا
 عليه بالمنوع الثلثة المبينة من علم المناظرة بحسب
 مرة بعد اخرى فانه وسيلة المختار
 و مدار التدقيق وذلك
 عناية الكلام ونهاية
 الاعمال

رسالة في المعقولات الاولى والثانية
لجائدي زكي احمد اندرم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الحكيم الوهاب والصلوة على افضل رسله
الحكمة وفضل الخطاب محمد الشفيق في يوم
وعلى اهل واصحابه الذين سلكوا مسلك الحق والصلوة
والعفة فقد قال بعض الفاضل المنطق علمي في
عبر الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يجر
بها ادر في الخارج مبحث تنطبق على المعقولات
الاولى التي يجادى بها ادر في الخارج **اول** صنف
عبر الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا
بها شيء حال وجوده في الخارج مبحث تشمل
ملك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى
اشتمال الحكم على جوته قيل قوله التي لا يجادى بها
ادر في الخارج صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات
الثانية اي التي لا يوصف بها ادر في الخارج لعدم
على الامور الخارجية وكذا قوله التي يجادى بها ادر
في الخارج صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الاولى
اي التي يوصف بها ادر في الخارج لصدها على كونه

الفاعل مولانا قاضي
مستقر

الفاعل مولانا قاضي
مستقر

في جبهته ان تعريف المعقولات الاولى لا يصدق على
المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذ لا يوصف
ادر في الخارج مع انه معقول اول فيخرج بناء على
المعقولات الاولى ودرجته في تعريف المعقولات الثانية
فينتقض التعريف بها جميعا ومنعاً ويكبر ابري عنه
معنى قوله يجادى بها ادر في الخارج يوصف بها ادر
تقدير وجوده في الخارج وكذا قوله لا يجادى بها ادر
في الخارج فالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى لا يوصف
يوصف به ادر على تقدير وجوده فيه بخلاف المعقولات
الثانية فانها مع انتفاء التعريفين جميعاً ومنعاً
ولا يرد النقض على التعريف بالتقضايا والاشياء
لانها تقع اوصافاً للامور الخارجية كما لا يخفى على
وقيل قوله التي لا يجادى بها ادر في الخارج في المعقولات
الثانية مرادها معاناً اللغوي اي الامور
في الدرجة الثانية والجميع من القيد والمقيد هو المعنى
الاصطلاحي للمعقولات الثانية وكذا الكلام في قوله
المعقولات الاولى التي يجادى بها ادر في الخارج
وجبه بكونها الظاهر المعتمد في كل منها ادر
اما في المعقولات الثانية المتعقل في الدرجة الثانية

نوجه النقض ان تعريف المعقولات الاولى لا يصدق على
والاقتية مع انها من المعقولات الاولى فيخرج هذه عن
المعقولات الاولى ودرجته في تعريف المعقولات الثانية
فينتقض التعريف بها جميعاً ومنعاً مستقر

الفاعل مولانا قاضي
مستقر

وعدم المطابقة لاحرف في الخارج واما في المعقولات الاولى
 المتعقبة في الدرجة الاولى في وجود المطابقة لاحرف في
 الخارج فكل ما يعقل في الدرجة الثانية ولا يوصف
 احرف في الخارج فهو المعقولات الثانية وكل ما يعقل
 في الدرجة الاولى في يوصف به احرف في الخارج فهو المعقولات
 الاولى فالعبارات المتعلقة في الدرجة وكذا
 الاضافات على تقدير تحققها في الخارج لا يكون في
 الثانية ولا في الاولى فينبغي الواسطة بينهما وبين
 دفع الواسطة بان يبق جازم هذا القائل من قول
 وكذا الكلام اه التسمية فيكون جملة الصلة والموجود
 فهو الكثر المراد من المعقولات الاولى الى المعنى الاصطلاحي
 الذي هو اعم من ان يكون متعلقا في الدرجة الاولى
 او الثانية لكن يوجد احراز فيهما او يكون متعلقا
 في الدرجة الاولى ويكون معه وما قلنا قبله بقول
 التي يجازي بها علم المراد من المعقولات الاولى
 بهما هو الاول فاحترز عن القسم الثاني منها و
 ح انه يلزم ان يكون البحث عن المعقولات الثانية
 من المنطق من حيث انطباقها على القسم الاول
 منها لا من حيث انطباقها على القسم الثاني منها

ان المعنى الاصطلاحي للمعقولات الثانية هو ما يكون متعلقا
 في الدرجة الثانية ولا يجازي به احرف في الخارج والمعقولات
 الاولى هو ما لا يكون كذلك وهذا المعنى اعم من القسمين
 مسهل

لا بد لهذا امر دليل في ما يتيسر لي في هذا المقام
 والله اعلم بحصه الحارثي الرسالة
 معونه الاله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في هذه رسالة في نسب كمال الوزير
ابن كمال الوزير له واحد أصلاً كالأعرابي ولا يكون له واحد
من لفظه كالأعرابي أو يكون له واحد كالأعرابي أو جاري كالأعرابي
قال الجوهري في الصحاح العرب جبل من النخس والنسب اليهم
وهم أهل الأعراب والأعراب منهم سكان البادية خاصة
والنسب إلى الأعراب أعز إلى لانه واحد وليس للأعراب جمع
بل هو اسم جنس انتهى ولم يفرق بينه وبين الأعراب كالأعرابي
المطري حيث قال في المغرب أو النسب إلى الجرح والأعراب
فقال فرضي وصحفي ومسجد للعالم بسائل العرفان والذي
يقراء المصحف ولم يلازم المساجد والمازلة ولا العرفان
على الجنس الواحد يكفي وذلك وأما ما كان علماء كمال غاري
وكلاني ومعاوي ومداشر فانه لا يرد ذلك أما ما كان جاري
جوي العلم كالأعرابي والأعرابي لم يصيب ذلك قال
الجوهري في درة النواصير أو نام الخواص ويقولون لم ينسب
من المصحف صحف مقابلتهم على قولهم من النسب إلى الأعراب
أعرابي والأعراب أعز إلى الأعراب والصواب عند النحويين

البصريين، بوقع النسب إلى واحد المجمع كالأعرابي في النسب
إلى الأعراب فرضي والأعراب من فاضل اللام الأعرابي
المجمع أسماء للنسب بوقع في النسب إلى صيغة لقولهم
النسب إلى صيغة لقولهم من النسب إلى قبيلة هو أو هو ذرية
والجوهري كتاب كمال والأعراب إلى المدينة مدني والأعراب
والبلدة مدائن مدائن وأما قولهم الأعراب
أعرابي فانهم فعلوا ذلك لازالة اللبس في النسب إلى
قالوا فيه عرب كالتبعية بالنسب إلى العرب وإنما تكلم
بلغة العرب والأعرابي هو النازل بالبادية وإن كان
عجم النسب إلى هذا كلامه وفرصه المستثنى من الماعز
أن النسب وجوه ما هو ثم إن ما عظم الأعراب
منه أصله منبه العرفان أنهم ينسبون إلى الجرح والأعراب
جاري الجرحي العلم واليه قد عرفت أنه شرط أو قال
أداة النسب إلى الواحد فرسبته المجمع هو أو يكون له كالأعرابي
المجمع واحد من لفظ الأعراب ليس واحد من لفظه
فيه لا يدخل الأداة في الواحد والأعراب أعز إلى
أنما تبس بعد الصيغة والاحتياط وهذا المعنى مما احتجوا به
الجوهري وإن كان في مادة أخرى حيث قال أو أعرابي
إلى مدينة الرسول قلت مدني والأعراب مدني

مدني والى مدائن كسرى مدني للفرق بين النسب
 للما يخطئ انتهى فانه قد اخطأ في رعيته انه عدم او قال
 اداة النسبة في الواحد في المدني لانه لا رتبة
 ومبناه القول عن انه المدائن صار علما فاحذر حكم المفرد
 ولم يوجب له احتمال اداة النسبة في الواحد وانما قلنا انه
 الاعراب ليس له واحد في لفظة لانه العر ليس له واحد
 قال الشيخ ابن الحاجب لم يتحقق كونه الاعراب جمعا
 لانه لو كان جمع العر لكان له لولة في الجملة كد لولة في
 حالة الافراد وليس الا حركة ذلك فانه العر
 لم يعد الجمع مطلقا سواء كان في البداية او في المص
 والاعراب اسم لم يسكن في البداية خاصة فكيف
 يكون الجمع انقص من المفرد وشرح الزور في الباب
 ولا يرد النقص على قوله لانه لو كان جمعا للعر لكان
 مد لولة في الجملة كد لولة في حالة الافراد كالفضل
 فانهما جمع الفضل وقد اختلف مدلولها قال المطران
 في المعرب الفضل الزيادة وقد غلب جمعه على ما لا حيز فيه
 حتى قيل فضول بلا فضل وسن بلا سن وطول بلا طو
 وعرض بلا عرض ثم قيل لم يستعمل بالانفرد فضول
 لانه فيه الاختلاف من جهة العرف الطار على ما

اقص عنه صاحب الكافي قال في شرح قول صاحب
 الكافي من هذا الفضول في القول هو جمع فضل غلب
 على ما لا حيز فيه عكس العر واحد وهو عرف واحد طار على ما
 كلامه قول كلام ابن ابي حبيب الواضع الواحد
 ومن كلام صاحب المعرب ظهر وجه احوال النسبة الى
 الجمع وهو ما اذا كان في الجمع معنى احوال معنى مفردة
 قال الشريف ابو حيان في كتاب النسب ما علقه على
 التخصيص بقا سيف مشرق في القياس في رتبة
 لانه يجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا جوابه في رتبة
 نظر لانه ان اريد انه لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوجه
 وان كان علما فلا يصح له لما عرفت انه لا ينسب اليه لكان
 علما كالهوار في الواحد في وان اريد انه لا ينسب
 او لم يكن فلما وجه لتخصيص الورد المدلوله فالحكم
 من الانصار ايضا كذلك
 من انصار المدعي لاله

لا ينسب اليه

رسالة في خلق الافعال لصدر الدين
زاده

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع العباد واعد لهم الاخراج بالمعالي
وتنزله عن مقام النقص والفساد وتقدس عن المصائب
بالات والانت العليم والحكيم بحضورها العجوة والنفوس
والقطر وصل على حبك الذي المبشرين والمنذرين
بترتب الثواب والعقاب على افعال المخلوقين فخرجهم من
البشرية وعلوهم واصحابهم ذوي النفوس الصالحة
فيقول العبد المذنب في عفو ربه الغني فتح الله بين محمد
ابن صدر الدين الشيرازي قد ارادت تحرير مسئلة
ليكون وسيلة الى سئله وهي حرفة حضرت مر هو اكل
المحققين وفضل المدققين واعظمهم قدرا واما
علما واعد لهم خيرا وامنهم سر او اعد لهم حقا و
خلقهم رسول الله وعليه سلام الله مفتحة السيرة
القوية فتم الطريقة المستقيمة محمد قواعد الرافعة والاعمال
تادم اساس الجود والاعمال فليدع في هذا ما
صاحب العلم والعمل ليسر في عهد حسانه اهل
الاستحقاق بالتي هي ابدا اللهم شرف مقامه برؤوس
وتتبع قباة بقوامه وابدانا معا ليه على صفات الام
وربطا الطاب دولته باوفا واخلاقه وادوام

وهذا دعاء قد تلقاه بنا تحسن القول قبل ان ارفع
الصوت والطول ثم حوت مقالته في تحقيق افعال العباد
على قدر الطاقة مع قلة البضاعة وارجوا ان يسر فيها
نظر القول والاقبال ولا يخطها بعين الرضا والافهام
والله ولي التوفيق وبه اتمه التحقيق
والاستعاذة والمحققين منهم والحكام والمفتية القضاة
كلهم على ان ترتب الثواب والعقاب برائته تعالى على
افعال العباد عدل ليس فيه جور ولا ظلم ولا نفسه
وبعد هذا اخلص في طريق نبوته ووجه كل واحد
منها الى طريق فيه اما الصوفية قد هموا فيه الى ان
الصفات الجمالية والجلالية الالهية باسرها الصفة
الظهور والبروز والاعيان كما ان صفته الهية
يتجلى ويظهر ويرزق في مظاهر البشرية فلهذا الظهور
تحصيل نظام الكل وان قرب العبد الى الجبر لكنه ليس فيه
الجور بل يلزم العدل لانه اعطا الوجود والعبودية
ومظهرية الصفات الجمالية وما ترتب عليها من الثواب
والعقاب محض خيرة ولطف برائته تعالى للعباد
بالنسبة الى الالزام واما المفتية قد هموا فيه
الى ان للعبد قدرة مؤثرة وان كان تأثيرا او لا

وإنما اختار هذا البحث من المسائل
لانه الحساب للحكام والمفتية
والعبودية نسبة العبد

في كتاب المؤمنين انه لا صفه المصلي يظهر

فقدرة القدرة على فهم ترتيب الثوب والعقاب على الآ
والأشياء على ما هي في الحقيقة لا يثبت القدرة للبعد
لكنها يسلب عنها التأثير رأس وتقولون هي عادي
يخلق الله تعالى في العبد وهي الفارق عما يجبر الخلق والمستمع
بالكسب فترتب الثواب والعقاب على الاعمال كما يكون
باعتبار الحالية والمجلية والقابلية والمقبولية وماله
راجع إلى قول المشهور فيما بينهم وهو لا يسر عما يفعل وما
المحقق من المتكلمين والحكام انهم ذهبوا إلى حقيقة
إلى استعدادات الأشياء ولا حاجة في ذلك إلا راجح
بما في وانما الترتيب في تعيين مرادهم من هذا القول
وتعيين مرادهم من هذا الكلام فخرج نقول في تحقيق
مقصودهم من الكمال المسكت القريب للافهام
عن تعبد المرام انه لا يتوهم بهما انه الشيء في معنى العلم
لا يحج حيا يكون واجبا بالذات او مستغفا بالذات
او ممكن بالذات ومن المعلوم ان الاستعداد
ليست واجبا بالذات ولا يكون مستغفا بالذات
لانها في الموجودات الخارجية وجود المتعبد
محققين كونها ممكنة بالذات وكل ممكن بالذات
فهو داخل تحت قدرته الله تعالى كما يكون راجحا

الامال محض الجمهور وهو لا يسر عما يفعل ولو كان قائم
منه مرتبة لا نقول ان الاشياء وجودين وجود علم
ووجود خارجي والوجود العلم وهو المسبب بالاعيان
الثابتة والعلم الذي هذه الاعيان ثابتة ومعلقة
فيه وهو المسبب بعنايته الارضية والعلم والمعلوم العالم
في هذه المرتبة متحد بين بالذات ومتفارض بالذات
والاشياء بهذا الوجود ليست ممكنة بالذات كما حقق
في موصفه والوجود الخارجي ممكن بالذات وحيد
ومجلوع مسبوق بالقصد والاشياء والاستعداد
من الامور الممكنة الموجودة في الخارج فلهذا وجود
علم وخارج وترتب الثواب والعقاب في العلم
على الافعال معلقة عند المحققين بوجود العلم
التي لا انهم يقولون عدم معذورية الاستعداد
وهو انما يمكن كذلك بذلك الوجود والافهم
الاستعدادات اثبات الصانع فلا يتوهم ما يتوهم
ولا يلزم عليهم شيء ولا في دكايرى كبادر
النظر والاحكام انه تعالى في عالم في الارز
بجميع الاشياء لوجاهتها وواجبها وقادر على ايها
في الكائنات وكرم احسانه لا يحصر علم الله تعالى

مثلا لهذا الفعل حتى انك وخلق الاستعداد لك
 لذلك الفعل شفقة عليك ولا جبر فيه بل هو محض الحكمة
 والكمال والظهور الشفقة والجار ومثله من ان يعلم فيك
 الصديق انك ربيد ان تفعل كذا مثلا فانه يفكر لك
 ذلك قبل ان تفعل شفقة عليك ولؤبده قول النبي
 صلعم السعيد سعيد ولد في بطن امه والشفقة شقي
 ولد في بطن امه فانه قيل لزم على التحقيق المذكور
 افعال الله تعالى بالايجاب وهو ينافي الاختيار وعدمه
 يوجب النقص في كمال قدرته تعالى عليه علوا كبيرا
 به لا يليق ولا يجوز لاحد اصلا قلت الايجاب يعني على
 معينين الاول هو الموجد وان كان فاعلا بالنية
 والاختيار لا بالكره والاضطرار وان كان قادرا على الفعل
 ويصح منه ترك الفعل الا انه لا يترك التبعة ولا يتفك
 عن ذاته الفعل لا لاقتضا ذاته اياه حتى يلزم
 ان يكون مصطرا فيه اضطرارا والشمس في النور
 والاحراق بل لاقتضا الحكمة ايجادا على هذا المعنى
 لا نقص في الايجاب ولا كسبي ولا منافاة للاختيار
 والعقد والكره هو الموجد مضطر في ايجادها لا يقدر
 على تركه ولا يصح منه ذلك فانه نقصان بلا شبهة

لأنه واجب او ممكن
 مؤثر الفعلية البتة
 فاختار صدر

لا يصح ان عدم الخلق بين وجود العلم والآخر
 والايديم الجمل له كماله تعالى عنه علوا كبيرا فانه
 تلك الخلق اعظم من ان يكون الوجود الخارج
 موحودا مغايرا لوجوده العلم ووجوده
 الجمل مسلم وان لا يكون موحودا اصلا
 واللازم في علمه ترك ايجاد المعلوم
 لا الجمل فلا يحكم تاكلم في الخلق مطلقا
 قلت لو كان وجود العلم للمعقدوم عليه
 من ايجاد كماله يعلم بالتمسك بالتمسك الموحود
 في جميع الاوقات مثلا كاعتقاد ارتفع
 الخلق ولو كان على وجوده في ايجاد
 فلزم الجمل ايضا يلزم كونه الموجد معدوم
 بالايجاب كالتساوي الموجد والمخلق مطلقا
 يستلزم الجمل

يحيى

يجب تسمية الله تعالى عنه واللازم على التحقيق المذكور
 هو المعنى الاول للايجاب به لا ان لا فلا راد على التحقيق
 فانه قيل ما قيل وان لزم عليه الايجاب الذي هو محض
 الكمال وليشهد لذلك انهم يدعون ان الكمال في الايجاب
 ولا كمال فيه على المعنى الثاني بل الكمال فيه على المعنى الاول
 كما لا يخفى على من تأمل في قول المعنى الثاني للايجاب وانه لم
 يتنازع في الاختيار لكنه يستلزم فدا اخر وهو عدم
 الا فلا كمال لانه يعقبه فيه عدم انفعال الفعل
 غير ان ذات القديم وما مع القديم فهو قديم وان كان
 القديم الاول مقدما عليه ذاتا لا زمانا مع المتقدم
 الذي لا يجب ان يكون متقدما ذاتا كالفعل
 الاول مع العقل الذي قلت ان عدم الانفعال
 عدم لا انفعال بعد امكان الوجود وهو انما يكون
 وقت الوجود في الانوار والارضية الامكان المطلق
 لا يستلزم ارضية لا مكانا المعقد وهو الموجد فيقولهم
 ان ارضية الامكان لا يستلزم امكان الارضية
 فلا يلزم الفناء والاحتياج الى هذا الجواب
 لا يلزم الا لنا الحمد على الاتمام والصلوة
 والسلام على خير الانام وعلو
 وصحة الكرام

ان هذا
 قد خصص
 مقدم على
 اصول الحاشية
 مستلزم

ما قيل من حصول التقصير عن اذلال الايجاب
 الاضطرار في الايجاد والخلق والناظر
 في بعض المرات في الحكمة لترك الحكم المعلوم
 وانما ترك المحتسب لا لضعف الحكمة فقلت الايجاب
 بكلام المعنيين الاصطلاحيا لا لاطلاق على
 الترتيب وان كان الاول لخلق عليه الحكمة
 نعم لوجه ترك الترتيب ايجاب اللغو وهو
 لا يضر بالان في تلك المادة راجع الى كمال
 المعلوم سواء كان المعلوم ممكنا او مستلزما
 مستلزم

والبعيد به هنا ذاتية لا ارضائية مستلزم

رسالة في معرفة ادبها
 اقطاعه لجامد
 بن برهان بن
 ابي ذر الفقار
 م

بسم الله الرحمن الرحيم
 ان بعد حمد من استغرق في مطالعة جمالية انظار الناظرين
 وتناه في بديهة كمال آراء العالمين والصلوة على سيد المرسلين
 في جمال المصطفى وصحبه واليه القبول المتوكل عليه الله الملك
 الباري حامد بن برياء بن الجذر الفقار رزقهم الله
 مطالعة ذاتة بصفاته ويدرب اربابهم بحسناته هذه
 في ادب المطالعة مستمدة على مقدمة ومقصد وصيغة
 الفقرة بالتمسك طائفة من الاغرة والاجتماع جماعة من
 والاصدقاء ليكويهم بهدية من عندهم وعلى سائر الطالبين
 للترقي في التدقيق والمصداق لسلك طرائق التحقيق
 متوكلا على الصديق الجليل وجوسي ونعم الوكيل **المقدمة** كل ما يذكر
 في كتب الفنون لاجل من احد الاخرين لقصور وتصرف
 فالأمر الذي يتوجه على الاول مضبوط اذ هو اما بالكون
 التعرف المصنوع له غير منطبق عليه او على محمول عليه ومتمثل
 على الدور او على ما هو مخفي من المخوف او على ما هو مشعر للمعرفة
 والجهالة او غير ذلك واما بانه الالفاظ المستعمل فيه
 غير خالية عن ارتكاب التجوز او الاشتراك او التكرار
 او غير ذلك على التام ايضا كذلك لانه اما ان يكون له ليل
 المصنوع له غير مستند له او بعض مقتضاته او كلها غير خالية

على التفصيل والتعيين او كونه على الاجمال مستندا لفاد
 احراز او جاريان بصورة تختلف الحكم عنها او كونه حايثام
 على خلاف مقتضاها دليل واما كونه واقعا لتلك الامور
 المسوغة على ذلك وعلى الاول **المقدمة** اذ است
 في المطالعة فانظر في البحث مراد له الى اخره نظر الاجاب
 على شيق في ذهابك المعنى المراد منه طاهر اتم لاحظ
 الامور التصورية بدقة النظر واستبصر فيها هل يرد
 عليها من الامور القادرة فيها شيء وهل يمكن دفعه
 دفع ما يدفع ذلك الدفع ولا حظ الامور التصورية
 ايضا بدقة النظر واستبصر فيها هل يتوجه عليها شيء
 من الاشياء التي تعجز فيها وهل يسوغ التفحص فيها
 والتفحص عن ذلك التفحص ولا حظ الاشياء القادرة
 الامور عليها واستبصر في دفعها ودفع ما يدفعه
 نظرت فيه مراد له الى اخره على الوجه فلاح خالك
 امور ثلثة اما ان يكون واجدا للشيء اصلا فذلك التفحص
 او الكمال من حرره وبينه واما ان يكون واحدا للشيء
 المدقوقة ولا تصور في شئ من هذه الاحوال الا في الحال
 الا في اذ كانت ناسية عن القصور فلا يضر ذلك
 في ذلك ايضا فانظر في البحث انما لهذه الجسمة مراد له

على الوجه الذي اريته فانه ظهر عليك القصور في نفسك
فلا تفكر في حدك اليه فانظر في المبحث الثالث وهكذا
اذ حصل لك الحال فانك لست من الذين قد جأهم
الى ظهور من قفارتهم فاذا وقع جدك في المطالعة
على هذا النوع سنة او سنتين لا اظنك ان لا تفر
في المطالعة على وجه تقدر على تغيير المصنوع المروود
واذا صرت مقدر على ذلك فارتق الى حيث خلقت
له تبنيات الاول لم يتيسر ذلك الا بعد استحضار
اصول المناظرة وقوانين البحث ولما كانت الصور
والقوانين مشهورة فيما بين القوم بالمقابلة والتمثيل
ذكرنا الكلام المتعلق بها على سبيل الاجمال كما امكن
في هذا عند من يجوز ان يكون مسئلة العلم به بيته فعدم
وجود ما يسمى به عند المطالعة لا يقع شيئا الثالث
انما راجعت ما به عدع في صدرك الا ما به العلم بما
به بانس بل هو ايق واولي الرابع انما تجد نفسك
في اولي التعلم رقبانا في المطالعة فلا يفر جدك
فانه ما ذكرنا متوقف على معرفة اصطلاحات القواعد
الوصية اياك وانما تحفظ صور الانفاطام من علم
الحق المرادة منها فانه يورث البلادة واعوجاج الطبيعة

بل ربما يسلب قابلية الادراك بالكلية واما انظر
فيها نظرا اجماليا فغير ان يكون به دقة النظر والاستقصاء
فانه ذلك ايضا من سوابق الادراك
ومورثات البلادة واعوجاج
الطباع والله الهادي
الى سبيل الرشاد

٢٦
بمشتى لك ادى رمضان
حاليوك تارحك اسي
احمد به رمضان

بمشتى لك ادى رمضان
حاليوك تارحك اسي
احمد به رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم
 باحفاظا ووضاع الاسلام . بالهام طرق لاثبات
 والا ازام محمد الكت ثم حميد غير انقسام على انحصار
 من الانعام العام ثم الصلوة الدائمة الصيام على سب
 حلفك محمد عليه السلام . وعلى اله وصحبه الكرام
 العظام ولجدها ، اضعف عباد الله القوي احمد
 ابن رمضان بن حسن الوزري لما رأى لهذه ارك
 في الاداب الجيد سرت في القاب حاول كسفت
 فاجابها بيد الافكار ربت هذا بصا كراولي
 الابصار سا لكافي شرحها مسلك الاجاز مجيبا
 عناية النعمة والافار وهو حسي في كل امر غير
 نعم المولى ونعم النصير لك الحمد والمنة تقدم كثر
 نقصد القصر وانه افادته الحار المتقدمة على كل
 بلام الجنس مجهة اخرى كما ذكره الشرف في جواهر
 شرح النسخ للمولى القصار ولا يذهب عليك
 انه نداء المحاطب في اشارة هذا الموضع ما يورث
 المحاطب حسنا مالا لانه قد رتب صيانة ثم الله
 فالتقدير اللهم لك الحمد اه فاه قلت صدقته
 واه اختص منهية بالعباد وليشهد على قبحها

في كل انظر في تقدم الخ لا ينبغي ان يكون
 خيرا في كل انظر في تقدم الخ لا ينبغي ان يكون

الطباع

الطباع السنية قلت ههنا بمعنى الانعام على ما لا يملكه
 القدر المحمد ولو سلم فجل على الاعتراف بوصول الابدان
 التي يمكن بها المنعم من المنع على صدور المنع مينة فابر
 اشكس من المذموم فلما لا يرى اصدور الفصل
 مذموم والتميز من الشناعة ممدوحة وعلى عيبك
 الصلوة والنية تقديم اجزها لالا لتقصير في جوي
 على وفق السباق واعتبار ان نه وانما لم يات بهرا
 الا في والاصحاب فقصار او اكتفاء بالنسبة ثم اقلت
 بكلام حميد في كل من المسئلة كنت ما قبل فطلب
 الرصحة حين ما يحتاج اليه او مدعيا وهو عليه
 البينة فانه ليل اي في طلب الدليل وهو القول الموفى
 للتاوي الي مجهول تصديق اذ الكلام في الاحكام
 الحاربية بين المناظر من طائفة عموم طاهر
 غير بعض ان راجع القاصد في الاصله على
 انه المفهوم في مثل قولنا ان جارك ريد فاكربه وان
 جارك عمر وقاضيه وهو اراد كبر عليك انما كان
 من قبل مانعة اخلو في الرد يد ان انه اليه على
 لو لم يكن السطر في المنار المذكور لم يبق رد وفي
 وجاهته الرد يد ولا يمنع النقل والمذموم اي لا يطق

بتقديم السباق لا ينبغي ان يكون
 اذ اخلصتم على قبحها مسلك

كما قال انه هذا القائل اقل او عد كالا
 اي يحل على ما يمكن السور بصحي النظر فيه العلم
 محطوب حميد في كل مسلك
 كما يقال ان مبارك ريد فاكربه او عمر
 فاضربه اراد الواو الواو اصله في هذا
 المعطوف ولا شك في امتناعه

المنع على طلب الصحة ولا على طلب الدليل على المدعى
 الامحراز او المنع في عرف الاداء طلب الدليل على صحة
 المعينة واحدة كانت او اكثر والضمير المحرور راجع الى
 الدليل المورد على المدعى لطريق الاستخدام لا على المط
 على مقدمته على ما هو ظاهر العبارة فعلى ما ذكرنا
 يظهر ان لا حاجة الى التعرض للنقض والمعارضه
 او ليس شئ من النظر والمدعى شبهها بخلاف المنع
 فانه شبه الطلب الذي يدل فيها فيطلب عليه مجازا
 استعار الكثرة ان في مطلق الطلب قد استعملت
 اي بالدليل باقامته على مدعائه منع الدليل ومعناه
 طلب الدليل على مقدمته على اليقين او هو معناه
 العرفي ومنه ظن انه استفاضة ذلك المعنى منه
 فقد غفل مجرد اي منعا مجرد اسم السند ومع السند
 وهو ما يذكر لتقوية المنع وبقوله المستند اليه وكل
 من المنع المحرور والمنع مع السند يسمى مناقضة
 تفصيليا اي لا بدفع السند الا اذا كان لازما
 مساويا للمنوع فيكون دفعه الى اثبات المقدمه
 او نقض الدليل بالتحلف اي بشهادة تخلف الحكم على الدليل
 وهذا ليس بحصر بل هو النقض على التحلف كما ذكره بعض

يقتضي وجه السند مطلق الطلب مطلقه
 ويجوز محو راجع الى الدليل المنع
 لا المطلوب كما لا يخفى

اراد السند في المناقضة الترام كما يلزم
 مسئلة

حتى اعرض عليه فاء النقض مدعى مستند المحال على انه يجوز
 احوال التحلف على اطلاقه فيسئل تحلف الحكم واللازم او غير
 الدليل والمراد بمعارضه الدليل مقابلة بدليل الخلف
 اي بمثبت نقض مدعى المعطوف في الصورة بين صحت ما
 اي طالب الدليل على مقدمته ولم يرد اليك مانع فقط بل او
 انك تملك وطائف السائل المنع والنقض والمنا
 ولا بد من ان يجوز ان لا يعتبر الضمير في كل من الافعال الثلاثة
 اب بقية بل يعتبر ما في ضمنها من الافعال العامة اي مضافا
 فانهم فانه نفيس بان نقول اجمع السراج على انه متعلق بقوله
 في صدر الرسالة او اقلت بكلام وقيل عليه ان شيئا من
 الافعال لا تصح ان يتعلق به هذا الظرف بل هو جزم متبدا
 محذوف اي هذا اياه نقول لك لا يخفى كانه لا وجه للا
 عن تعلقه بدخول اذ الطريق اللف والنسبة المرتب لم يحصل
 المعنى اذ كنت ناقلا بنقل قول مخصوص او مدعي ما دعاه
 مخصوص انه تعالى مستكمل كلام اذ هو لا اول لوجه
 ناقلا عن المحاصد وهو اسم كتاب من اول عصر المص
 او مدعيه بدليل انه اسند الكلام الى دانه بقوله تعالى
 وحكم الله موسى حكما وما يقال من انه يدل على الانصاف
 منه وجوده باطلا اذ الكلام في انه من الموجودات العينية

انما الجدل على ما هو مشهور من فاضله النقض
 لما خرج وجوده من المص

وانزع ثبوت له كما والاية دالة عليه فيمنع هذا
 الدليل اي يطلب الدليل على مقدمته المعينة مستندا
 يجوز المجاز في الكلام او في اسناده فيدفع في الابطال
 بانه يقال انه الحقيقة اصل فلا عدول بغير رتبة المجاز
 وهذا الكلام دانه كانه كلاما على السند ظاهر لكنه
 اثبات المقدمة المحنوعة على لا يخلق او ينقض الخلق
 بانه يقال ليس بلكم جميع مقدماته صحيحة بانه الخلق
 حيث قال الله يخلق سبع سموات مع انه في الاضافات
 الغير الموجودة فتختلف الحكم عن الدليل وانما رايه
 بقوله فقتل انه اضافة القدرة الى المقدور
 فيمنع ذلك النقض مستندا بانه اي الخلق حقيق
 اي لانم انه الخلق في الاضافات لم لا يجوز ان يكون صفة
 حقيقة راجعة الى التكوين على ما قاله الما ترمذي او
 يعارض بانه وانما دل ذلك على ثبوت الكلام لا بانه
 لكن عند ما دليل بنفيه وهو انه ناديه الحروف الحادثة
 وانما تدفع ليس بخلق الحوادث فيمنع المعاضة بما يقال
 لانم انه الكلام مركب من الحروف وبوئده قول ان
 انه الكلام في القواد واما حصل الكلام على القواد واما
 قبل وقع في بعض النسخ السان بدل الكلام انما وانا اقول

ومعنى جريانه حيث ان هذا الدليل
 في الدلالة على الثبوت بالاسناد
 الحقيقية فافهم

ابدع من القواد كما احسن وتعلمه من تحريف النسخ
 ثم يعود بسجانه

رسالة على ما ناقضت
لشيخ الاسلام

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال ارادوا بحجة الفعل بهذا الفعل المتعدي اعني عدم الفعل
 اول حاصل اعتراض السيد قدس سره احكام الكلام بعد اول
 الفعل بان يرد في الفعل التحصيل المستعمل
 اية الى المسئلة الفعل المتعدي فيه لا الى غيره فاعلم
 مثلا لا يقال في قولنا ضرب زيد الا انما انه لا يخصص
 بعدم الضرب او التحصيل عدم الضرب لغير المتكلم بل
 الضرب بالمتكلم او التحصيل المتكلم بالضرب وكذا لو جمع صو
 الحصر يقال انه لا يخصص الفعل المتعدي فيه بالمتنبت له
 لا غير فاعلم ولا شك ان المتعدي فيه هو الفعل المتنبت
 في قولنا انا قلت والمنبت له غير المتكلم ولا ينافي
 الاستعمال ان يقال انه لا يخصص عدم القول بالمتكلم واما ان
 في قولنا انا قلت انما هو في الفصل المنفرد والمنبت له
 الفعل المتكلم فهو يخصص الفعل المتعدي بالمتكلم لا يخصص
 الفعل المتعدي الى القول غير المتكلم وذلك لانه المقصود
 والمبتدأ في الفهم في قولنا انا قلت هذا يخصص القول بالمتكلم
 وان كان فيه ايضا يخصص عدم القول بالمتكلم والامر بالمعسر
 في قولنا انا قلت وقس على هذا اسرار الاشارة الى ما ذكرنا
 في سره على المنفرد وحاشية عليه فظهر ان المصطلح يفرق بين

المتنبت

المتنبتين في هذا المعنى ولا يبعد انه اذا كان احدا مني التخصيص
 بالنسبة الى شخص كان الركيب الاخر بالنسبة الى غيره وكذا لا
 ان المصطلح يفرق قولنا انا قلت التفرع المستعمل في التفرع
 اطلاق القول على صورة صور الحصر بها لا يخصص عدم الفعل
 المتعدي فيه في فرع الفعل المتعدي فيه ودونه فظهر
 القصد ان الاول فاعلم عموم التفرع في
 لانه اذا اثير التفرع بالنسبة الى العاقل فقط لا يلزم العموم على
 سبيل القطع فانه النكرة في الايجاب للخصيص وانما هو التفرع
 ما لم تحت عليها ضرورة انتفاء فرد منهم على الاطلاق يستلزم
 تنقيح الحسن وبما يحل عموم النكرة المنصبة عموم بعضها اليه
 في السويع ولا شك ان تفرع المقيد بالبعد لا يستلزم تفرع
 المقيد باليقود وانما اعتبر البعيد بقا على التفرع المقيد
 في الكلام المنفرد يكون لتقييد التفرع المقيد بغير انتفاء
 المقيد والقيد معا او انتفاء المقيد فقط وهو لا يكثر
 او انتفاء المقيد لا يفصل ذلك اشار المحقق
 قدس سره في شرح الكشاف وتفسير قوله تعالى لم يفرقوا
 على ما فعلوا وهم يعلمون في سورة العنكبوت فاعلم هذا
 ان يقال في معنى التركيب على الرجوع التفرع الى الفاعلية
 فقط التفرع الى الفاعلية انتفاء بالنسبة الى راداه

لا على البعض وهذا لا ينافي في انه ثبت بالنسبة الى روية اخرى
 بخلاف ما اذا كان النفي راجعا الى الفعل والقود جميعا فانه
 المعنى على انه لا فرد من الافراد متصفا بصفة المنه المتفق
 بين المتكلم والمخاطب ثبوت الفعل على وجه اعتبار النفي عليه عموم
 والخصوص فاذا لم يكن المفعول عاما في النفي لا يكون سببا
 فوجوب الاتفاق في ذلك لا يضر السيد رحمه الله ويمكن ان
 يقال في جواب اعتراضه بقى الفعل بهما بمعنى نفية عن المتكلم
 لا بمعنى نفية كسب الخارج فرجع الى نفي فاعلية اياه وان
 الاصل في نفي الفاعلية فلذا حكم العلامة التفاتا الى رتبة
 نفي الفاعلية فقط والافيجوز ان يكون النفي راجعا الى الفعل والقود
 جميعا بل كانه يكون كذلك وما يرشد الى التأويل انه هذا
 التركيب بعد العموم قطعا عند القوم وذكره ايضا في المقصود
 نفي الفاعلية فقط فليس ان يدور الساقط لكنه ينافي في هذا الوجه
 الاخر قول الشارح اصلا ويبعد ان يجعل هذا قيد النفي الذي
 في النفي لا النفي المستفاد من لم يتوجه خطأ لانه عموم
 المفعول هو انت جنه ما المتناقضات ممنوعة فانه لا يجاب
 الكللي يرتفع بالسلب الكللي كما انه يرتفع بالجزئي الا انه
 لا يلزم من رفعه الا السلب الجزئي مسلم لكن ما نفى
 فيه معنى كلام العلامة انه كانه يكون معتقدا للمخاطب

موافقا للنفي انه عام فعام وان خاصا فخاص للنفي
 بحسب نفسه بلا ملاحظة للنفي واذا استتم ذلك لا يرد عليه
 ما اوردته وقد وقع لفظ ما نفى بالتاء والقاف في
 نسخة من شرح المفتاح للعلامة بخط المولى كمال الدين بن
 القاشي مضافة عند اثاره مضمومة وينبغي ان يعلم ان
 في خبر الاشياء لا يفيد عموما وفي خبر النفي يفيد فينبغي
 جميع افرادها صرح بذلك في بحث دلالة المركب في
 حاشية المطالع واعلم ان القوم ذكره وان كان
 يكون المطلب في قولنا ما اتا رابت احد معتقدا
 للايجاب الكللي فظاهر مشعر بان وجه ذلك ان يقصر
 الموجبة الكلية الى الكلمة وبهذا ظاهر الفاشل
 المحققون الى ان الوجود ليس كذلك بل انه لا يتغير
 بهذا التركيب وعرف البغلاء اصلا الا اذا اعتقد
 وقوع الفعل على وجه العموم من المتكلم فقصده المتكلم
 رد خطاء اعتقاده وتعيين غيره للفاعل على وجه
 العموم وتخصيصه ان المقصر الاصل من ليس تخصيص النفي
 بالمتكلم حتى يكفي اعتقاد الايجاب الجزئي في غيره
 لانه قدم النفي على الضم ولا دخل في الاختصاص
 بل تخصيص الاثبات لغير المتكلم فيلزم منه التخصيص

كأنه يشاز معبر على وجه النفي وادعوا انه معروف ذلك بالذوق
ولسببه ومنع ذلك في غير البلفاء ليسمع كما في كثير من النكاح
البيانية وقد زاد السيد الشريف رحمه الله في تحقيق البحث
وذكر لهم باعتبار على ذلك الاعتبار حيث قال في حاشية
المطول والتفصيل لم يرد لم يرد في ردو خطا
فيه انه معنى انا رايت احدا عموم النفي حقيقة فانه
النكرة المنفية موضوعا له صرح به المدقق عصفه المبد
والذين وايضا لا ضرر في كونه اجمالا بالنسبة الى
قولنا ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير
ذلك فانه المنفي لا يضر بلا حظ الايجاب على
الاجمال فيما اذا اعتقد انه المتكلم فاعلم ان الفعل النسبة
الى كل واحد وقولنا ما انا رايت كل واحد لا يضر
بجهد بالنسبة الى تفصيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا
ولا بكرا الى غير ذلك وينبغي انه يعلم انه اذا
اعتقد المنفي الايجاب الكلي واخطا في تقدير
فاعله فقد يذكر في رد اعتقاده ما انا رايت
وقبه اشارة الى ان المتكلم ليس متصفا بالفاعل
اصلا فاعتقاد المنفي اخطا على الاطلاق
بعيد جدا وقد يذكر ما انا رايت كل واحد فقيمه

الى انه ذلك الاعتقاد مما يتوهم بالنسبة اليه فانه يقع
منه الفعل في الجملة واما اعتبار العهده في قولنا ما انا
رايت الا حد فله ضرورة المعرفة وظهور المراد وذلك
ليس بل هو غير محتاج اليه وليس العهده بمنصورة بالافاة
في التركيب وانما يجب ان لا يراى في الافادة امر
لا يكون في كلام المنفي اقول بقي شيء وهو انه ما انا
رايت كل واحد سلب جزئي عند القوم والايجاب
معتبر على وجه النفي فيكون بهذا التركيب صحيحا وعلى
تحقيق السيد يلزم انه لا يصح اصلا فانه اعتبر الايجاب
كلها كما في ما انا رايت احدا ويمكن ان يقال جواز تحقق
التفنازاني قدس سره في شرح التمهيد ان يجهد منه
سلبا كلها واما الثاني فلا يكون الاستثناء الاستثناء
اذا تبين تعليل القوم للامتناع في قولنا ما انا
ضربت الا زيدا على وجه ذكره العلامة التفنازاني
قدس سره واورد السؤال على وجه الالتزام كما في
عبارة في شرح المفتاح فلا بد فعلا وقد اعرف السيد
بذلك الا انه عبارة القوم مطلقه حيث قالوا ان
الضم وايلأوه حرف النفي يقتضيه ان يكون ضربه ونقص
النفي بالا يقتضيه ان يكون ضربه ومن السيد رحمه الله انهما

عصم حبله على ما انا قلت

اختصاص منه بالنسبة اليه لغير المتكلم بخلاف ما اذا قدم المسند
على النفي ايض لا اختصاصهما اصاله بالمتكلم وما كونه المقصر
مجرد نفي الفاعله وكونه جميع الصور مستم مما اذا اخر المسند
عن النفي فعلة تقديره لا يوجد استثناء من النفي فيتا في التوفيق
بين كلامهم وبهذا التقرر انه فع الاغراض الاول على الوجه
ايض فانه عموم الايجاب في اعتقاد المحاسب باعتبار موافقه
على ما سبق والنفي عام لمن سوى المشتبه اذا اعتبر الاختصاص
بقا عليه المتكلم بالنظر الى المشتبه ايض بلزم انه لا يكون غير المتكلم
فاعلا بالنظر اليه لكن الكلام في افادة التقديم الاختصاص
آخر ما اردنا ابراده في هذا المقام
المشتبه على سرح الاقوام

سبح الله

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحك اللهم لا اله الا انت قدم البنا ما هو الا بمرات
المقدم وانت المآخر واظهر لنا الطريق الاقوم وقد رتبنا
المقصود الاكبر انت المتمم وانت المقدّم كذلك يستجيب
بك وتقدّمك لها فذكرنا اداها انت المعلم وانت
المذكر وايدنا با حسن تقوّن واكده حكمنا في عاقبة امرنا
بشهادة الملك المبشر وصلى على عبدك الذي انزلت عليه
كتابك المحكم المفسر خبير المفسر محمد وعلى آله وصحبه الذين هم
شموس الاسلام وبدرها الى الابد من الاول الى الاخر
اما بعد فيقول الواثق بالجمل المتين ولطف الله الظاهر
ابراهيم بن عيسى الكافرانى المتشرع بصام الدين هذا
كتاب يلقي اليك مما بلغنى من فاضل على من فضل الانام
بالغ اعلى مقام فى تحبين المنطق والكلام وممن تعقبه
من افاضل ذوي الاحترام بوائيم الله من دار الاسلام
مقام الكرام ومما اذهنى ربى المربى بمزايا الالهام
من توكلت عليه وبوجه على الدوام وارجوا نكته
فى صالح دعواتك ولانتى فى مقام حاجتك
عسى ان انتفع به يوم لا ينفع مال ولا بنون وجن ياخذ
سكرات المنون ويلقى الى الوساوس والنون قال

الشارح

الشارح المحقق الموفق ذو الفضل المحقق روج الله روده
وزادنى كل انة فتوحه والتقييد بالفعل على ما منهم من كلام الشيخ
وان لم يصح به ان يريد ان لا يتج على المصراة لا يصح التقييد
لان خلاف تصريح المفتاح بناء على انه يصعد نظر كلام الشيخ
والتقييد مفهوم منه فهما لا ينكر وان لم يصح به لا يقول
فرق بين الجرح الفعل والجرح الفعلى ولقد احسن المصطفى
ايراد الفعلى اذا الجرح فيها نحن فيه هو المتعذر على الضمير
فهو ليس بفعل بل جملة او ما ضاهاها فقد اندرج فيه
ما يشبه الفعل برمته ولم يبق مخالفة بين ما نقله عن الشيخ
وبين تصريح المفتاح بهذا لانه يقال جعل الفعلى بهذا
وان كان دقيقا حسنا مصلحا لينا الا انه ليس مقصودا
اعراض على المفتاح ونازعه جعله وهم حذف للتخصيص
لا يصح لانتفاء شرط التخصيص وهو كونه الجرح فعليا وقوله
وصاحب المفتاح قائل بالحق فيها اذا كان الجرح من المشتقات
يحتمل ان يريد به قائل بالتخصيص ويحتمل ان يريد به قائل
التخصيص فيها اذا كان الجرح من المشتقات لا فيما اذا كان
لغير فعل كما يفيد به المصراة الاول هو الاحتمال الظاهر
والثاني من ثمرات الفكر كما سر قاصد صاحب المفتاح وما
انت عينا بغير حكاية عن قوم شعيب بمعنى انك انت

واما العزيز ربهك بدليل قوله عليه السلام ارجعوا على
 من ابدى من بني السد الى من بني ابد هذا الكلام واعترض
 المصر في الابضاح بانه قوله عام يجوز ان يكون في مقابلة
 قوله حكايه عنهم ولولا ربهك لرجعناك ويدفع بانه
 لا يدل على عزة قومه بل يجوز ان يكون للخوف من قومه
 وفيه ان قولهم ولولا ربهك لرجعناك لتحويلهم
 وهو انما يخوف لو لم يكن لقومه قوة للمنع ويكون
 ترك الرجوع لرعاية حقهم وانه يجوز ان يكون لفظة
 قومه وبهذا القدر كاف في دفع استدلال المفتاح
 ولا ينفع في استدلال جواز ان يكون ترك الرجوع
 للخوف منهم وانه على تقدير ان يكون للخوف من قومه
 يجوز ان يكون قوله ارجعوا عليكم من الله بمعنى ارجعوا
 واغلب عليكم من الله ويكون من العزة بمعنى القوة والقبه
 تامل فاحمل قال السيد المؤيد المؤيد افاض الله عليه
 الى الابد وبهذا السبب ترك بين الافعال والمشتقا
 يرد عليه ما هذا الازيد وانه انتم الابشرفا التفت
 هنا الى حصر الجامد وغاية التوجيه انه يقال لم يثبت
 في مقام الحصر بالتقديم الى حصر الجامد لانه فهم المخاطب
 قليل الاتفات اليه لقلة الداعي اليه والتقديم دليل

ضعيف فلا يقاد حصر الجامد به بمطابقة قوائمه على المطب
 قال السيد السند وناؤيده ان نفى الفعل مخصوص بمتبعه
 ذلك بان تقدم حرف السلب على المسند اليه بان
 ولا يوافق جعله جزءا من المسند وما لم يجعل جزءا منه
 لا يتصور قصد تخصيص النفي لانه تخصيص هو الحكم
 بشئ من المخصص شي ونفيه عما سواه ونحن نقول
 اولانا ان الفصل بين حرف النفي والمسند بان جعله
 جزءا له لانهم جعلوا الا فيها غول بمعنى حصر عدم القول
 في كونه في حوزة غيره متجا وزعمه الى كونه في حوزة
 فقد جعلوا النفي جزءا من القول مع الفصل بين النفي
 وبينه وناؤينا اننا لانم انه لو لم يجعل النفي جزءا من المسند
 في الكلام لا يتصور قصد تخصيص انما يكون ذلك لو كان
 التخصيص مقصور من حاق الكلام وارجع الى النسبة
 المصروفة اما لو كان من شتبات التركيب باعتبار
 شتبات الضمني فلا قال السيد السند فكانه لم يفرق بين
 ما انا قلت وانا ما قلت قال الفاضل على ان اراد
 انه لم يفرق في مجرد كونها التخصيص النفي فممكن لا يلزم
 ان لا يفرق بما سباني وانه اراد انه لم يفرق بينهما
 اصلا فم واعترض عليه بانه التخصيص انما يكون في الخطاء

فاذا كان المقصود تخصيص النفي كما في رد الخطأ في النفي لا في
 لا في الاثبات فلم يكن فرق بين ما انا قلت وانا ما قلت
 في ذلك وهو الفرق الآتي ونحن نقول تخصيص النفي
 لتقرير اعتقاد المخاطب الاثبات المشترك في قصر الأفراد
 والقاد الاثبات اليه في قصر القلب فاذا قلت لمن اعتقد
 انك قلت دونه غيرك ما انا قلت فقد اذنت بتخصيص
 النفي ان الغير قد قال ولو لا تخصيصه وكما المقصود مجرد
 نفي القول عنك لم يفد ثبوته للغير فالمصر فرق بين ما انا
 قلت وانا ما قلت واما اشتبه الامر على المعترضين
 تخصيص النفي في ما انا قلت وتخصيصه في انا ما قلت
 ولما كان المقام منطوقا اشتباه فسر المصطفى القصر ولم
 يمهله ومع ذلك فقد غفلوا عنه ووقعوا فيما وقعوا فيه
 ويمكن ان يتكلف السبيل بان اراد بقوله لم يفرق عدم
 الفرق في مجرد تخصيص النفي وبقوله سباني الفرق التبيين
 على انه مع اشتراك التخصيص بينهما فرق بينهما سباني لا التبيين
 على خطائه في عدم الفرق قال ان في شيء ثبت انه
 مقول لغيرك في الايضاح الا في شيء ثبت انه مقول للقبول
 قال ان في ولا التقديم يفيد تخصيص النفي
 عن المذكور مع ثبوته للغير لو كان المتأثر اليه لهذا هذا المعنى

قوله ولما انا رايت احدا من المعنى ولان التقديم
 يفيد تخصيص نفي الفاعل عن المذكور مع ثبوته للغير على
 الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص قال ان المحقق
 لانه مفهوم الاول تخصيص السلب ومفهوم الثاني تعميم
 انه مفهوم الكلام ثبوت القائلته نفسها عن الجميع فبهم
 ثبوت القول من غير فائز وثالثها انه المعطوف عليه النفي
 مع قصد الاختصاص والمعطوف ليس كذلك فلا يصح
 العطف مما يجب التبيين عليه انه قصد هذا التخصيص التقديم
 انما هو في غير مسند اليه مشترك على الامر الدال على العموم
 نحو ما كل ما ينتمي المرئيه كما انه ح لسلب العموم لا تخصيص
 السلب كما يجب وقوله بل يجب عند قصد هذا المعنى اي
 نفي القول عن المسند اليه وعن الغير ولا يخفى انه لم يسبق
 لاصريحا ولا بحسب الفحوى فاللفظ خفي الدلالة على هذا
 المعنى قال ان التهم الا اذا قامت قرينه كفي بوزم
 التناقض قرينه على التقديم لغرض آخر ولا اقل من
 كونه الاصل فيه التقديم ولا مقتضى للبعد ولعنه وبهذا
 عرفت انه قول المصنف ولهذا لم يصح ما انا قلت هذا فخر
 نظر وقوله وبهذا انما يكون فيما يمكن انكاره مما لا طائل
 تحته اذ كل سلب انما يكون فيما يمكن انكاره فلا يمكن

ان تقول لم تبين هذه الدار وليس من خواص تركيب ما انا
نسب هذه الدار ولا غيري قال الشانه يقتضي ان
يكونه ان شاء قدر رأى كل واحد ولانه يقتضي انه يكون
المخاطب معتقدا انك رايت كل واحد وتكونه معتقدا
ان الرأى غيرك وتكونه طامعا في الرد على المخاطب
يعدل عن اعتقاد رؤيتك كل واحد الى اعتقاد رؤيته
غيرك ذلك مع انه هذه الامور محال يصدر عن عاقل
قال الشانه قال المصراة المنفى الروية الواقعة على كل واحد
يكن حكمة على السلب الكلي فلا يرد نظراته ويمكن ان يقال
منع كونه المنفى هو الروية الواقعة على كل واحد من الشكر
بشدة انه الروية الواقعة على واحد منهم فهو سلب كل
لا يضر المصراة كما ان اثبات المظن معا يضر كما اثبت
الشانه الا ان يقال انما يكونه مضمرة الوثبت المدعى بوضع
الحال بعد المنع موضع المقدمة المنوعة لكن لا يثبت لا المقدمة
الاخرى للمصراة المثبت بالتقديم بغير المذكور بعينه المنفى
الذى دخل عليه النفي وهو روية احد لا روية كل واحد
لا بد من تبديل قوله والمثبت بغيره الفعل الذي رقى
عن المذكور ايضا بقول الشانه اى انه التقديم بغيره يثبت
المنفى لغيره على الوجه الذى نفي عنه من العموم والخصوص

فاستدل المصريههم بالكتابة قال الشانه لو قوع النكرة
في سياق النفي وقصد الوحدة المطلقة بها قال الشانه
واعتذر عنه بعضهم بوجهين اى عن حذف كل لاجم
المشار عن كونه سهوا من الكائن وحال العذر الاول
ان كلا حذف بقرينة كونه التركيب نفي لايجاب
لا يكونه بدونه كل وقوله فلا يستعمل بدونه كل بجنس ان يرد
فلا يستعمل الايجاب بدون كل و بجنس ان يرد به فلا يستعمل
النفي بدونه كل لكونه نفيال فيكونه كل مقدرا وحال العذر
الثاني ان الكل ليس بمحذوف لعدم الحاجة اليه لكونه احد
جعاف فهو منع كما سلم في العذر الاول فيلزم فوات تشيب
البحث الا ان يقال العذر انه منع لكونه خطا بسند بن
فتاخر ويرد بعد ذلك كله ان ما ذكره الشانه من المنوع مقابلة
المنع بالمنع فالجواب ان الاعتذارين لاثبات المقدمة
في كلام المصري والمراد باحد الاحد البقية المضاف والا فلا
ينكر احد كثره اعدم واحدما واحد بين واحدكم في
الايجاب وكونه بمنزلة احد اصلية مبنى على شبهة لاكر
العربية وهو انهم ظنوا ان لا وحدة في احد في النفي
فلا يكونه من الوحدة وليس بشئ لا لما ذكره الرضى
من انه معنى ما جاء الى احدا انه لم يجزى واحد فضلا عن

الاكثر بل لانه نفي الواحد المطلق افا وعموم النفي فوسيلة
العموم الوحدة فكيف يكون خاليا عنها وكقول الشبهة
مضمي قال الرضي انه همزة احد مطلقا مبدلة عن الواحد
ولم يوفق قوله ولا يستعمل في الايجاب المانع كل اذ الرضي
ذكر انه لا يقع احد في الايجاب مراد به العموم فلا يقال
لغير احد الا انه خلاف اللمة وتطرات في التلويح
عن اللمة الامة انه لا يستعمل في الايجاب اصلا والمراد بعدم
استعماله في الايجاب عدم استعماله بدونه تعلق نفي
بمذلوله حتى لو وقع في ايجاب خبره جلة منفية ورد
النفي على خبره فيها بعد ذلك الاحتمال في النفي
وذكر الرضي في تمثيله ان احد لا يقول كذا قال الشبهة
وقيل هو مبني اي قبل في توجيه كلام الصحاح ففهم كشاف عن
وجه قوله وظاهر كلام الصحاح ووطن السيد سنده عديل
لكلام الصحاح وبالجملة الفرق بينهما على ما ذكره السيد
على الاول يكون مشتركا لفظيا وعلى الثاني مشتركا معنويا
وانت ترى بعد عبارة الصحاح عن الاشتراك اللفظي
وبانه الاحد اسم على قول الصحاح صفة على هذا القول
وبانه القدر المشترك على كل تقدير شي آخر قال الشبهة
وكلاهما فاسدا اما الاول وفي بعض النسخ اما اول وفي

بعضها فاسدا لانه وانت تعرف النسخ في قوله واما
الثاني من غير حاجة الى البيان وظاهر قوله وكلاهما
الاعتذار ويعرف مما ذكره فساد الحمل على سهو الكاتب
اذا الشبهة جارية في متعدد ولا يتصور سهوا الكاتب فيه
ولكن انه يجعل كلاهما اشارة الى الحمل والاعتذار به
على نسخة اما الاول ان بعض ما ذكره لا يخص بالاول ولا
بالثاني ولا يخفى انه ما ذكره الشبهة في قوله واما الثانية
من دفع بانه لو قال المصنف انا رايت كل احد او ما
انا رايت جميع الناس لكنا صالحي فكيف صح حمل ما انا
رايت احدا على احدهما الشبهة فالحاصل اي اذا عرفت
فساد ما اجيب عن النظر على كلام المصنف في أصل النظر
وفيه ان النظر كانه منع ان المتنفي الرؤية الواقعة على
كل واحد من الناس سنده سلب جزئي وقولنا
ما انا رايت احدا سلب كلي فلا دخل في تقرير حاله
لقوله وتخصيصه بالمسكن ايم الا ان يقال ذكره تحقيرا
للمنع وتبيينا لانه ليس كمنع لا بضر كما توهمه امكان انباء
المطمع كون ما انا رايت احدا سلبا كلياً وقد
قد منك ما ينفعك بذكره في هذا المقام
الشبهة لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي الا في

يتلزم رفع الإيجاب الكلي والجواب عنه يمكن بوجهين
 أحدهما ما ذكره وثانيهما أن رد اعتقاد المخاطب
 ليس بالنفي بل تخصيصه ولم يقصد تخصيص رفع الإيجاب
 الكلي بل لم يلزم من تخصيص السلب الكلي لانه تخصيص
 الملزوم لا يلزم تخصيص اللازم بجواز كونه اللازم
 أعم وقوله وتخصيفه أن اختصاص الملزوم بالشيء
 لا يوجب اختصاص اللازم انما يلزم الجواب الثاني
 فتأمل وكان الجواب الأول مبني على عدم الفرق
 بين اللازم في التحقيق واللازم في الفهم لانه فلما
 يحظر الباري في فهم السلب الكلي السلب الجزئي ولا يبعد
 أن يحجز قوله وتخصيفه على تحقيق الجواب لا تحقيق هذا
 الجواب ويكون فيه إشارة إلى أن هذا الجواب ليس
 لا تحقيق فتأمل فانه وإن لم يرفع العبارة لكنه
 بالاختيار تحقيق ولا يكره فيه النظر الدقيق الش
 وقال الفضل العلاء لا يخفى أن كون الرجل علة لا يرضى
 بوصفه بالفاضل وكأنه جعل العلة علة له كالعلم فاحجز
 إلى وصفه بالفاضل الش يلزم أنه يكون مقتدا
 المخاطب عما أي امر متعلقا بالعام أو المقتد الش
 التي متعلقها المفعول العام وهذا احتياج إلى التفسير

وهو أنك رأيت كل واحد في الدنيا الش
 بعد تعيين الفاعل وهو السلب الكلي لم يرد بالسلب
 ما هو المصطلح إذا ما رأيت أحد أسألته شخصية
 فلذا فسر بقوله أعني الش وهي متفانية إذ
 نشأت من منشاء واحد وبندفع بدفع ذلك المنشاء
 الش فنقول محمول كلامه ربما ينوبهم أنه بهذا هو
 والصواب حاصل كلامه للزوم الحصول ومنشأ عجم
 الصفح في القاموس حصل حصولا وحصولا والحصول
 حاصل الش فهو للتخصيص قطعا يعني إذا لم يكن صاف
 فلا ينافي ما سبق الش ولا بد فيه من ثبوت لفظ
 قطعاً على الوجه الذي ذكر في النفي أن عما فاعام وإن
 خاصاً في خاصية ما أنا رأيت كل واحد للرد على
 من اعتقد رؤية كل واحد مع أنه مذكور في النفي على
 الوجه الجزئي لانه رفع الإيجاب كلي فلو كان النوب
 على الوجه الذي نفى عنه وذكر في النفي بعد ورود
 ينبغي أن يفرق بين ما أنا رأيت كل واحد وما أنا
 رأيت أحداً على أن الذوق السليم لا يلتفت إلى
 كونه لرد من اعتقد رؤية بعض الأعداء والسيد
 أيضاً صرح بأنه لرد اعتقاد رؤية كل واحد عبارتين ما أنا

رأيت احدا واما انا رأيت كل واحد والاولى اخضر
 وادق بحيث اختلف فيها وربما يتكلف بانه المراد بالعموم
 مطلق العموم اعم من العموم قبل ورود النفي او بعده ^{والنفي}
 مطلقا بان لا يكون له عموم في الجملة وايضا يجزى انه لو كان
 التخصيص المفاد بانه باعتبار العموم المحصل بعد النفي باعتبار
 عرف البلغاء لم يكن دلالة التقديم على القصر مطلقا كجب
 الفحوى بل يكون في بعض الصور بمواضعه من البلغاء وقد
 قالوا ان دلالة بالفحوى مطلقا من غير تفصيل السيد
 فيكون هناك من راي زيدا وهو ما قبل هذا ايراد
 النقيض للاعتقاد ولا يخفى ان الاعتقاد اما اعتقاد
 الشك فتنقضه نفي الشك وهو اعم من ثبوت الحكم
 لا الشك بل مع الانتفاء عن الاخر ومن الانتفاء عنها
 فليس ايراد النفي عن احدهما مع الثبوت للاخر نقضا
 بل اخص من النقيض واما اعتقاد عكس فكر فنقبضه
 انتفاء العكس وهو ايضا اعم من الانتفاء بالكلية ومن
 عكس ذلك الاعتقاد فلم يكن الرد بذكر العكس ابا
 ايراد النقيض السيد وانه كان في رؤيته وقد
 على احد لا بعينه يقال ما انا رأيت الاحد من الشراو
 ذلك الاحد فانه وانه كان غير معين لكنه معروف حيث

تعلق الرؤية به فانه ان بشا رايه بذلك الاعتبار قبل
 هذا ايضا والاعتقاد بايراد النقيض وقد عرفت
 ما فيه قال القائل العلى ايراد التعريف العهدى هنا لغو
 اذ لم يكن في كلام المحلل فاذ اعتقد المحل انك
 رأيت احدا ولم يكن النزاع بينك وبينه الا في القائل
 فليس كذلك الا ان تقول لست فاعل رؤية احد غيري
 ليوضح ان النزاع بينك وبينه الا في القائل وقال شيخ
 الاسلام الشهيد قدس سره التعريف العهدى هنا من
 حق البقاء ولينقض قاعدة التخاصب فلا يعد لغوا
 ان هذا التعيين غير ملغى الا يرى انه لو اعتقد
 المحل انك رأيت غلام زيدا وانه غيرك مثلا فنقول
 ما انا رأيت غلام زيدا فلا يقصد الا معهودا ^{فقد}
 ولا تريد في كلامك عهديه يشبه لغلام زيدا بغير
 اعتقاده وكذلك اذا اعتقد انك رأيت كل واحد
 دونه غيرك مثلا تقول ما انا رأيت كل واحد لا
 تقول ما انا رأيت الكل ولا ذلك الكل في التعريف
 العهدى ليس لغوا بل هو لئلا يفقد النفي عموم الاحد
 قبله فوالعموم اذ لو لم يعرف لكاه نكرة في سياق
 النفي فيعم كقولك ما انا رأيت احدا وفيه الاحد

مع ذلك التعريف على ايهامه فيهم في حيز النفي وذلك
 صحيح ان يكون رد الاعتقاد رؤيتك ^{اجد} الا رد
 الايجاب الجزئي لا يمكن الا بما يستلزم رفعه وبذلك
 عرفت ان ما يلزم على اعتقاد رؤيتك احدا دون
 غيرك بقولنا ما انا رايت احدا يلزم على رده
 بقولنا ما انا رايت احدا لانه في قوة ما انا رايت
 زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك في افادة نفي
 الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وانه اختلفا
 في الظهور والنصوصية فينفي عموم نفي الرؤية لكل واحد
 منها ضايعا لانه الفعل المثبت في اعتقاد المطلب
 الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل الى نفيه
 عن كل واحد واحد قول المخدور فوق كونه التعرض
 كل واحد واحد ضايعا اذ يلزم اثبات ما نفيتك
 لغيرك فيلزم اثبات رؤية كل واحد واحد لغيرك
 مع انه ليس الذي اثبتته المطلب كل مع انه خطأ
 في مجرد الاثبات لك وقد يقال كما انا رايت
 احدا في قوة ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا رايت
 احدا في قوة رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا في عموم
 نفي الرؤية في مقابلة هذا التردد ضايعا فالفاعل

العا الله شانه اقول فيه نظرا لانه كما زعم المطلب
 ان المسكلم فاعل رؤية واقعة على احدا بعينه كما ان المسبب
 ان يقول المسكلم ما انا رايت احدا يعني ليست فاعل رؤية
 واقعة على احدا قوله لا يصح لانه في قوة قولك ما رايت
 زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك فيسقط عموم نفي الرؤية
 لكل واحد ضايعا لان الفعل المثبت في اعتقاد المطلب
 منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل
 الى نفيه عن كل واحد واحد قلنا لم نرد في رد الخطا
 على ان قال اني ليست فاعل رؤية واقعة على احدا
 ولزم من ذلك عموم نفي الرؤية لكن على سبيل الاجمال
 وتفصيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا وهذا
 معنى قوله بهذا في قوة ذلك يعني هذا اجمالا وذلك
 تفصيلا ولم يتعرض للتفصيل واكتفى بالاجمال نعم
 تعرض بالتفصيل كما لغوا وارزكا بالزيادة على الجاذ
 فما ذكره مبني على عدم التفريق بين التفصيل والاجمال
 قيل كما ان التعرض لنفي رؤية واحد واحد بالتفصيل
 يستدعي اثبات رؤية واحد واحد بالتفصيل كذلك
 التعرض لرؤية واحد واحد في النفي اجمالا يستدعي
 اثبات رؤية واحد واحد اجمالا فالعرض لنفي رؤية

واحد واحد اجمالا لغو بدونه اثباتها اجمالا فما ذكره
ليس مبنيا على عدم التفرقة بين التفصيل والاجمال كما ذكره
مبنى على الفرق بين الاجمال والتفصيل في ذلك مع انه
لا فرق بين هذا وفيه نظر لانه التعرض لتفي واحد واحد اجمالا
اخر يتوقف عليه الغرض ولا يتأتى بدونه فلا يكون لغو ويحقق
انه لا تعرض لتفي رؤية واحد واحد اجمالا ايضا في ما انا
رايت احد الاء التفي فرع الاثبات وليس في ما انا رايت
احد نسبة الرؤية الى واحد واحد حتى يرد التفي الذي
عليه على رؤية واحد واحد اجمالا فليس شبهه الاجمال
بالتفصيل مشا لتوهم اللغو كما ظنه ذلك الفاضل رحم
ان كان اللغو فالصاع ان يحوم حوشا ثانيا ريب
السيد وان كان التراجع في رؤية واقعة على كل واحد
عبارة واحدة اجمالا انا رايت كل واحد والثنائية
ان يقال ما انا رايت احدا وهذه اخبر من الاولوني
اذا دلتها للمع المذكور وتوجيهها نوع خفاء ودقة ولهذا
اختلف فيها وتوجيهها ما قرناه فان قلت فيها كنت
عبارة ثنائيا ما انا رايت الاحد بلام الاستغراق قلت
يكن درجة في العبارة الاولى على انه لا يقال بخر خفا
عن التباسه بما هو للعهد قال الفاضل العلي التعرض لتفي

الرؤية

الرؤية لما سوى واحد لغو لانه اذا التفي رؤية واحد
كان علم انه ليس في علم الرؤية كل واحد وهو من دفع
بان فيه شبهها على هذا خطا فلا يكون لغو
الشه وكما خلفا من القول بخلف الردى من القول
يقال سلت الفا ونطق خلفا كذا في الصحاح وقوله
قد قال كل شعر يكون في الدنيا الا نسب كان في الدنيا
وايضه يقضي انه كان قائما كل شعر في كل زمان من الائمة
الماضه وقوله فليست على محتمل ان يكون احدا بالتأمل
في توجيه ايجاب ما انا رايت احدا رؤية كل واحد
الذي ذكره السيد السند ويحتمل ان يكون احدا بالتأمل في
توجيه تساوي ما انا رايت كل واحد يوجب كونه
للايجاب الجبرتي بالنسبة الى الغير لانه المطابق للسبب
الجبرتي الايجاب الجبرتي وقد قد منك الش
وفي هذا اشارة لم يقل اي في قوله ولهذا اشارة
بتقديم العلة على المدعى فانه يفيد تخصيص فيه انه
يكن ان يفسر قوله ولهذا بما ذكره الشيخاء فكيف يستفاد
منه الرد عليه وليس لك ان تجعل اشيا الى ذكر المهر
في الايضاح بهذا الوجه كما يشعر به قوله يعني انه علم
امتناعه ما ذكرناه لا لما ذكرناه لانه هذا انما يكون

متضح لو اشار الى انه ما ذكره المص على انه نيجان
 ذكر هذا الوجه دون ما ذكره الشنخي في جمل ان
 يكون لا فائدة ما فات عنهما وانه ان اراد الاشارة
 في هذا الكتاب فذكر امر في الايضاح لا يكون اشارة
 الى شئ في هذا الكتاب وانه اراد الاشارة في
 الايضاح فهو كلام خال عن التحصيل لانه صرح فيه بالرد
 عليهما فالوجه ان هذا اشارة الى نفس الوجه المذكور
 لانه ينافي المقدمة القائلة ان تقديم الضمير وابلاؤه
 حرف النفي يقتضي انه لا يكون ضربته والى هذا المنافي
 اشار بقوله يعني ان علة امتناعه هو قائل
 انه اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متققا
 بينهما وصف الثابت بالمتحقق لئلا ان يجعل اسم
 مفعول من تحققت الاحرام يتقضى وجب لزوم انه لا يكون
 ما انا رايت زيدا جائزا للكذب فالتفكير السالم انما يكون
 اذا كان الفعل المذكور متققا بينهما ان يتناقض
 الظن من السابق ان التناقض نفي الضرب المعين من
 المتقدم واثباته له والمستفاد من قوله يكون نفي الضرب
 محمول على افراد غير زيد بالاضافة او التوصيف والاثبات
 لزوم التناقض باعتبار التعلق بزيد ونفي التعلق عنه

وكلاهما

وكلاهما حتى كمن الكلام في انتظام ثبانه ولا نزاع مع
 ان له بد في التكلف في امكانه والمتفطن مستغن عن البيان
 بعيانه الش لا يقال يعني لا يمنع التناقض بين
 اثبات الضرب ونفيه بعد اثبات لزومها في هذه الصورة
 الش وعندى ان قولهم نقص النفي بالا يقتضي
 تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه بفهم منه
 ان المقدمة التي اعترض المص عليها جدير باعتراض
 مع انه دفع اعتراضه ووجه الفصل العاشر بالرفع
 مندفع بوجهين احدهما انه مبني على رجوع الاستثناء
 الى الاثبات مع انه باطل لانه الاثبات ضربت الا
 زيدا ويؤني تقدير ضربت احدا لا زيدا وهو
 باطل لعدم عموم المستثنى منه والثاني انه لو كان
 الاستثناء راجعا الى الاثبات لبطل قولهم نقص
 النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا كمن الاستثناء
 على الثاني اجدر لا مكان المناقشة في امتناع الاستثناء
 من الاثبات لانهم جوزوه في بعض الصور وظهر
 توجيه ان منع اقتضاء التقديم وابلاؤه حرف النفي
 ان لا يكون ضربت زيدا وحفظ بانه الاستثناء
 راجعا الى الاثبات والالم يصح حكمه بان تقاض

النفي بالتطويل للمساواة فمستغنى منع الانتفاض الذي
ليس فيه ذلك التطويل بهذا وفيه ان التطويل بهذا
التقصي لا يلزم لانه يتجه عليه انه مبني على رجوع الاستثناء
الى الاثبات وهو لا يجوز واعتراض السيد في شرح
المفتاح على قوله وعندى هو بانه مبني على رجوع
الاستثناء الى الاثبات وهو لبط لعدم عموم احده في
الاثبات واجاب عنه ذلك الفاضل بانه لازم من كلام
العموم حيث قالوا يعني ان الضرب الواقع على من عدا
زيد مسلم لكن فاعله غيرى وفي قول الله احد اشياء
الى هذا الاعتراض وجه بحث لانه السيد لا يسلم انه
كلام القوم وبأنى ان يكون هذا كحقيق ما ذكره
العلامة ولا لفسر الفعل المعين حيث قال يقتضيه
ان ينبغي عنه الفعل المعين بضرب من عدا زيدا
بل نقول كما ذكره في شرح المفتاح ان التناقض
الذي الزمونه انما يتم في صورة واحدة ما هي ان يكون
هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع
النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انما ضربت
فقد نصبت عنك ذلك الضرب واذا قلت لا زيدا
فقد اثبتته لك اذ المفروض ان الضرب واحد ضرب زيدا

هو ذلك الضرب ولا يذهب عليك انه اعتراض السيد
ليس بشئ اذ لا وجد يجعل المشتكى منه المحذوف احد بل
هو كل واحد بلا خلاف كما في قرأت الا يوم كذا وبعد التطويل
الذي لزمننا من تتبع ما قبل فيقول لا يحفظ السمع كلام
الا العويل ولا يوجد فيها ما عليه التعويل واتق بانه ان
يكون كحى ما الهمنى وحصى بمنزلة فضل اذ به ان معنى وهو
ان مرادها ان لا يصح الاستثناء من هذا النفي لان
هذا النفي يقتضى ان يكون المستدلى به برئيا عن هذا
الفعل المذكور بالكلية ويكون ما اثبتته المحظية ثابتا
بعينه بغيره ويدل على ذلك الثبوت بنفيه عنه وتخصيص
ذلك النفي به ففي ما انما ضربت احدا ينبغي ان يكون المصطلح
برئيا عن هذا الضرب ويكون ضرب كل واحد ثابتا
لغيره بدلالة اختصاص نفي الفاعلية به فيقتضيه هذا
النفي ان لا يكون المصطلح ضار بالاحد لا لزيد ولا لغيره
ويكون ذلك الضرب لعمومه ثابتا لغيره فاذا
استثنى عنه زيد وقيل لا زيدا اما بحذف المشتكى منه
كما فيما نحن فيه او بذكره لزمن ان يكون ضار بالكلية
فتناقض فليس بناء كلامهما على ان الاستثناء من الاثبات
والاجمال يمنع انتفاض النفي ومنع المصطلح من دفع اندفاعا

بينا ومع ذلك سواجده من منع انتفاض النقي بالا
 لان في اقتضاء النقي انتفاء ضرب زيد عن المسند اليه
 نوع دقة لا يبلغه بادي النظر وليس المقصود بالنقي
 من عدا زيدا ولا يبعد ان يكون العلامة ذاسهم
 من هذا التحقيق داخل في زمرة ايدل التوفيق
 حقيقيا باسم العلامة اي تحقيق فيكون تحقيق قوله
 ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم
 الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فثبتا
 ان التقديم يقتضي انتفاء الفعل الذي دخل عليه النقي
 بالكلية اذ لا استثناء فيه فالتعارض فيه المنفرد اثبات
 العام بعمومه فنقبة عن المسند اليه بعمومه يقتضي انتفاؤه
 عن المسند اليه بتمامه ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه
 عين ذلك الفعل في الجحد فثبتا قض السيد
 قد جرد هذا الكلام التوجيه الذي نصلف به انتفا
 فان قلت نسبة التصلف بهذا التوجيه النبي
 عن ضعف هذا التوجيه وقد بالغ انتفا في حقيقة
 وتوثيقه فهذا الانتفاء قض قلت جعله تصديقا
 نسب لنفسه بهذا التوجيه ولم يبين ما كاله عارفا
 يحفظ ولم يفعل عن انهاده ثم في انهاده كبح لانه

الرقعة

النقي عام اذا انتفاء كونه الذي راى احدا يقتضي
 انتفاء الروية عنه بالكلية وقد نقل عن الشيخ
 ان الاثبات للغير على طبق الانتفاء
 عن المسند اليه

ثم
 لله العبد العاصي الله الهادي
 عبد الله بن محمد مرادي
 عفي عنهما

میر بادشاہ البخاری
۶۸
۱
علی ما انا قلت

میر بادشاہ

بتمام

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله بهذا هو الحق خلاصة الاستدلال في تقديم المسند
على الخبر الفعلي انما يفيد كسر سبب المسند اليه من حيث
بعينه قيد لاصول الحكم اعني وقوع المسند مطلقا وتقديم
القيد مشعر بالاهتمام بشأنه لكونه محل خطأ المخاطب
حيث جعله متعلقا بالحكم وحيث تعين محل الخطأ علم انه كمل
في اصل الحكم ولزم ان يكون الحكم ثابتا لغيره ولم يتجاوز
اليه وبهذا المعنى كسر وبهذا السبب بعينه موجود
في تقديم المسند اليه في خبر الغير الفعلي فالقول بالحصر فيما
اذا كان الخبر متفقا حق لا محالة واورده عليه ان
هذا السبب يقتضي ان يكون انا عارف بالحصر كانه عا
مع انه لا يقول السكاكي ايضا بل لا يقول به في زيد
عرف ايضا واقول برده عليه ايضا عدم فائدة اشتراط
حرف النفي واتفاق الحكم الغفير من المحققين كالشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح والمصر وغيرهم على
اشتراطه من غير مدخلية له فيما بني عليه افادة
الحصر كالمحال عادة فالوجه ان يقال مراد السيد
بقوله التقديم يدل على التقديم في خاص اي فيما اذا

حرف النفي ولا شك انك ح نطابنا بسبب مدخلية
وليه حرف النفي فيقول لولاه لما دل التقديم على انه
المخاطب اصاب في اصل الحكم وخطأ في القيد وذلك
لانه بناء بهذه الدلالة على ورود النفي ابتداء على
الذي قدم لكونه اهم في سياق النفي المودع بكونه
محل الخطأ النفي المستلزم ثبوت اصل الحكم فانه مثل هذا
المخاطب بمخاطبه من اصاب في اصل الحكم وخطأ
في تعيين المتعلق لكونه ايراد النفي على خصوص القيد
يرد اعليه في محل خطائه وعدم ايراده على الاصل
تقريره في محل اصابته ونحالي باله عن الحكم بمخاطب
بمثل ما قلت ذلك لا بما انا قلته واما التقديم بدونه
سبق النفي فغايبه ان يدل على الاهتمام بشأن
المسند اليه واما كونه ذلك لسبب خطأ المخاطب في
تعيين ذلك المقدم وصابته في اصل الحكم فما
لا يستقل اليه الذهن من التقديم كما لا يخفى فانه قلت
سيأتي انه التقديم في الاثبات ايضا قد يفيد كسر
كخواتم سببت في حاجتك قلت ليس تلك الافادة
من قبيل ما نحن فيه لانه يدل على كسر دلالة قوينة
ظاهرة ولهذا لا يتخلف بخلاف تلك الدلالة فانها

ضعيفة بخلاف كثير ان الشرح عند القاهر والمصر وغيرهما
حصصوا افادة لخصر المذكور بها اذا كان الخبر فعلا
ويشغى ان يكون هو الحق لانه الخبر اذا كان فعلا كان
مقتضى الظاهر ان الكلام في صورت الجملة الفعلية
لا الاسمية التي خبرها فعلية لكونها احضر وكوة الفعل
اصلا في العمل الى غير ذلك فيكون تقديم المسند اليه
تقدريا لما حقه التاخير فيتوجه الذهن الى طلب التثنية
للتقديم بخلاف ما اذا لم يكن الخبر فعلا فانه التقديم
ح يكون على موجب الاصل فلا يلتفت الى طلب التثنية
للتقديم فتدبر لما افاد في هذا المثال في الفعل
عن المذكور اعني المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيد تخصيص
بالجبر الفعلي بل تخصيص غيره به انتهى اعراضا على المحرر
نسب تخصيصها الى ما نفى عنه بقوله وقد تقدم لم يفيد
تخصيص الجبر الفعلي بناء على انه معنى تخصيص الشيء بالشيء
ان ثبت الشيء الثاني للاول ولم يتجا وزعمه ثم قال
وتأويله ان نفى الفعل مخصوص بالنسبة اليه وكأنه لم يفرق
بين ما انا قلت بهذا وانا ما قلت بهذا انتهى وتوطئة
المحقق القوي بتفسير التأويل المذكور على وجه لا يلزم عدم
الفرق وهو ان المصرا د بالخبر الفعلية هنا الفعلية

اعني عدم القول بالاشتراك ما انا قلت وانا ما قلت
في افادة تخصيص المسند اليه بعدم القول بتخصيص
غيره بالقول لا يستلزم عدم الفرق بينهما من وجه
اخر فانه النزاع فيما انا قلت انما هو في فاعل المثبت
والمصرح من ركني التخصيص انما هو النفي ووجه الاثبات
وفي انا ما قلت انما هو في فاعل المثبت اعني عدم القوم
والمصرح انما هو الاثبات ووجه النفي انتهى ورد
عليه بعض الاقوال بانه ان جعل النفي جزءا للمثبت فذلك
تأويل قدس سره وبزعمه عدم الفرق بين المثالين
في انه النزاع في ثبوت النفي وان لم يجعل جزءا له
فلا يتصور تخصيص المسند اليه به لانه معنى تخصيص
بامر هو الحكم باختصاص هذا الامر بذلك الشيء
اي ثبوته له وانتفاءه عن غيره فمعنى تخصيص المسند اليه
بالنفي الحكم بثبوت النفي وانتفاءه عن غيره ولا يتصور
الحكم بثبوت النفي الشيء الا اذا جعل جزءا للمثبت
في تأويل قدس سره بعد لانه تقدم حرف النفي على
المسند اليه باثني عن جعله جزءا للمثبت انتهى بقوله
النزاع في ما انا قلت لي فاعل المثبت تصحيح بان النفي
ليس جزءا من المسند بل مراده التصرف في مفهوم تخصيص

بصرفه عن الظن يصحح الكلام توضيح ان المتبادر من تخصيص
بالخبر الفعلي ان يجعل الخبر الفعلي مقصورا عليه باعتبار نسبة
الاجابية ويجوز ان يراد به قصره عليه باعتبار نسبة
السلبية تنزيلا للاحدى نسبة منزلة الاخرى او
ارتكاب خلاف الظن المصلحة التوجيه غير غير وهذا
ايهونه من جعل النفي المتقدم جزءا من المسند المستلزم
لورود الاعتراض اعني عدم الفرق بين المثبتين
على ان المصنف قال في تفسيره ما انا قلته اي لم اقله مع انه
مقول لغيري فلو كان مراده جعل النفي جزءا من المسند
لقال في تفسيره عدم القول ثابت لي لا لغيري فانه قلت
التخصيص انما يؤول حكم بالاختصاص والنفي اذا لم يكن
جزءا من المسند لم يحقق الحكم باختصاص النفي قلت
يجوز اطلاق التخصيص على اختصاص المسند بالنفي
اللازم للحكم السلبى فانه اذا نفى الخبر الفعلي عن المسند
في مقام قصر المسند على غير المسند اليه لزم اختصاص
المسند اليه بالنفي فانه قلت مراد السيد من التأويل
المذكور جعل النفي جزءا ويلزمه عدم الفرق قلت فيرد
عليه ان تأويل الكلام بما يرد عليه الاعراض مع وجود
تأويل لا يرد عليه شئ غير جائز خصوصا اذا كان اقل

نظرا قال المحقق النفا زاني في بيان عدم صحة ما انا
رايت احدا بناء على قاعدة التقديم القصر لانه يقتضي
انه يكون انسا غير المتكلم قد راى كل واحد لانه قد نفى
عن المتكلم الرؤية على وجه العموم انتهى قد علم من تقريره
انه جعل النفي الرؤية الواقعة على فرد ما ولهذا رد على
المصنف حيث جعل النفي الرؤية الواقعة على كل واحد لانه
يفيد السلب الجزئي لانه نفى الرؤية الواقعة على كل واحد
لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض كانه
نفى الرؤية الواقعة على فرد ما فانه يفيد السلب الكلي
ثم الفرق بين انا ما سمعت عند قصد التخصيص
وما انا سمعت بانه الاول يقال لمن اعتقد عدم
سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع
والثاني انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
لكنه اخطا في فاعله ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي انما عام فعام
وانما خاصا فخاص علم من ذلك انه لا يجب في
الاول ثبوت الفعل على الوجه الذي نفى وقال
السيد المحقق التفصيل ان يقال ان كان النزاع في
رؤية واقعة على شخص معين كزيد يقال ما انا رايت

زيدا فيكون هناك من رأى زيدا وانه كان في رؤية
 واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رايت الا احد
 الناس فانه وانه كان غير معين لكنه معهود حيث
 تعلق الرؤية فحق انه يشترط له ذلك الاعتبار ولا
 يصح انه يقال ههنا ما انا رايت احدا لانه في قوة ما
 انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك فيبقى
 العموم ضايعا لانه الفعل المثبت في اعتقاد المحي طلب
 مشوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في النقل
 الى نفية عن كل واحد واحد انتهى واعتراض عليه
 المحقق القويحي بانه ان كان النزاع في رؤية واقعة
 على احد لا بعينه كان حق العبارة ان يقال ما انا رايت
 احدا وكان رد المنطوق غير مشتمل على لغو لانه
 يجب ان يقال في رد هذا الاعتقاد ليس الامر كذلك
 وهو بعينه معنى ما انا رايت احدا لانه لزوم العموم
 لكون النكرة في سياق النفي بل تعريف الا حد في
 الرد يوجب الزيادة يعني التعريف نعم لو ذكر
 في الرد تفصيل ما انا رايت احدا نحو ما انا رايت
 زيدا ولا عمرا الى غير ذلك كان التفصيل ضايعا
 فما ذكره مبني على عدم التفرقة بين التفصيل والاجمال

واعترض غيره ايضا بان الا حد في ما انا رايت الا احدا
 منهم يفيد العموم ولهذا صح الرؤية على المخاطب فلم يرد
 اللغو متحقق فيه بعينه انتهى واحاط عن الاول البعض
 الا فاضل بانه حاصل كلام السدائي النزاع سرصور على
 ثلثة اوجه اما في رؤية واقعة على شخص واحد برؤية
 بقتضيه وهو رفع الايجاب بجزئي لا براد السلب الكلي
 لانه في قوة بعدد النفي وكما ان تعدد النفي باللفظ
 سدعي بعدد الاثبات كذلك بعدد النفي بالقوة
 سدعي بعدد الاثبات بالقوة ولما لم يكن في
 الايجاب بجزئي عموم وبعدد اصلا لم يصح عندهم
 انه رد بالسلب الذي لو حط فيه التعداد اجمالا
 كما لا يصح ان رد مفصل النفي الذي لو حط فيه التعداد
 تفصيلا فظهر ان كلامه ليس مبنيا على عدم الفرق
 بين الاجمال والتفصيل لا يقال رفع الايجاب
 بجزئي يستلزم السلب الكلي فيبقى انه لا تقع رد الايجاب
 بجزئي لا ما نقول رافع الايجاب بجزئي ليس عاما
 صريحا بل هو مستلزم للعموم ويزيد في صريح العموم
 والعموم اللازم فانه طرح العموم من قبيل شبهة التعداد
 واعتبار العموم اللازم من قبيل شبهة الشبهة ولا

اعتبار الشهادة الشهيرة واما في روية واقعة على كل واحد
وح كور رودة ما راو نقصه كما يهوا الهل وهو رفع
الايجاب الكلي ويجوز ان يلاحظ انه في حوة التعدد
وبروح بالسلب الكلي الذي لوحظ فيه التعدد اجمالا
فظهر ان العموم الذي يستدعي عموم الاثبات بعموم
المتنفي في نفسه وعمومه باعتبار المتنفي انتهى وانت
خير بانه انحصر بمنع لزوم اللغو اذ لم يكن المقصود في الرد
افادة العموم بل نفى ما رعم المخاطب والعموم بطريق
اللزوم فنحت على السبب اثبات المقدمة المم ولا تثبت
بما ذكره بطوله لان الخصم يقول انا رايت احدا رفع
للايجاب الجزئي والسلب الكلي لازمه والمقصد منه
رفع الايجاب الجزئي والسلب لفهم بطريق اللزوم
ومثل هذا لا يكون لغوا فانه قلت مثل هذا لا يعد
في الاصطلاح رفع الايجاب قلت كوسم ما ذكرت
على اصطلاح المنطقيين لاعم ان لا يعد عيدا راب
العربية كيف وانا لا نفني برفع الايجاب الجزئي الا
ايراد السلب عليه قول مراد السد المحقق وانه اعلم
اعلم انه اذا اتفق المتكلم والمخاطب على وقوع
روية على احد من الناس لا بعينه وزعم المخاطب

ان المتكلم فاعل تلك الروية واخطا في زعمه فار
المتكلم رودة الى الصواب فنفي تلك الروية عن نفسه
لم يحقق كمنه سلب كلي نعم احاد الناس كلها باعتبار
هذا المتنفي لا صريحا ولا لزوما لانه عموم السلب لا احاد
عبارة عن توجه النفي اجمالا وضمننا الى كل واحد على
سبيل التمول حتى كانه يفقد المتنفي بحسب تعدد
الاحاد وكأنه يقول زيد لم يقع عليه رويتي وعمرو
كذلك وبكر كذلك الى غير ذلك والمتكلم الذي
بنفي عن نفسه ما نسب اليه المخاطب بعينه لا يندفع في
نفسه الى غير ما نسب اليه وما نسب اليه روية واقعة
على فرد معين في نفس الامر وان لم يكن معينا في
نظرهما فكانه يقول لم يصدر مني تلك الروية
الواقعة التي متعلما غير معين عندنا لكنه متعين
في نفس الامر ولا يتجاوز توجه نفيه عن تلك الروية
وعن ذلك المتعلق الى سائر الاحاد فلا عموم
لهذا المتنفي بوجه فانه قلت اذ لم يتعين متعلق
تلك الروية عندهما فكل احاد الناس
يحمل انه يكون متعلقا لها وقد اعترفت بانه النفي
توجه الى متعلقها فلزم بموجب هذا الاحتمال

ورود النفي على كل واحد واحد قلت ان سبيلهم
ورود على سبيل التزديد والبديهة لا على سبيل التثنية
والعموم فانه كان متعلق تلك الرؤية زيدا مثلا
فهو محط النفي لا يتعداه الى عمرو وانه كان عمرا
فهو المحط لا غير وهكذا فانه قلت بهذا ايضا نوع
من العموم المستفاد من قولنا ما رايت احدا وهو
العموم على سبيل الشمول كما اشار اليه بقوله فلا
يحتاج في رد خطائه في الفاعل الى نفيه عن كل
واحد واحد واذا اتممت هذا فنقول اذا كان
معصية المتكلم في هذا المقام نفى كونه فاعلا لتلك
الرؤية الواقعة اتفاقا ولم يتعلق غرضه بعموم
السلب وشموله لكل احد من احاد الناس كانه الواجب
عليه ان لا ياتي بعبارة دالة على السلب الكلي كقوله
ما انا رايت احدا بل ياتي بما يفيد معصية من
غير زيادة ونقصان وهو قوله ما انا رايت
الاحد فانه يدل على ان النفي انما هو الرؤية التي
وقع الاتفاق عليها الواقعة على الاحد المعهود بينهما
من حيث تعلق الرؤية بالشيء في زعم النفي طلب
للمتكلم فالواقع في سياق النفي ح ذلك الاحد

الذي

الذي وقعت الرؤية عليه في نفس الامر غير انه مبهم
في نظريهما بجمل كل فرد ولا ضربة لان المفيد للعموم
انما هو نفى المبهم على الاطلاق باعتبار تحققه وانما
اذا اقيده بشرط كتعلق الرؤية فيما نحن فيه ثم
نفيه باعتبار تحققه مع ذلك القيد فالنفي لا يتوعد
ذلك القيد الى سائر افراد التي ليس فيها
نعم بصير النفي ح غير متعين يحتمل ان يكون بهذا او
ذاك وقد مر الكلام فيه ولا يصدقك عن فهم
هذه الدقيقة ما استحکم في نفسك من ان النكرات
في سياق النفي يفيد العموم لا محالة فانه مشروط بشرط
ذكرت في محلها وعند اجتماع تلك الشروط ايضا
ليس ينص في العموم كيف قد صرح المحققون كالشيخ
ابن الهمام في تحرير الاصول وغيره ان النفي بآلة
النفي الجنس الذي هو الغاية القصوى في هذا
السياق ليس ينصح وان اشتهر خلافه فما ظنك بما
هو دونه واذا كانت العبارة ظاهرة غاية
الظهور في افادة العموم الذي لا دخل له في المنع الموقوف
له الكلام واختار رد المتكلم مع وجود عبارة اخرى
يفيد المراد من غير زيادة كان ذلك محلا لبداغته

كما لا يخفى قال المحقق التفازاني في وجه امتناع ما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضي انه يكون انسا غيرك
قد ضربت كل احد سوى زيد لانه المستثنى منه مقدم عام
فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وذكر ما علة
الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما وهو ان نقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقدم الضمير وابلوا
حرف النفي يقتضي ان يكون ضربه وذكر منع المصطلح
البيان ثم اجاب عن المنع بما كرر ذكره ان النفي المذكور
نفي لفاعلية المصطلح لذلك الفعل المقرر وقوعه بينهما يعني
الضرب المعين الواقع على من عدا زيد لا نفي الفعل لانه
وقوعه امر مقرر مسلم واذا كان التزاع في ضرب من
عدا زيدا بان زعم الحاطب ان فاعله المصطلح والمصطلح
نفي عن نفسه فلزم ان يكون فاعله غير لانه المفروض
وقوع الضرب المعين ولا شك ان زيدا كان غير
مضروب للمصطلح في زعم الحاطب في الايجاب فكذلك
في الرد غير مضروب له ولا غيره لانه خارج عن محل
التزاع بهذا حاصل كلامه وفيه ما فيه ثم قال وعندي
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي انه يكون ضربت زيدا
اجدر بان يفرض عليه لانه النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا

بل الى انه يكون فاعله الفصل المذكور به هو المصطلح والفعل
المذكور به هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاكتفاء
من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتفاء النفي
في شئ كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا
اعترض عليه السيد المحقق بانه قد مضم هذا الكلام بوجه
الذي تصدق به انفا وزا وفي كسر تلك القارورة
اذ يقال ح لاسم عموم النفي الرؤية في ما انا رايت
احدا اذ النفي بوجه الى كونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل
والمفعول فيكون الكلام والا على ان المصطلح ليس فاعلا
لرؤية المتعلقة باحد فيلزم انه يكون انسا قد راى
احدا انتهى ونقل المحقق القوي نقلنا على المحقق
التفازاني ثم قال واعترض عليه السيد قدس سره
بوجهين وذكر الوجه الاول على ما ذكرناه نقلنا عن جلية
على المطول ثم ذكر الوجه الثاني ذكره في غير حاشية
المذكورة بقوله والثاني ان الاثبات في ما انا ضربت
الا زيدا ليس بعام لان المفرد احد لا يرى انه يختص
ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يشاؤ
زيدا فلا يصح ان يستثنى منه ثم نقل عن السيد المحقق جها
سماه وجهها في تقدير امتناع ما انا ضربت الا زيدا

ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المستكلم قد نسب
 لنفسه ضرب زيد ونفى عنها ضرب ما عداه والتقديم
 يقتضي اثبات ذلك المنفى لغيره ونفى ذلك المبث عنه
 فكانه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري وانا انا ضربت
 من سوي زيد اي ضربه غيري فيكون هناك من ضرب
 كل احد سوي زيد فقال وا قوله كلا الوجهين مرفوع الوجه
 الذي ادعاه انه وجه غير موجه اما اولاه فلا عموم نفي
 الرؤية لازم على تقدير لوجه النفي الى الفاعل ايضا لانه
 التكرار على هذا التقدير ايضا في سياق النفي النفي يجب
 اعتباره موصرا عن جميع قبوز الكلام لكونه المفعول الذي له
 فاعل هذا الفعل جميع القبوز لانك اذا نقيت ان يكون
 فاعل رؤية احد لزم ان يكون لم تراحدا اذ لو رايت
 زيدا مثلا كنت فاعل رؤية احد ونقيت ان يكون
 فاعلها انتهى كلامه اقول انك معترف بان ما نفاه
 المستكلم عن نفسه عين ما نسب اليه المخاطب في زعمه ولا
 شك ان ما نسب اليه انما هو رؤية واقعة في نفس الامر
 على شخص معين غير انه ليس بمعين باعتبار تعقلها فان
 انما هو تلك الرؤية والواقع في سياق النفي انما هو
 ذلك الاحد الذي وقعت الرؤية عليه فلا يتعدى النفي عنه

الى غيره غاية الامر انه لما كان غير متعين عندهما كان
 بكل احد يصح من حيث الاحتمال ان يكون حين ذلك
 الاحد الذي وقعت الرؤية عليه وعلى ذلك التقدير
 كان محال النفي وحده وقد سبق ان مثل هذا ليس من
 العموم في شيء وقد استوفينا بيانه فلو كانت اذ لو رايت
 زيدا مثلا كنت فاعل رؤية احد انه اردت به لزوم
 كونه فاعل الرؤية الواقعة اتفاقا فهو محمول على ان يكون
 متعلق تلك الرؤية بغير زيد وانه اردت به لزوم
 كونه فاعلا لرؤية ما فاما المنفى ليس رؤية ما على خلاف
 بل هو اخص منه ونفى الاخص لا يستلزم نفي الاعم غاية
 الامر انه يلزم برؤية زيدا احتمال كونه فاعلا لرؤية
 المتنازع فيها والفرق بين احتمال تحقق الشيء وتحقق
 خبره ما كما لا يخفى على احد والحاصل ان الشبهة مستلزمة
 على الامتناع والمصانع احدى مقدمتي دليلها
 والتحقيق التقاض الى مثبت المقدمة الممنوعة بدليل
 من جهة مقدامة ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا
 والسبب ناقص الدليل نقضا اجاليا او شرعا بطانة
 المقدمة المذكورة حاصلة لوصح ما قلت لزم عدم
 افادة العموم في ما انا رايت احدا واللازم باطل

عندك ببيان الملازمة لا فرق بين الترتيبين في ان
المقصود من التقي في كل منهما نفي كونه المتكلم فاعلا للمعبرين
فانه حكمت بعدم توجه التقي الى الفعل في احدهما لزم
عليك الحكم به في الاخر والا يلزم التبرجج بلا حرج والتحكم
واذا لم يتوجه الى الفعل اصلا لزم انه لا يتوجه الى
النكرة التي هي مفعوله لانه ان توجه اليها لا يتوجه الا
باعتبار نسبة الفعل اليها فيلزم توجهه الى الفعل المفروض
خلافه فانه قلت عدم توجه التقي الى النكرة المذكورة بط
بالبرهان فلا يلتفت اليه قلنا حجت عن المناظرة لا
لخصم حجة الزاني فليكن ما ذكرت ايضا مما يدل على
بطلانه ما ذهب اليه على انه لا يبرهان لك فيه لانه نفي
فاعلية للرؤية الواقعة عما احد التي وقع الاتفاق عليها
لا يستلزم نفي فاعلية للرؤية الواقعة على احد مطلقا
سواء وقع الاتفاق عليها فانه قلت كل رؤية واقعة
على احد محل الاتفاق لانه محل الاتفاق غير متعين
قلت عدم تعين محل الاتفاق بالشخص لا ينافي
تعينه بوجه فاكونها واقعة على احد بمكة مثلا لعدم
فاعلية للرؤية الواقعة على احد بمكة لا ينافي فاعلية
لرؤية واقعة على احد بالمدينة وانت تعلم ان

انه النسب الايجابية التي يقع الاتفاق عليها لا يكون
على تعين بوجه ما غالبا من زمان او مكان الى
غير ذلك على انه لو فرض عدم تعين محل الاتفاق
بوجه ما قلنا نعم ان يقول عدم تعينه لا يستلزم الا
انه يكون الا احد الذي وقع الاتفاق على وقوع الرؤية
عليه ونفي عن المتكلم مردوا بين انه يكون زيدا او
عمرا او بكرا الى ان ينتهي الاحاد وهذا عموم على
سبيل البديل وليس الكلام فيه وانما يعمد في العموم
على سبيل الشمول لانه الذي يقتضي انه يكون ثمة ان
راى كل واحد مقتضى الاول وجود انسا راى
احدا يحتمل انه يكون ذلك عين كل شخص على سبيل البديل
ولا محذور فيه فانه المحذور عدم رويته على سبيل
الشمول ثم لما فرغ من ابطال اعتراض السيد بهذا
على الخارج ثم نعم قال نعم قوله في جواب المعقول
في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لزم انه
يكون معتقدا المخاطب ايضا عاما كذلك خطأ لانه
عموم للمفعول في الاثبات ينافي عموم في النفي فانه مخاطب
اذا اعتقد انك رايت كل احد فثبت انه يكون
فاعلا لتلك الرؤية العامة كان ذلك رفعا للكتاب

الكلّي وهو سلب جزئي لا كلّي قوله فيلزم انه يكون
ماثلي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقاً بين المتكلم والمخاطب انه عام فعام وانه خاص
فخاص اذ لو اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطأ في العا
فحسب والتقدير بخلافه فلما سلم كنه ماثلي هو روية
احد فانه المتكلم ادعى انه ليس فاعلاً لرؤية احد واما
فاعله شخص آخر قد راى احداً من الناس والرؤية الوا
على المفعول على الوجه الذي هو متفق بين المتكلم والمخاطب
التي ادعى المتكلم انه ليس فاعلاً لها ليست عامّة بل
العام انا هو تقي الرؤية واما لزم ذلك فمات في
فاعله المتكلم لها كما يتبين انما والمتفق بحسب انه يكون
متفقاً بين المتكلم والمخاطب بالعموم والخصوص وسائر
القيود وثابتاً لغير المتكلم لا النفي انتهى كلامه قول
الخطبة مبنية على التنازع بين عموم المفعول في الاثبات
وعومها في النفي وبناء هذا التنازع على وجوب كونه
ما يذكر في مقام الرد على المخاطب المعتقد للابحاث
الكلّي عين يقتضيه اعني رفع الابحاث الكلّي او متساوياً
اعني السلب الجزئي وهو غير لازم بجواز انه يذكر فيه
ما هو اخص من النقيض وهو السلب الكلّي وهذا

البلغ في الرد في كلام السيد اشارته الى ما ذكرنا في قوله
اذ لو اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطأ في الفاعل
فحسب فيه نظراً انه المخاطب اذ اذ لم يثبت روية
في الجملة للمتكلم فتفي المتكلم عن نفسه الرؤية على وجه
السلب الكلّي المقصد المبالغة كما مر لا يلزم منه كونه
للمخاطب الا باعتبار انه اثبت للمتكلم ما ليس له
وهو الرؤية في الجملة ولا يلزم منه كونه له باعتبار
عدم تعينه الرؤية بحيث يشتمل كل احد ثم قال واما
الثاني فلانه كونه الاستثناء من الاثبات انما لزم
من كلامهم في توجيه انه تقديم الضمير وايدائه حرف
النفي يقتضي انه لا يكون زبداً مضروباً بحيث قالوا
ان مثل هذا التقديم انما يكون لرد الخطأ في فاعل
فعل معين مقرر هو الضرب لغير زبداً فيكون المعنى
ان هذا الضرب الواقع على من عدا زبداً مقرر
لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون مضروباً لك كما
لا يكون مضروباً لغيرك فظاهر ان كونه الضرب
الواقع على من عدا زبداً مسلماً مقرر بناء على ان
الاستثناء من الاثبات فحاصل اعتراض مولانا رحمه
انكم لما جعلتم الضرب الواقع على من عدا زبداً مسلماً

مقدراً جعلتم الاستثناء من الاثبات لا من النفي فكيف
من انتفاض النفي بالاف في شيء وفي قول مولانا اجد
بانه يعترض عليه اشارة الى انه يمكن ان يعترض ويقا
بند التوجيه مبني على ان الاستثناء من الاثبات هو
غير جائز لكن الاولى ان يسلم ذلك وينع انتفاض النفي
بالا اذ لا مجال للمناقشة فيه بخلاف الاستثناء من
الاثبات حيث جوزوه في بعض الصور انتهى اقول
تسليم وقوع الضرب على معداد زيد لا يقتضي الا
اتفاقهما على اعتقاد وقوعه على غير زيد وهذا لا
يقتضي الحكم بما يفيد من الكلام اللفظي بجواز ان يعلم
اتفاقهما على اعتقاد المذكور بقرينة معنوية بل
انه لا بد من كلام لفظي لكن لا لزوم الاستثناء فيه
لجواز ان يفيد ذلك للمعنى بل فقط ليس فيه استثناء
ضرب غير زيد والاستثناء انما ذكر في كلام المتكلم عند
الرد لتعلم حر الاتفاق الذي قصد تفيد عن المسند اليه
واثباته للغير نعم برجح ان موجب هذا البرجود
نفي نبوت ما اتفقا عليه عن المسند اليه وبثبوت للغير
وعند اعتبار الاستثناء في النفي يلزم التفرص في شيء
آخر وهو كونه زيد مضروباً بالمكمل فهو خلاف المفروض

وبين التقريرين تفاوت ظاهر فاما ما لم قال واما
ان الوجه الوجه غير موجه فذلك لوجه الاول انا
لازم ان التقديم يفيد اثبات المنفي ونفي المبتدأ انما
يقتضي ان لا يثبت بهذا الجمع اعني ضرب زيد وعدم
ضرب م سواء بغيره وذلك ينصور على ستة وجوه
الاول انه لا يضرب احد من الناس الثاني انه لا يضرب
زيداً ولا يضرب جميع الناس الثالث انه لا يضرب زيدا
ولا يضرب بعضا معداد الرابع ان يضرب زيدا ولا
يضرب احدا معداد الخامس انه يضرب زيدا ولا يضرب
بعضا معداد السادس انه يضرب جميع الناس وانما
منها الكثرة والاسدس مستعانة والباقي ممكن فلا وجه
للحكم بامتناع مطلقا انما سلمنا ان التقديم يقتضي
المنفي ونفي المبتدأ لكن لا من ان المنفي ضرب جميع معداد
بل ضرب احد من معداد ولكنا صدقنا ان النفي عام لا للمنفق
على ما مر اتفاق الثالث انه يلزم على هذا التقديم ان يكون
فرق بين ما انا ضربت الا زيدا وانا ما ضربت الا زيدا
وهذا هو الذي شنع به مولانا رحمه الله على علماء هذا الفن
انتهى اقول اذ السيد ان هذا الكلام مشتمل على حكمين
نفي ضرب معداد زيدا عن المسند اليه واثبات ضرب زيد

والتقديم واقع في كل منها فيفيد القصر في كل واحد والاداء
 يحصل المجموع حكما واحدا مثبتا للمند اليه متفقا عن الغرض
 بموجب المحصر وقوله يقتضي انه لا يثبت هذا الجمع لغيره
 صرح في انه جعل المند اليه مثبتا عنه وعليه بناء الاحتمال
 البست وكيف يصح مع دخول النفي عليه صريحا وجوابا عن
 قوله والحاصل ان كلام السيد منها مبني على ما مر من
 ان اصل الحكم اذا لم يعتد به العموم فاعتباره في مقام الرد
 لغو وقد سبق تفصيله وكتب حاشية في بيانه ما اودعي
 لزومه في الوجه الثالث وهو انه اذا كان المقرر الذي
 وقع النزاع في فاعله عدم الضرب المستثنى منه زيد لم
 يكن النزاع في فاعل للمثبت بل في فاعل المنفي كما في انا
 فاضربت الا زيدا اذ لو كان النزاع في فاعل للمثبت
 وكان المقصود نفي فاعله المكمل له رجوع الاستثناء
 الى الاثبات ضرورة ان جميع الصور غير الفاعل
 ان يكون مسمى او قد سبق منها ما اذا جهت اليه
 عرفت ان تسليم وقوع ضرب من اعدا زيدا لا يستلزم
 رجوع الاستثناء اليه فانه خارج هذا ولي عليه بعد كلام
 تركته لضيق الوقت الى وقت اخر ان شاء الله تعالى
 ايها المصنف لتعليم اي الكلامين اقرب الى التوجيه كلام

السيد او كلامه والله اعلم نقلت هذه النسخة عن
 نسخة نسخها تلميذ المؤلف وهو مولانا ابو الحسين
 ابن مولانا اسمعيل بن مولانا عصام الدين المتقو
 عنه بخط المؤلف والمؤلف مولانا محمد امين المشتهر
 بمير بادشا وسميت الرسالة بعونه الله تعالى
 كالتبعية الى الغنى الصمد

عبد الله بن محمد الشهير
 بمراوى زاده
 عمليها

بسم الله الرحمن الرحيم
قال سيد العلم وسند الفضل قدس سره التفصيل
ان يقول انه كان النزاع بينهما في رؤية واقعة على شخص معين
كزبد مثلاً يقال ما انا رايت زيدا فيكون هناك امر
زيدا وهو طوائف كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه
يقال ما انا رايت الاحد من الناس او ذلك الاحد
وان كان غير معين لكنه معهود في حث تعلق الرؤية به
محمداً مثلاً سار الله بذلك الاعتبار في قوله نظر لانه كان
زعم المخاطب انه المتكلم فاعل رؤية واقعة على احد لا بعينه
كان المناسب ان يقول المتكلم ما انا رايت احد بعينه
ليست فاعل رؤية واقعة على احد لا بعينه قوله ولا يصح
ان يقال ما انا رايت احداً لانه في قوة ما انا رايت
زيداً ولا عمراً ولا بكراً الى غير ذلك فينبغي عموم نفي الرؤية
لكل واحد منهما مضافاً الى ان الفعل المشبب في اعتقاد
المخاطب منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه
في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد قلنا لم يرد في
رد خطائه على ان قال ليست فاعل رؤية واقعة على
احد لا بعينه ولزم من ذلك عموم نفي الرؤية كما سألنا

كس على سبيل الاجمال وتفصيله ما انا رايت زيدا
وعمر او بكراً الى غير ذلك وهذا معنى قولهم هذا في
قوة ذلك يعني هذا الاجمال وذاك تفصيله وهو
لم يتعرض للتفصيل واكتفى بالاجمال نعم لو تعرض للتفصيل
كان لغوا وازيكما ببل زاده على الحاجة بل قوله
ما انا رايت الا احداً وذلك الاحد فيه ازيكما بل
اعتبار عهدية قد لم يكن في كلام المخاطب والاصل
يكون الفعل المذكور باسماً متحققاً سقفاً بينهما ولا
يكون النافذة الا في فاعله فقط كان المخاطب يقول
انك فاعل رؤية واقعة على احد والمتكلم يقول
لست فاعل رؤية واقعة على احد وان كان زعم
المخاطب انه المتكلم فاعل للرؤية واقعة على كل واحد
كان المناسب ان يقول المتكلم ما انا رايت كل واحد
ولا يصح ان يقول ما انا رايت احداً الا قد سألنا
الفعل متفق بين المتكلم والمخاطب في قولنا ما انا رايت
احداً هو الرؤية الواقعة على احد لا بعينه لا على كل
قوله لو كان النزاع في فاعل رؤية واقعة على احد لا بعينه
كان المناسب ان يقول ما انا رايت الاحد من
او ذلك الاحد ان يقول ما انا رايت احداً قسراً

لتنفي الروية بالنسبة الى ما في الاحا ولما ساذ في قولنا
ما انا رايت احد في قوة قولنا ما انا رايت زيدا
ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك كونه لغوا فلنا هذا
على عدم التفريق بين الاجمال والتفصيل والتعرض لتنفي الروية
بالنسبة الى واحد واحد على تقدير ان يكون التراجع في
فاعل روية واقعة على كل احد انظر لغولنا اذ انفي التكلم
فاعله لرؤية واقعة على واحد كان علم انه ليس فاعلا
لرؤية واقعة على كل احد فلو جرح التعرض لتنفي الروية
بالنسبة الى با الاحاد انتهى كلام صاحب النظر بالجواب
ان قوله ان كان زعم المخاطب ان التكلم فاعل روية
واقعة على احد لا بعينه كان المناسب ان يقول التكلم ما انا
احد انه خطأ فخص لانه لغو العهد المتيقن بما ذكرناه
فالمراد ان سلم اعتبار العصر ما يراده ساقط عنه
وان لم يسلم فلا اعتراض هو هذا دون ما اوردته
تصفح كلام القوم لا يشبه عليه ان اعتبار العهد به في باب
القصر معتبر عندهم ولعمري كان الناظر الى ما لم يشبه او
عصر عنه وقوله لم يرد في رد خطائه على ان قال ليست
فاعل روية واقعة على احد لا بعينه من قبيل ما لا يقال
والجواب عن قوله ما انا رايت الاحد انه ايضا ارتكاب

للزيادة على المحاحه لانه اعتبار العهد به قد لم يكن
في كلام المخاطب انه في غايه السقوط لانه المعروف انه
العهد به امر معتبر من التكلم والمخاطب فلا بد من اعتبار
في كلام المخاطب ايضا وعن قوله لو كان زعم المخاطب
ان التكلم فاعل روية واقعة على كل احد كان المناسب
ان يقول التكلم ما انا رايت كل احد ولا يصح ان
يقول ما انا رايت احد الا ما قد ساء انه الفاعل
المتفق سها في قوة ما انا رايت احد ايه الروية
الواقعة على احد لا بعينه انه مدفوع بما وجهه سرف
زمانه مع الاشارة الى ان في افادتها للمعنى المذكور
نوع خفاء ووه قوله سى على عدم السقوط فلنا هذا البناء
مبنى على عدم التفريق بين السى وما في قوة والتعرض لتنفي
الروية بالنسبة الى واحد واحد انما هو عند التفصيل لا
الاجمال انه حصصهم لجواز ان يريد بالتعرض اعلم من التفصيل
والاجمال والاعتماد على المقام والعراين وعن قوله ايضا
التعرض لتنفي الروية بالنسبة الى واحد واحد على تقدير
ان يكون التراجع في فاعل روية واقعة على كل احد ايضا
لغولنا اذ انفي التكلم فاعله لرؤية واقعة على واحد
اى واحد كان علم انه ليس فاعلا لرؤية واقعة على احد

فلموافق النفي الرؤية بالنسبة الى ما في الاحاد
قد سبق مرارا ان ما نفى الفعل الواقع على المفعول على
الوجه المذكور متفق بين المتكلم والمخاطب انما عام فعام
خاصا فخاص فلا بد من توافق النفي والاثبات بحسب المعنى
ومن هذه الشبهة يلزم ان لا يكون كذلك تدبر فاسيد
زمانه قدس سره قد هدم هذا الكلام التوجيه الذي يصف
ايفا وزاد في كسر تلك الفارورة او يقال به واعتراض
بانه عموم نفي الرؤية لازم على تقدير بوجه النفي الى العالم
ايضرا لانه النكرة على هذا التقدير في سياق النفي لانه
النفي بحسب اعتباره مؤخر اعن جميع قيود الكلام ليكون المعنى
الى لست فاعل هذا الفعل المتعبد بجميع هذا القيود انتهى كلام
المعترض قلنا لزوم عموم نفي الرؤية على هذا التقدير انما
يلزم ذلك لو كان النفي تعلق بالفعل والمفعول وليس كذلك
او التقدير ان النفي مقصور على الفاعل واصل الفعل
كما هو حكم القصر وقوله لان النكرة على هذا التقدير في
سياق النفي لاسيما ادعاءه يتسبب بل وقوعها في سياق
النفي بحسب الظاهر كما لا يخفى واصلها سدد زمانه وجهها اخر
روا على قول الفضل التفتازاني في شرحه للمفاج وهو
ان الاثبات في ما انما ضربت الازيد ليس بعام لانه المقدر

احدا لا ترى انه يجتزأ بغير ان يقال ما انما ضربت احدا
الا زيدا فلا يتناول ذلك المصدر في الاثبات زيدا
فلما صح ان ليس منه الا ان تقدر مع احد لفظ كل بناء
على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود وحيد
بهذا الزعم انتهى كلامه واعتراض عليه بغير بان كونه اثباتا
في الاثبات انما يلزم من كلام القوم في توجيهه ان عدم الضمير
وايلاده حرف النفي يقتضي انه لا يكون زيدا مصر وحيث
قالوا انه مثل هذا التقديم انما يكون لرد لخطا في
فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى
ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا سلم لكن فاعله
غيري لا انا فلا يكون زيدا مصر وبالك كما لا يكون مصر ويا
لغيرك وظاهرا ان كونه الضرب الواقع على من عدا
زيدا مسلم مقرر ابناء على انه الاستثناء من الاثبات
فما حصل اعتراض الفضل التفتازاني انكم لما جعلتم الضمير
الواقع على من زيد اسمي مقرر جعلتم الاستثناء الم لا
لام النفي فلا يكون انتقاص النفي بالا في شيء قلنا ان
لا يدفع اعتراض سيدنا لانه ظاهر كلام الفضل التفتازاني
انه الاستثناء في الاثبات صحيح ومحصل الاعتراض انه ذلك
المقدر في الاثبات لا يتناول زيدا فلا يصح الاستثناء منه

سواء يلزم هذا من كلام القوم او من كلامه وهو حق
بشأنه قبل حاصل قول الفاعل ان لا يكون من اصحاب
التعقيل بالافقي هي مع انه استثناء في الاثبات متمنع لبطلان
وبطلان اعتقاده فلما هذا امر لا يدل عليه كلام الحكم
وسياقه باي دلالة كاسب وقد يقال تحقيق كلام القصار
اما لام ان النفي اسعص لا انا يكون كذلك لو كان النفي
متوجها الى الفعل بمعنى انه ليس واقعا في الخارج اصلا
وهو مبرر الى فاعله المتكلم والى الفعل باعتبار انه المقصود
لبي فاعله في جاز ان يتوجه الكفى الى الفعل مع ما في خبره
لظاهر لوجه النفي ويكون المقصود من نفيه فاعله المتكلم
لا عدمه في نفس الامر فعلى هذا ظهر ضعف اعتراض المحقق
الشريف حيث قال بعدم لهذا الكلام التوجه فلما صرح بكون
الفاعل كذب بهذا التوجيه حيث قال ان النفي لم يتوجه
الى الفعل اصلا فكان المحجب لم يبين له او غفل عنه وقد
قبل معنى قول الفاضل التفتازاني ان هذه المقدمة هي اولى
من يتعرض عليها من المقدمة الاخرى لانه وقعحتاج الى مزيد
تأمل واما انه ذلك وارد فلا دلالة لكلامه عليه فلا يرد
ما ذكره سيد زمانه وايضا قد تبين بما ذكر مقصود القوم
واما ان هذا مرضى عنده فكلام اخر وجواب عنه انه قوله

عندي صريح في انه مرضى عنده كما بين في موصوفه واعلم
انه بهذا الكلام الدائرة في هذا المقام على السنتهم معار
ومتساويا امرهم لم يطلوا على محصل كلام الفاضل التفتازاني
وكلام العلما وسند الفضلاء كما شرف اسرار البلاء ونجى
الطالبيين عن الضلالة ثم اختار سيدنا في شرحه للمفتاح
وجه اخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون
المتكلم قد اثبت لنفي ضرب زيد ونفي عنها ضرب
عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي
ذلك المثبت عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري
واما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه غيري فيكون فيك
من ضرب كل واحد سوى زيد وهذا وجه وجه واغرض
عليه وقيل هو غير موجه لوجه الاول اما لام انه ذلك
التقديم ليقيد اثبات المنفي ونفي المثبت انا يقتضي ان
لا يثبت هذا لجميع اعني ضرب زيد وعدم ضرب
من سواه لغيره وذلك يتصور على ستة وجوه الاول
ان لا يضرب احد من الناس الا ان لا يضرب زيدا
ويضرب جميع من سواه الثالث انه لا يضرب زيدا
ويضرب بعض من عداه الرابع ان لا يضرب زيدا ولا
يضرب احد من عداه الخامس انه يضرب زيد ويضرب

بعضاً من عداه السوس انه يضرب جميع الثمن واثنا
منها بما اثنا والسادس متمنعاً واثنا ممكن فلا وجه
للحكم بامتناعه مطلقاً فلذا هذا الوجهان المتمنعان كما
في الحكم بامتناع صورة واحدة قوله الوجه اثنا الدال
على انه غير موجه سلماً ان التقديم يقتضي اثبات المنفي
وثني المثبت لكن لا يتم ان المنفي ضرب جميع عداه بل في
ضرب احد من عداه والحاصل انه النفي عام لا المنفي على ما
اتفقنا عموم النفي باعتبار تعلقه بأشياء بسند معموم
متعلق قوله الوجه الثالث الدال على انه غير موجه انه
يلزم على هذا التقديم انه لا يكون فرق بين قولنا ما انا
ضربت الا زيدا وانا ما ضربت الا زيدا فثنا الفرق
هو ما ذكره القوم وهو ان للثنا في معنى انا الذي
لم تضرب الا زيدا ويصح لجميع الوجوه بخلاف ما انا
ضربت الا زيدا واعلم انه ما اوردته بهذا المقترض لا
يزيدك النظر فيه على التخييل والتخيروا انه الموقوف للعين
بهذا ما كتبه السيد العالم الخ في الملة والدين المدرس
في مدرسة الامر عليكية الواقعة بخيا بانه هرة جواباً
عما كتب المولى العاقل الخ في القوي قدس سرهما
على حاشية المطور للسيد الشريف

كالمقصود
المدعو

بسم الله الرحمن الرحيم
قال العلي العلامه في رسالته المتعلقه بتقديم المسند اليه قال
صاحب الايضاح وقد تقدم المسند اليه الى قوله والمصرح في كنه
التخصيص انما هو الاثبات دون النفي واقول فيه انه ما ماله
قدس سره ان مخالفة الحكم قد يكون في فاعل الفعل مثبت
فيما لضرورة ذلك التخصيص مشتمل على الاثبات ايضاً
تخصيصه والتخصيص بالضرورة يشتمل على ثبوت الفعل لشخص
عم عده فقد صرح في افادة هذا التخصيص بالاثبات وحده
وبالنفي كذلك وبهما معاً وقد يكون في فاعل الفعل المنفي فاذا
كان النزاع في فاعل الفعل مثبت وعلى كل ان التقادير الثلاثة
يكون المقصر بالذات اي المقصر الاصل وهو تخصيص الاثبات
دون النفي في النفي في كل منهما مقصود بالبيع والكلام المنفي الذي
كان حرف السلب مقدماً على المسند اليه كما في المثال المصراة
لورد في مثل هذه الصورة واذا كان النزاع في فاعل الفعل
المنفي ولو بالتبع والصورتين حاربه بهما ايضاً في كل
من التقادير الثلاثة كان المقصر الاسمي تخصيص النفي دون الاثبات
والكلام المنفي الذي كان حرف النفي قبله مؤخر عن المسند اليه
انما قلت بهذا انما لورد في مثل هذه الكلام الذي اوردته

صاحب الايضاح للتبشير انما مقدم بالذات تخصيص الاثبات
دون النفي ما شئت عليه الكلام المقيد بالذات لتخصيص الاثبات
على بعد تخصيص النفي بالذات ما تدفع ما اوردته الفاضل
القويحي على المحقق قدس سره لانه المراد بقوله قدس سره
لم يكن مقيد التخصيص بالحرف الفعلي انه لم يعد تخصيص النفي
بالذات اي لم يكن تخصيصه مقصوداً اصلياً وان كان
مستقفاً من العبارة على سبيل التبع وبالعوض كما هو اللفظ
من قوله قدس سره واريد تخصيصه بهذا ما سمح لذي في
اول المطالعة ولما وجدت اكثر اذهاض الهرة مجيباً
بحواب عن اعراض ذلك الفاضل وكاسا في حواشيه
على مباحث تقديم المسند اليه اعنت النظر في كلام المحقق
قدس سره وكلام ذلك الفاضل انه يمكن توجيه كلام ذلك
الفاضل على وجه يندفع بحواب المذكور واسوان السليخ
قد يقصد تفهم معنى من المعاني لطب وذاك المعنى قد
يكون لازماً للمعنى آخر فذلك التبع قد تفرجه بالمعنى
الملزوم وانه اللازم بناء على الكتاب المعبره عند
البقاء فهما مقصودان اصليان احدهما هو الاثبات
لاراد الكلام اللازم لمنطوق الكلام والثاني هو المقصود
الاصلي من العبارة ليوذي الى الازمه لانه نفسه فيما نحن

فيما نحن بصدده اعني مثال المصروان كانه العوض الهلبي
للتبليغ تخصيص اثبات القول لغز المسند اليه كمن المقصود بالنداء
في عبارته هو تخصيص النفي بالمسند اليه الذي هو ملزوم للنقض
الاسلي المقصود فهمه التزاما فتكون اثبات القول لغز
المسند اليه غرضا اصليا باعلا لا يراد الكلام لاينا في كونه
تخصيص النفي مقصودا اصليا من العبارة فلا فرق بين
قولنا ما انا قلت وقولنا اما ما قلت وكونه تخصيص النفي
مقصودا اصليا في العبارة وبهذا يستلزم عدم الفرق
بل الفرق بينهما متحقق بانه الثاني في الاول غير ما هو المقصود
الاستلزام في العبارة لازم له كجانب الثاني فانه البتة لا يرد
هو عين المقصود الاسلي منه فيكون كلام صاحب الايضاح
عما اعترض به قدس سره عليه واما القول بانه حرف النفي
في مثال داخل على الكلام المقيد يفيد هو تخصيص اثبات
القول بالمسند اليه والنفي اذا ورد على مقيد لوجه على
فالمثال المذكور انما يفيد نفي التخصيص المسند بالمسند اليه
تخصيص النفي والفرق بينهما يتبين فدخل حرف في كلام صاحب
الايضاح لا يحصل كلام قدس سره او قوله قدس سره عليه
كل تقدير يكون تخصيص الفعل ما استلزم لا ما نفي عنه تعالى
عن ذلك فلا محال لانه يحمل عبارة المحقق عليه العلامة

في شرح المفتاح انه المفعول في قولنا ما انا رايت احدا في قوله
والتقدير بخلافه وفيه بحث اما اولاهما احدا في كلام المتكلم
انه كان بمعنى كل احد كما صرح به صاحب الايضاح حقا
في بيانه عدم صحه قولنا ما انا رايت احدا لان المتعني هو الرؤية
الواقعة على كل احد من الناس لم يكن المفعول عاما وكما كان كلامه
مقيدا للنفي العموم لا عموم النفي مع انه المقصود وان كان بمعنى احدا
معموم النفي ظاهرا لان احاد الكلامين ح في عموم المفعول ظاهر
واما ثانيا فلانه المخاطب لما كان معتقدا بانه كل احد مرتين
للمتكلم وكما المتكلم باقيا يكون شئ من الاحد مرتين كما الاصل
بينهما في المفعول ايضا لان حاصل كلام المخاطب انه كل احد مفعول
رؤية المتكلم ومحصل كلام المتكلم ان سلبا في الاحد ليس بمفعول
لرؤية وبهذا اليس المعنى الاختلاف في المفعول واما ثانيا
فلانه قوله ولو اختلفا عموما وخصوصا لم لانه اذا اعتقد
المخاطب بانه احدا متعلق الرؤية فغير ان ينفي الى
تحقق تلك الرؤية في ضمن تحقق رؤية الكل والا الى عدمه
واما د المتكلم ان كل احد متعلق الرؤية لم يكن لخطا
في المفعول بل في الفاعل فقط كيف فانه رؤية ما تحقق
في ضمن رؤية كل احد فيكون اعتقاد المخاطب صوابا لا
خطا فيه وهذا ما في غاية الظهور وقد اعترض عليه البعض

بأنه البتة في تعيين الفاعل منها هو السلب الكلي اعني عدم رؤيته
احد من الناس او لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ
في الفاعل فحسب انتهى كلامه وجعلت سراج التنقار في ردس الله وجه
منشاء هذا الاعتراض عدم التفرقة بين التقديمين حيث قال
ومنشأوا انهم لم يحافظوا الى قوله وليس هذا اول فارده
كبرت في السلام انتهى كلامه فاجاب ببيان حصول كلام الشيخ
ووضح الفرق بين التقديمين عند قصد تخصيص القول به نظر لانه
يمكن ان كل كلام المفترض على وجه كانه منشأ الفرق بين التقديمين
دونه عدم الفرق وهو ان دليل العلامة اعني قوله لانه خطأ
في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط لو تم تسليم محال عند
القوم وذلك المحال هو كونه المخاطب لقولنا ما انا رايت
احدا معتقدا باشتراك عدم الرؤية بين المتكلم وغيره او اختصاصا
بالمكلم اما استلزامه اياه فلا لانه لو لم يكن الخطأ الا في الفاعل فقط
لوجب ان يكون مخاطب القول المذكور معتقدا بالنفي دونه
الايجاب ولو اعتقد الايجاب دون السلب لا اختلف المتكلم
والمخاطب ايجابا وسلبا وان اختلفا ايجابا وسلبا لم يكن
الخطأ في الفاعل فقط واما استحالة فلاه تقديم المسند اليه على
الفعل دونه حرف النفي انما يكون لرؤية خطأ في ثبوت الفعل
دونه لغيره كما صرح به قدس سره حيث قال واما محو ما انا سعت

في حاجتك فهو على ما اشار اليه العلامة انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واحد كونه خطأ في فاعله الذي سعى
ولنا ان نجيب من اصل الشبهة بان الاختلاف في الفاعل هو
عين الاختلاف في الفعل ايجابا وسلبا او مستلزم له لانه
معنى اعتقاد المخاطب بكونه المتكلم فاعلا لرؤية مسلما به هو
ومعنى اعتقاد المتكلم بكون فاعله غير نفسه هو لصها عن نفسه
واسانه لغيره ومعنى الاختلاف في الفاعل هو هذا او مستلزم
له وقال السحس اعني عميد القاهر والسكاكي في عدم جواز قولنا
ما انا ضربت الا زيدا ان نقص النفي بالا يقتضي ان يكون
ضربت زيدا وتقديم الضمير وابلاوه حرف النفي يقتضي
لا يكون ضربته واعترض عليه صاحب الايضاح ما لا يلزم ان
اللام حرف النفي يقتضي ذلك واعترض ايضا الشارح بالتنقار
عليه انه الاستثناء في المثال هذا انما هي من الاثبات دونه النفي
فلا يكون من اسعاص النفي في شيء واجاب عن الاعتراض
قد سبق ان تقديم المسند اليه وابلاوه حرف النفي ايما الى قوله
فلا يكون زيدا مضروبا لك ولا نورك ايضا فيه التقييم
والا ملأ انما يقتضي اختصاص ضرب واقع على من عدا زيدا
لغير المتكلم وهذا الاختصاص صادق ايضا على تقدير ان
يكون المتكلم ضرب واقع على من عدا زيدا لغير المتكلم وهذا

الاخصاص صادق ايضا على تقدير انه يكون الحكم ضرب
زيد فقط او مع بعض من كل واحد ولا يلزم انه لا يكون زيد
مضروباً بالمحكم وايضا ان هذا الجواب يلزم ان يعول الشايع
تارة بانه يكون الاشتناء عن النفي حيث صرح به واخرى بانه يكون
عن الايجاب ومثل هذا لا يصح عملاً اولى وره فضلاً عن المشايخ
واعلم ان في التوجيه لكلام الشيخين بحيث يندفع عنه الاقراض
بانه وهو ان قولنا ما انا ضربت الا زيدا متمم لمحال على مقدر
مستثنى منه وذلك المقدر هو لفظ احد فلا يكون الاشتناء
من الايجاب لانه المقدر في الايجاب لا يتناول المستثنى
فلا يصح الاشتناء منه فيكون السلب كقولنا ما صرح به الشيخ عبد القادر
وقوله ما انا ضربت وما انا اكلت سيما فيكون الايجاب اللازم
منه كلياً لا يقال عموماً وخصوصاً وكلام الشيخين بهما مبني على
انه النفي في المثال كلي والاشتناء من ذلك النفي الكلي يلزم انه
يكون الحكم ضرب زيد وانما كان التقديم والايان مقتضياً
للايجاب الكلي اللازم من النفي الكلي الذي في قوة قولنا ضرب
زيداً وعمر او كبر الى غير ذلك كما يخصص الايجاب الكلي في
قوة تخصيص ضرب زيد وتخصيص ضرب عمر وتخصيص ضرب
بكر الى غير ذلك فاذا كان الايجاب الكلي مختصاً بهذا المعنى
لفي الحكم كما ضرب زيداً أيضاً مختصاً بغير الحكم فليزم ان لا يكون

المحكم زيداً واللازم ان لا يخص موقفاً اعلمت ما تلوك
عرفت ان دفاع الاعتراضين تأمل قال سيد المحققين قدس
الله سره في رد الشارح التفاضلاني انه ينتهي في ذلك
اما اولاً فلا نه ادعى مما انا رايت احداً ان الرؤية مسعده
على وجه العموم في المفعول بحيث ان يكون ثابتاً للغير كذلك
واذا كان لم يكن الفعل مثبتاً بالقياس الى المفعول وكان
النفي مقصراً على الفاعل لم يصح ذلك الادعاء وكان
اللازم بينك بثبوت رؤية احد من الناس لا بثبوت
رؤية كل احد منهم فكانه مثل رؤية احد من الناس
منعده عني وثابتة لغيري واما ثانياً فلا اثبات فيما انا
ضرت الا زيد ليس لعام الى قوله وهذا وجه وجيه هذا
كلام قدس سره واعترض عليه الفضل القوشجي فقال اقول
كلام الوجهين مدفوع والوجه الذي ادعى انه وجيه غير وجه
اما الاول الى قوله وقد نصبت ان يكون فاعلها انتهى اقول
ان رده قدس سره الام حاصله انه كلامك هذا اليوم لا
على عدم صحة توجيهك امتناع ما انا رايت احداً بان
الرؤية مسعده عن الحكم بهذا اليوم على وجه العموم في المفعول
فبحيث ان يكون ثابتاً لغيره كذلك اما الملازمة فلا كلام
هذا يستدعي اولاً يتوجه النفي الى الرؤية اصلاً حتى يقع النكره

التي هي احده في سياق النفي فيكون المفعول عاما بل في
 نفي الفاعل فقط فكانه من روي احدهم الناس من قبله
 ثانيا لعري وكشبهته في انه المنكر في هذا القول ليس
 سياق النفي وكذا ليست في سياقه مما هو في قوة هذا القول
 وان وقع في سياقه ظاهرا قال ذلك الفاضل والمحال ان
 كلامك هذا يقتضي ان لا يكون المفعول فيما انما رأت احدا
 عاما مستلزما ايضا كونه عاما في الايجاب حتى يلزم المحال وما
 ذكره المعترض لا يفيد عموم المفعول المذكور واما انما فلا
 كون الاشياء في الاثبات الى قوله فلا يكون من اسما صنف
 ما في شئ هذا قول لا خفاء في ان اعراضه رحمه يكون على
 من وجه قولهم لا عليهم مع انه قوله رحمه وعندي ان قولهم
 اجدر بان يعرض عليه اي على قولهم بالحق بجهلهم قال ذلك
 الفاضل واما ان الوجه الوجه غير موجه فذلك لوجود الاول
 اما لا يحتمل ان التقديم بغير اثبات النفي ونفي المستلزام يقتضي
 الى آخر رساله القوشعي هذا القول هذا القول جميع وجوه
 الثلاثة مدفوع اما الاول فلما نقل عنه قدس سره من الحاشية في
 شرح المفتاح على قوله فيكون هناك من ضرب كل واحد سوى
 زيد وهي ان مساها على ان يعبر اصل الكلام بهذا ما ضرب
 الا زيد فيكون معناه مشتملا على اثبات ضرب المستلزم لزيد الى

قوله فيلزم ان يكون هناك من ضرب كل احدا لا زيد ووجه
 الدفع ان التقديم لما افاد اختصاصا من اعني اختصاص ضرب
 كل واحد سوى زيد واختصاص نفي ضرب زيد باحد غير المستلزم
 بما استدلل عليه في الحاشية افاد اثبات ضرب كل واحد
 سوى زيد الذي هو المنفي غير المستلزم ولذلك لا احد ونفي ضرب
 زيد الذي هو المشتبه للمستلزم عن ذلك الاحدا ما الملازمة
 فلا يستلزم تحقيق بقية واما انما فهو عين المطلوب واما انما
 فبانه معنى قولنا ما ضرب الا زيد هو ما ضربت احدا الا زيدا
 ممرعا زيدا الا زيدا كما هو توهم المعترض كيف فبانه لا يتبع
 المنفي في غير متصور لعدم دخول زيد فيه والمقدرة الاشياء
 عن النفي سوف يكون النفي قبل الاشياء عاما بحيث تنال
 زيدا ايضا واما بعد الاشياء فبينا دل جميع من عدا فيكون
 المنفي بعد الاشياء زيد عنه ضرب من عدا زيدا وكما النفي
 لما كان النفي عاما وجب ان يكون الاثبات الذي افاد
 التقديم تخصيصا لغير المستلزم عاما ايضا لوجوب النفي فيها
 وخصوصا وعموم الاثبات بدون عموم المشتبه له في
 واما الثالث فمع مقدمه ما استدلل على عدم العموم في
 الحاشية المنقولة عن ذلك الفاضل حيث قال قوله يلزم على
 بهذا التقديم ان لا يكون فرق الحق وذلك لانه على هذا البحث

ان يكون المقرر الذي وقع النزاع في فاعله هو عدم الضرب
 الذي استثنى منه زيد الى قوله مقرر امسلى سعا من الكلام
 والنحو ثبتت لحيثية وحاصل الدفع انه قوله اولو كان النزاع
 لا يثبت كونه النزاع في فاعله عدم الضرب الذي استثنى منه
 يلزم عدم الضرب بل انما يلزم منه ان لا يكون النزاع في فاعله
 الفعل المثبت فقط وهذا لا يثبت كونه النزاع في فاعله عدم الضرب
 فقط لجواز ان يكون النزاع في فاعله الفعل المثبت اعني ضرب
 عدا زيدا فاعل الفعل المنفي اعني عدم ضرب زيد باء يعتقد المحقق
 ان المصطلح وحده او بمشاكلته الغرض ضرب كل من عداه واعتقد
 ايضا انه لم يضرب زيدا بل ضرب غيره فاضا الى ما لم يثبت اعتقاد
 ثبوت الفعل ولعله لا انه اخطأ في فاعلهما اعني فاعل ^{الشيء}
 والانتفاء فرد المصطلح نفي الفاعلة عن نفسها لسي منهما
 ولا يلزم من هذا عدم الفرق لجواز كونه النزاع في انما ضربت
 في فاعله الفعل المنفي فقط فليتنا مل وما ذكره الشارح ^{التفصيل}
 من الفرق بينهما في محمول كلام النسخ حيث قال واما نحو قولك
 ما انا سمعت في حاجتك الى قوله انه عام فعام وان خاصا
 فخاص فلا يتا في ما ذكرناه قال سيد المحققين في حاشية ^{المقام}
 في حاشية المطول التفصيل ههنا ان يقول انه كان النزاع في رتبة
 واقعه على معين كزيد مثلا الى قوله الى غير ذلك لكونه لغوا انتهى

كلامه واعتراض عليه قدس سره الفصل القوي حيث قال وقوله
 فيه نظر لانه ان كانه رغم النحاطب ان المصطلح فاعله رتبة واقعه
 على احد لا بعينه الى قوله فيلزم من التعرض لنفي الرتبة بالنسبة
 الى با الا حاد بهذا كلامه اقول انه قوله قدس سره لا يصح ان كان
 ههنا ما انا ضرب احد ايج مبنى على مدعهم وهي انه التكرار
 المسبقة عامه كما صرح به الشارح التفاراني في التلويح فلما وقع
 احد في سياق النفي متفلا يكون عاما لعموم النفي هو نفس
 قولنا ما انا ضربت احدا لا ما يلزم معناه كما لوهم ذلك
 الفصل بعض معناه محمول معضلة ما ضربت زيدا ولا عرا ولا بذا
 الى غير ذلك ولا خفاء في انه المحمل عن المفصل بالذات والمفصل
 منهما الا بالاجمال والتفصيل فكل ما يسميه المفصل سوى التفصيل
 مضممة المحمل بل تفاوت والالزم تغايرهما مع حاشية اخرى ^{المفصلة}
 خلافة فلما كان المفصل متضمنا على الارتكاب للزيادة على
 الحاجة كان المحمل ايضا متضمنا عليه ضرورة انه تلك الزيادة
 ليست غير تفصيل ذلك المفصل ولا جزؤه فمبنى كلامه قدس سره
 على التفرقة بين الاجمال والتفصيل واستلزام المحمل لكل ما استلزم
 المفصل لا على عدمها كما توهم فان دفع كلا الاعتراضين على
 قوله قدس سره اعني قوله انه كان النزاع في رتبة واقعه على
 احدا بعينه ايج قوله وان كان النزاع في رتبة واقعه على

احداً وما قول ايضا التعرض لـ فمدفوع بان بطا
اجواب السؤال عمده في تطريه فلما تعرض الخاطب لعلو
الرؤية بكل واحد واحد كانه تعرض الحكم المحجب لتتعلق
الرؤية بالنسبة الى واحد نسب في اجواب عن التعرض
لتتعلق الرؤية بالنسبة الى واحد

واحد كانه بزيادة المطابقة

بينهما على التقدير الاول

لحد منه على التمام

م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه وما انا قنيت لا يلبق بكبريائه والصلوة
على سيدنا اصفياه المسند اليه حكم الشفاعة يوم جزائه الذي
قدم شأنه وان احرز ما نه عن انبيائه وعلى اله واصحابه
الذين حصصهم بتقوية الدين واعلانه فيقول العبد المحتاج
الغني ابو الفتح بن محمد ومحيي السنن وفقهما الله لتحقيق المقاصد
والمغايير هذه فوائد جليده وفرائد جوده بلحاله مودة على
مفردة الفرد الدهر والزمان ووجيد العصر والاولاد
الذي معجز عن تحرير مديحه فلم اللسان وبقيس غفر
فضائله تطابق البياض العلاء العلى على القوي على الله تعالى
مقامه العالي في بحسب تقديم المسند اليه وتسعة اعترافه
اورد ما عليه وعلى ما كتب عليها بعض المشايخ والعلماء جوامع
الله سبحانه خير الحماة وما هي الامه اثار الدولة العليا والحق
العظمى لحضرة السلطان الاعظم والحقاؤه الاعلى الاكرم ما كثر
رقاب الامم خليفة الله في العالم ناصر التوحيد القويم سالك
الطريق المستقيمة الفاضل بالمناقب الدينية والدينية والحائز
للمراتب العلمية والعملية كاشف استار الخفايا بفكره الصائب
وعارف اسرار الدقائق براه الثاقب سروج احكام السمر
الغراء ورافع مراتب العلم الى الغاية القصوى الذي اعطر

على العالمين سبحانه بالانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الكرام
لهم لا منتهى كبرياء وبه الصغرى اجر من الدهر له راحة
لوان معشار وجوده على البركان البراند في البحر والمحيط
في رفع الوية الامن والامان المتشابه لنصانه الله بالعلم
والاحسان حامى بالاهل الايمان ما شئنا اننا ركفر والطفيا
السلطان بن السلطان ابن السلطان السلطان ابو الفاضل
كسوقها ودرسلطان لازالت ابات دولته مسطوره على
صفحات الالام واظناب خلافة مربوط باوتاد الخلو والو
وام فحمت بها حضرة العلية وجعلتها تحفة لسدة السنية
ما زالت ملجأ لطوائف الانام وماذا لهم من حوادث الالام
فانه دفع في خبر القول فهو عالة المسؤل ونهاه المأمور
واسأله ان يهديني طريق الصواب انه الحكيم الفيض
الكريم الوهاب العلاء العلية نظرا لانه اراد بالحق الفعلي
الفعل المنفع لجم حاصلة انه ان اراد انه لم يفرق بين الكلامين
في مجرد افاده التخصيص فم كن لاسم التقريب لانه لا يفرق منه
عدم الفرق بما سيأتي من ان النزاع في احدهما في فاعل الفعل ثبت
وفي الاخر في فاعل الفعل كنف وان اراد انه لم يفرق بما سيأتي
فذلك ممنوع ورده بعض المحققين طاب ثراه بانه حصل اعتراض
قدس سران التخصيص كاستعمال ينسب ابد الى ما اثبت له كالفعل

المتنازع فيه لاني ما نفى عنه ذلك الفعل فاذا كان تخصيصه
بالجبر الفعلي في كلام المصنف يعني تخصيصه بنفي الفعل من ان يكون المتنازع
فيه في قوة قولنا ما انا فقلت نفى الفعل وكونه النزاع فيه في فاعل الفعل
المتنفي كما في انا ما قلت وسدا بينا في الفرق بما سياتي ولا ينفع هناك
الا اطلاق القوم على صورة كحصرها لتخصيص عدم الفعل المتنازع فيه
بمن نفى عنه ذلك الفعل ودونه حرط القناد واقول فيه ان ما اذناه
من قبل السيد السند ان التخصيص بحسب استعمال انما ينبغي ان ما ثبت له
الفعل المتنازع فيه الى ما نفى عنه م لا بد له من بياض حتى يتم الاعتراض
على عبارة المصنف لانه هذا اللفظ ربما يستعمل في غير صورة النزاع كما
في القصر الحقيقي فلم لا يجوز استعماله في صورة النزاع ايضا كما في القصر
الافراطي بالسند الى غير الفعل المتنازع فيه لا بد لنفي ذلك من شأبه
ما ذكره اخر اخبر ان النافع للجب اطلاق القوم على صورة كحصرها
لتخصيص عدم الفعل المتنازع فيه بمن نفى عنه ذلك الفعل ودونه حرط
القناد فخارج عن قائله التوجيه ظاهر على ما يكفي وقال المحققين
تفهم الله بعفوانه ان جعل النفي جزءا للسند وهذا تاويل قدس سره
بعدم الفرق بين المثالين في الفعل المتنازع فيه وانه لم يجعل جزءا
فلا يتصور تخصيص السند بالنفي لانه المراد هنا تخصيص شيء بامر هو الحكم
باختصاص هذا الامر بذلك الشيء اى ثبوته له وانتفاءه عن غيره ولا
يتصور ثبوت النفي لشيء الا اذا جعل جزءا للسند فاذا لم يكن جزءا

للسند لم يكن محصيا بالسند اليه مطهر اندفاع الجواب وورد
الاعتراض اقول يمكن اختيار الشق الاول ومنع لزوم عدم
الفرق بين المثالين في كونه النزاع في فاعل المشتب وفي فاعل
الفعل المتنفي على ما سياتي بنا وعلى انه يجوز ان يكون النزاع في
فاعل الفعل مثبت ودونه الفعل المتنفي في المثال الاول مستبعدات
التركيب مستفاد من خصوص التركيب باعتبار تقديم حرف النفي
على السند اليه لفظا وان كان المعنى على تأخير لانه من حاق الكلام
ومنتظوه فيصح الفرق بين المثالين بانه النزاع في الاول في فاعل
الفعل مثبت وفي الثاني في فاعل الفعل المتنفي مع اشتراكهما في كونهما
معدولتين بحسب المعنى والاسناد والمحقق والعلماء المدقق حرموا
تعا غنا صرحوا باختيار الشق الثاني ومنع الملازمة مسندا بانه يجوز
ان يكون تخصيص السند بالنفي للفعل مستبعدات التركيب غير
ان يكون مقصودا من حاق الكلام ومنتظوه والحاصل ان حصول
اعتراضه قدس سره على ما بينه وذلك المحقق ان تاويل كلام
تخصيص السند بالنفي للفعل يستلزم كونه النفي جزءا للسند في
المثال الاول وكونه النفي جزءا للسند يستلزم عدم الفرق
بين المثالين بما سياتي وما اوردوه الاستاد المحقق منع الملازمة
الاولى وما ذكره مع الملازمة الثانية والسنداء متعارفا
كما لا يخفى ثم قال الاستاد المحقق يمكن ان يتكلف السيد السند

بأنه لم يرد ترتيب الكلام المصنف بتحقيق حال المتأخرين بعد ما قبل
كلامه بأنه وإن لا فرق بينهما على هذا التقدير في أصل فائدة
التخصيص لكن بينهما فرق من وجه آخر كما سيأتي وانت تعلم
هذا الاحتمال يستبعد جدا ثم أقول يمكن رد الجواب بأنه يقال
لا يخفى على من النصف من نفسه أنه الظاهر أنه إذا كان التخصيص
لتخصيص نفي الفعل بالمنسند إليه كان النزاع في فاعل الفعل مثبت
لكأنه الظاهر بتخصيص نفس الفعل بالمنسند إليه وتخصيص نفي الفعل
بالمسند إليه وإن استلزم تخصيص الفعل بالمنسند إليه لكنه تطويل لا حاجة إليه
حيث يلزم عدم الفرق بين المتأخرين بما سيأتي بحسب الظاهر وهذا
يكفي في هذا المقام لأن بناء الكلام على ما هو المتبادر إلى الأفهام
وكأنه في قوله فكانه إشارة إلى هذا المراحم أقول يمكن أن
يحار عن أصل الاعتراض لوجه آخر وهو أن التخصيص في كلام
المصنف يحتمل أن يكون مجازا مشهورا عن التمييز أي قدم تقدم المسند
ليفيد غيره عن غيره بالحق الفعلي ويحتمل أن يجعل من باب التضمين
على أن يكون معنى التخصيص التمييز بخطين معا أي ليفيد غيره
بالحق الفعلي مختصا بالحق الفعلي به على ما حققه قدس سره في بحث
فصل المسند إليه في قول المصنف وأما فضله فلتخصيصه بالمنسند إليه ونظائره
والاعتراض المذكور إنما يحل إذا حل كلام المصنف على التضمن كما
يسعير قوله بتخصيص الفعل عما أثبت له بناء على أنه تخصيص

بشئ هو الحكم بثبوته له وانتفائه عن غيره وأما إذا حل على
المجاز فلا يحل لأن المعنى على هذا التقدير لتعبد تمييز المنسند إليه
عن غيرها باعتبار الحق الفعلي وبسببه ولأنه إن هذا المعنى يستدعي
أن يكون الحق الفعلي ثابتا للمنسند إليه مسلوفاً عن غيره بل إنما يستدعي
أن يكون الحق الفعلي مدخلا في امتياز غيره سواء كان
ثابتا له ومسلوفاً عن غيره أو بالعكس نعم المتبادر هو الأول
لكن بعد ما دلت الكلام لغز المتبادر لا يلزم عدم الفرق بين
ما أنا قلت وما أنا قلت بما سيأتي بل الأول تمييز المنسند إليه
عن غيره باعتبار سلب الفعل عنه وإثباته لغيره فيكون النزاع
فيه في فاعل الفعل مثبت والثاني لتمييز المنسند إليه عن غيره باعتبار
إثبات نفي الفعل له وسلب هذا النفي عن غيره فيكون النزاع
في فاعل الفعل نفي فلا إشكال في الحمل الكلام على خلاف متبادر
منه والآخر فيه سهل عند من هو أهل تدبر القلة العلية فإن
النزاع في قولنا ما أنا قلت لم فيه أنه الوجه الثاني من هذين الوجهين
غير ظاهر في هذا المقام لأنه الكلام هنا إنما هو على تقدير أن
يكون معنى كلام المصنف تخصيص المنسند إليه بنفي الفعل وح يكون
المصرح به من ركني التخصيص في المثال الأول أيضا هو الإثبات
دونه النفي بناء على أن تخصيص الشيء إنما يكون بما أثبت له
على أنه الفرق الذي سيأتي هو الفرق بالوجه الأول لا غير

فليس في ذكر الوجه الثاني كثير يقع الا ان كل ذلك كلام على
السيد لا خص على ما لا يخفى ^{العلم} العلم اما الاول فلان ^{العموم} عموم
نفي الروية لازم له في بحث وهو ان نفي فاعله الروية المتعلقة
بأحد في المثال المذكور يحتمل السلب الكلي على ان يكون بمعنى دفع
القضية ويحتمل السلب الجزئي على ان يكون في معنى سلب المحمول عن
الموضوع كما حقق في الفرق بين ليس بعض وبعض ليس
الاول يحتمل السلب الجزئي بمعنى سلب المحمول عن الموضوع ويحتمل
السلب الكلي بمعنى رفع القضية كلف ليس بعض فانه يخص
بالسلب الجزئي وايضا قد حقق ان ارجح في بحث تعريف للسلب
بأنه استغراق ان النكرة في سياق النفي لا يكون نصا في الاستغراق
والعموم الا اذا كانت مع من الاستغراقه لفظا نحو ما جاء في أحد
او معنى كالمنفى بلا التي لنفي الجنس ويمكن ان يكون ما في النكرة
في سياق النفي وان لم يكن نصا في العموم بدونه من الاستغراقه
ظاهرة في العموم مع قطع النظر عن القرائن الخارجة على ما حققه
ان ارجح في بحث المذكور وهذا القدر ينفينا في هذا المقام لانه
المراد بامتناع قولك ما انا رايت احدا امتناعه باعتبار معناه
الظاهر مع قطع النظر عن القرائن الصارفة على انه احتمال السلب
الجزئي قائم على تقدير توجه النفي ويكلفه بالمعقول ايضا والكلام
هنا في ان توجه النفي الى الفاعلة هل سطر العموم في ما انا رايت

احدا كما انه سطر اسما صا لنفي بالاف في قولنا ما ضربت الا
زيد او لا ما لا احتمال المذكور لا يجدي نفعا كما لا يخفى قال
بعض المحققين انه كلام السيد سند هنا مبني على انه يكون النفي
متوجها الى الفاعلة فقط بحسب توجه الى الفعل صلا كما صرح
ان ارجح في تقرير اقتراضه ورجح يكون القبول المذكور
قبول النفي لا للمنفى وبصير معنى التركيب ان نفي عن الفاعلة
بالنسبة الى روية احدا على التبعين ومن البين المكتشف
انه على هذا لا يوجد في المثال المذكور نكرة واقعة في سياق
النفي حتى بعد العموم اقول لا خفاء في انه لا وجه لتوجه النفي
الى الفاعلة فقط من غير تقصدها بالفعل المذكور بل لا بد ان يكون
متوجها الى الفاعلة بالفعل المذكور كما اعترف به المحقق في آخر
كلامه وامصار ما سبق من تحقيق الفرق بين ما انا قلت وما انا
قلت على الوجه المذكور وقد صرح بان ارجح في تقرير اقتراض
ايضا حيث قال بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المسمى
والفعل المذكور هو الضرب الذي مستثنى منه زيد واقعة السيد
ايضا في رده حيث قال فيكون الكلام والاعلى انه الكلام ليس
فاعلا للرؤية المتعلقة باحدكم وما قوله في تقرير القرائن
ان النفي لم يتوجه الى الفعل صلا معناه انه لم يتوجه الى فعل
الفعل بالمفعول نصا وصريحا لانه انتفاص النفي بالاف انا هو

كما هو المتبادر من الكلام الذي اعتقده المخاطب ورده المتكلم فقط
ما من ان هذه المقدمة توهم حصر الرد في اراد النقيض فليكن في
هذا المقام حتى يكشف المرام وقال بعض المدققين اذا كان النفي
متوجها الى الفاعلية فقط بكوه النفي رفعاً للايجاب ليجزئ في
ليس عاماً بل يستلزم العموم والذي يستدعي عموم الاثبات هو صريح
العموم لانه صريح العموم في قيل شبهة التفصيل الذي يستدعي تفصيلاً
في المقابل والعموم اللازم من قيل شبهة الشبهة بخلاف اصل شبهة القول
بناءً الكلام في هذه المقام على المقدمة القائلة بانه لا بد من تقديم
المسند اليه وبأنه حرف النفي من ثبوت الفعل قطعاً على الوجه الذي
ذكر في النفي ان عاماً فاعام وان خاصاً فخاص على ما تقدم
الارجح من الشيخ عبد القاهر والشيخ ان يقول العموم في هذه المقدمة
اعم من العموم الصريح والعموم اللازم على ما دل عليه الاستقراء وينبع
كلام البلغاء ولا يخفى ان المناقشة معه في هذه المقدمة الثقيلة
في العموم الصريح مسدودة والعموم اللازم ليست على ما ينبغي فلما ردد
عليه الاعتراض المذكور بناءً على هذه المناقشة واما حديث السمعة
الشبهة فلاح عن شبهة كما سيجي على ان وقوع النكرة في سياق
النفي يقيد صريح العموم بحسب الظاهر سواء توجه النفي الى الفاعلية او
المفعولية واحتمال رفع الايجاب ليجزئ في خلاف الظاهر والكلام
بهنا مبني على ما هو الظاهر ولو اعتبر هذا الاحتمال على تقدير توجه

اذا كانت النسبة الاولى مسلم بن النخعي فله مع ما سبق بهما العشرة

النفي الى الفاعلية فلا مانع من احساره على تقدير توجه النفي
 الى المفعولية ايضا بناء على ما حققه السيد السند في بعض الجوانب
 انما ما فعل في هذا المناقشة المذكورة سواء كان النفي متوجها
 الى الفاعلية او الى المفعولية والكلام ههنا في ان توجه النفي الى
 الفاعلية يمل بطل العموم ام لا كما اشترنا اليه سابقا قال هذا
 المدعي نعم لعل ان يقول ان جواز حرف النفي الى الالحاق
 والقضية على تقدير رجوع الاشياء الى الالفاظ في ما انما ضربنا
 الازيد كما يقتضي توجيه كلام الشيخين ذلك لا يستلزم حواز
 حرف النفي اليه في ما انا رايت احدا الجوار الفرق بينهما بان يكون
 الثاني صريحا في العموم دون الاول ولو سلم عدم الفرق كان التوجيه
 المستلزم للفرق باطلا لا اعترض الشارح عليه اقول فيه نظر لانه
 ما ذكره كلام على السيد بطريق المنع ضرورة ان ما اورد السيد
 السند للعموم في ما انا رايت احدا مستندا بعدم الفرق فلا
 تفعل العلامة العلي نعم قوله في الجواب لم فيه التبادر من هذه
 العبارة ان يكون هذا الاعتراض مبنيا على جعل النفي متوجها الى
 الفاعلية فقط كما ان الاعتراض الذي دفعه كان مبنيا على ذلك
 ولا شك ان هذا الاعتراض متوجه سواء كان النفي متوجها الى
 الفاعلية والمفعولية او روده على تقدير توجه النفي الى المفعولية
 اظهر كما لا يخفى لا يقال يمكن تقريره على وجه يكون مبنيا على حرف النفي

الى الفاعلية بان ينقل محل الكلام في هذه المقام ان ما اورد
 السيد السند من تتبع العموم على تقدير توجه النفي الى الفاعلية مدفوع
 لانه العموم ثابت على هذا التقدير ايضا وان كان عموما لا زاما غير مح
 لكن يتجه على هذا التقدير ان العموم اللازم في النفي لا يستدعي عموم
 الالفاظ بل انما يستدعي العموم الصريح وح يكون هذا الكلام راجعا
 الى ما ذكره بعض المدققين في توجيه كلام السيد السند ومن دفع عنه
 ما اورد في دفعه ايضا لانا نقول يلزم على هذا ان يكون اعتراضا
 على السيد سند مناقشة لفظة مندفعة بنفسه لفظ العموم في كلامه
 على ان المتبادر من العموم هو العموم الصريح فلا مناقشة
 الا مع ان بعض عباراته ياتي عن هذا التقرير ابا وبينا كما
 لا يخفى ثم اجاب عنه بعض المحققين وواحد بعض المدققين بان
 استلزام عموم المفعول في نحو ما انا رايت احدا عمومه في اعتقاد
 الخاطب شي على ما حققه الشيخ عبد القاهر انه لا بد في تقديم
 اليه مع ابداء حرف النفي في ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي
 ذكر في النفي ان عام افهام وان خاصا فخاص ويعرف ذلك
 بالذوق الصحيح والسليمة بمطاف ملاحظة ولا يسمع منه غير
 البلفاء كما في كثير من الكتاب البليانية واعترض عليه الاستاد
 المحقق بان ذلك يستلزم ان لا يكون دلاله التقديم على القصر
 مطلقا بحسب الفحوى بل يكون في بعض الصور بموافقة من البلفاء

وقد قالوا ان دلالة على القصر بحسب الفحوى مطلقا غير تفصيل
اقول يمكن ان يحار عنه بانه لا يتزام غير نظاير يجوز ان يكون
دلالة التقديم على القصر على الوجه المذكور بحسب الفحوى دونه للوضع
ولو سلم فيجوز ان يكون دلالة التقديم على اصل القصر في الصورة
المذكور بحسب الفحوى وان كان بعض خصوصيات مستفاد بحسب
المواضع ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بالفحوى ما تعلق به الوضع
الفحوى فيشمل وضع البلغاء ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بقوم
ان دلالة التقديم على القصر بحسب الفحوى انها كذلك في الجملة
بجلاف سائر طرق القصر فانها تبدل على القصر بحسب الوضع مطلقا
وح يجوز ان يكون دلالة التقديم على القصر في بعض الصور بحسب
الوضع العلامة العينية لانه عموم المفعول في الاثبات
بنا في الحق اقول انت جبر بانه هذا البحث في الحقيقة منع مع
اورد في صورة الاستدلال مبالغة في وروده كما تبدل عليه
قلنا مستم مثل هذا شائع في كلامهم مما اورد عليه بعض المحققين
من ان المناقاة ممنوعة فانه لا يجاب الكل كما انه وتقع بالسبب
لجزمي على السند بطريق المنع فلا يجدي نفعا العلامة العينية
لكن ما بقي الحق اعترض عليه بعض المحققين بانه معنى كلام العلامة انه
يجب ان يكون معتقدا في طلب موافقا للنفي في العموم والخصوص لا
لنفي في نفسه بل لا ملاحظة النفي فاذا سلم ذلك لا يرد عليه ما اورد

وايد هذا المعنى بانه قد وقع لفظ ما نفي في حكم العلامة بالباء
والقاف ونسبة صحيحة عند الشارح لا بالنون والقاف اقول لا يخفى
ان المعنى المذكور خلاف ما يتبادر من الكلام والتبسيم مني على ما هو
المتبادر فلو حمل الكلام على غير المتبادر لتوجه المنع اليه نعم المنع
من دفع بما حققه ذلك المحقق كنه بحث اخر وايضا لما يبيد المذكور
ضعيف لانه بيا بانه ما نفي لقوله من الفعل الواقع على مفعول مح
على الموافقة قد اعتبرت بالنسبة الى المنفي دونه النفي
سواء كان ذلك اللفظ بالباء والقاف او بالنون والقاف واللفظ
الواقع على المفعول هو المنفي لا النفي وايضا المنفي بين المتكلم والمحيط
هو المنفي قطعا واعلم انه يحتمل على ما ذكره ذلك المحقق في تفسير
العلامة انه يستلزم انه لا يجوز ما انا رايت كل احد لرد على
من اعتقد رؤية كل احد لانه هذا النفي جزئي لكونه رفعا
للايجاب الكلي بل المراد على من اعتقد رؤية احد لا بعينه
فيعلم ان يكون تركيبها مع ان الذوق السليم حكم بانه
لرد اعتقاد الايجاب الكلي فيكون فاسدا وقد صرح السيد
السند ايضا بانه لرد اعتقاد رؤية واقعة على كل احد بين
احدهما ما انا رايت احدا والاخرى ما انا رايت كل احد وط
عنه ذلك المحقق نفسه بانه ما انا رايت كل احد كجمل السلب الكلي

على ما صرح به الشارع في شرح التسمية في ليس كل اقول فيه نظارة
الكلام في ما انا رايت كل احد بمعنى رفع الايجاب الكلي لانه اذا
جاء الذوق السليم بكونه لرد من اعتقد الايجاب الكلي وهو الذي
ذكره السيد السند لانه السلب الكلي خلاف ما يتبادر من هذه
العبارة والكلام بهما فيما هو اللفظ المنبأ درك لا يخفى وايضاً قد
صرح السيد السند بما انا رايت احداً اذ قد اختلف فيه ولا
يخفى ان هذا الفرق انما يتم اذا كان ما انا رايت كل احد بمعنى
رفع الايجاب الكلي واما اذا كان بمعنى السلب الكلي فلا فرق بينه
وبين الاول بل هو اذ قد وبالاختلاف حتى قالوا ان بقوله
المراد العموم في قوله ان عاماً اعم من العموم في نفى العموم
بحسب النفي ومنه خصوص في مقابلة سلب العموم رأساً كما ذكره
بعض المدققين فتدبر العلامة العلي لم يرد في رد خطائه
اجاب عنه بعض المحققين بما معنى ما انا رايت احداً عموم
حقيقه فانه النكرة المنفية موضوعه له كما صرح به المدقق محمد
الدولة والدين اقول يمكن منع هذا بناء على ما حققه الشارع
في بحث تعريف للسند اليه بلام الاشتقاق وارتقائه السيد
بينك في ان النكرة المنفية ليست لفظاً في الاشتقاق الا اذا كان
مع من الاشتقاق بل هي ظاهرة فيه فيجوز ان يكون معناه اللفظ
رفع الايجاب الجزئي ويترجم منه الاشتقاق والسلب الكلي وقال

بعض المدققين وقوع النكرة في سياق النفي لغير العموم صريحاً ولذا
حكم العلامة في شرح بان مثل لم يعم النساء كلمة لا معلقة اقول هذا
ايضاً ممنوع وما نقله من العلامة لا يدل عليه اذ لا يجب القبض الكلية ان
يكون العموم فيها صريحاً بل يجوز ان يكون مفهوماً الصريح للرفع
لجزئي كما حققه السيد السند في ليس بعض بمعنى السلب الكلي ويؤيد
ذلك انهم جعلوا ليس كل سوزا ليس له لجزئية مع تصريحهم بما
مفهومه الصريح رفع الايجاب الكلي العلامة العلي ولزم من ذلك
عموم نفى الروية كما بنينا انما لکن على سبيل الاجمال في بعض
المدققين ان اقول ما انا رايت احداً سلب كلي وهو في قوة
لعدد النفي وكما ان عدد النفي بالقوة يستدعي لعدد الاثبات
بالفعل كذلك لعدد النفي بالقوة يستدعي لعدد الاثبات
بالقوة وكما لم يكن في الايجاب لجزئي عموم لعدد اصلاً لم يصح
غيره ان يرد بالسلب الكلي الذي فيه لعدد بالقوة بخلاف
ما انا رايت الاحد سلفاً انه رفع الايجاب الجزئي وهو وان كان
مستلزماً للسلب الكلي لكن فرق بين صريح العموم والعموم اللازم فانه
اعتبار صريح العموم من قبيل اعتبار شبهة التعدد واعتبار العموم
اللازم من قبيل شبهة الشبهة ولا اعتبار شبهة الشبهة بهذا واعتراض
عليه الاستناد المحقق بما ان التعدد بالقوة امر لازم لا يحصل الغرض
بدونه فلا يكون لغوا والتحقيق انه لا تعرض في ما انا رايت احداً

للتعدد بالقوة ايضاً لا نفى فرع الاثبات وليس في رأيت احدا
 تعدد اصلاً فلا يكون في النفي الداخل عليه ايضاً تعدداً قولاً في نظر
 لانه ما انا رأيت احداً لكاه سلباً كلياً كانه في قوة التعدد
 قطعاً ولا يفتح فيه كونه النفي فرعاً للاثبات لان فرع النفي
 للاثبات انما هي في العقل لاني التعدد وعدمه فيجوز ان يكون
 في النفي تعدد دون الاثبات وعلى هذا الصبح وقوعه في مقام
 الايجاب الجزئي والالكاه التعدد بالقوة فيه لغوا وما افاد
 من ان هذا التعدد امر لازم لا فائدة المقصود وحصول الغرض
 غير صحيح لاما كان حصول الغرض نحو ما انا رأيت الاحد على ما لا يخفى
 نعم سخر قلبي ما ذكره ذلك المدقق ان كونه ما انا رأيت احداً
 سلباً كلياً لم يجز ان يكون رفعاً للايجاب الجزئي على قياس
 ما انا رأيت الاحد على انه قد تكلم فيه سابقاً فيعدد السراقة
 بتم الاعتراض ولا بد فقه شئ ولو سلم كونه سلباً كلياً فلام
 ان الايجاب الجزئي ليس في قوة التعدد ضرورة انه قولك
 رأيت احداً في قوة قولك رأيت زيدا او عمرا او بكراً
 كما ان قولك ما انا رأيت احداً في قوة قولك ما رأيت زيدا
 ولا عمرا ولا بكراً وكوسم ذلك فالفرق بين العموم الصحيح والعموم
 اللازم بانه الاول معتبر لكونه شبه التعدد والثاني غير معتبر لكونه
 شبه منوع لجوازه لا يعتبر شبه التعدد ولا يعتبر شبهه ايضاً

فتعد تجوز رفع الايجاب الجزئي في مقابلة الايجاب الجزئي لا
 مانع في جوار السلب الكلي في مقابلة نعم لا يجوز التفصيل في مقابلة
 لكونه لغواً صريحاً ولو سلم ذلك فلما حور السلب الكلي في مقابلة الايجاب
 الكلي مع ان فيه خصوصية زائدة عليه جعلته اختصاً بقبضه
 ان يجوز السلب الكلي في مقابلة الايجاب الجزئي بالطريق الاول
 او خصوصية الزائدة فيه انما هي في الملاحظة وبحسب المفهوم ولهذا
 جعلته مساوياً بالتفصيل لا اختصاً فنبهنا جداً العلامة العلي
 اعتبار عهديته قد لم يكن في كلام المخاطب ثم قال بعض المحققين
 بعض المدققين اعتبار العهدية فيه ضروري مع ظهور المراد
 فلا يعد لغواً وذلك لانه لو لم تعرف لكاه نكرة في سياق النفي
 فاد العموم الذي هو لغو زائد هذا المحقق ان العهدية هنا ليست
 مفصولة بالافادة وانما يجب ان لا يرد في الافادة امر لا يكون
 في كلام المخاطب والاشهاد المحقق نقل عن هذا المحقق ما لا يلائم
 ثم اورد عليه ما يرد عليه واورد على ما نقلنا عنه وعن بعض القدر
 انه اعتبار العهدية هنا ليخرج اللفظ عن الابهام بل هو بانه
 على ايهامه مع في خبر النفي كالنكرة الصرفة واللام يصح جعله
 للايجاب الجزئي اقول النكرة الصريحة في سياق النفي يفيد السلب
 واعتبار العهدية يجعل النفي رفعاً للايجاب الجزئي والتفوية انما
 في السلب الكلي دون رفع الايجاب الجزئي على ما سبق بيانه فلام

المعقولة بالثبوت وان كانت مبهم معنى كالثبوت نعم محتملة انه وارد
على لغوية العموم في ما انا رأيت احدا ايضا انه لو لم يعتبر العموم لزم
اعتبار العهدة الرائدة فيلزم اللغو وما هو جوازنا فهو جوازكم ولا
عراض المذكور تحت الواقع فلا يضره الدفع المشترك للورد ذكره
يرد على ما اذا بعض المحققين انه مشترك للورد وواضح
لجواز ان لا يكون العموم في ما انا رأيت احدا مقصودا بالافاق
كما لا يخفى العلامة العلة وايضا التوضيح لتفي الرؤية لاجاب
عنه بعض المدققين بانه الايجاب الكلي يشمل على التعداد اجمالي
بهذا الاعتبار ان يرد بالسلب الكلي الذي يشمل على التعداد الاجمالي
ايضا اقول لا شك ان في رد الايجاب الكلي بالسلب الكلي انما
خصوصية زائدة لا يحتاج اليها في رده فيكون لغوا كما ان
التعداد الاجمالي لغوي في رد الايجاب الجزئي به وكمشرك الايجاب
الكلي والسلب الكلي في التعداد الاجمالي لا يقدح في ذلك واجاب
الاستاد المحقق بانه فيه تبنيها على مقدار خطأ المخاطب فلا يكون
لغوا اقول يمكن ان يقال في ما اذا كان رد الايجاب الجزئي
ايضا ان فيه مبالغة في خطئه وتصريحا لبس ما انا رأيت
الاحد مثلا فلا يكون لغوا تدبر العلامة العلة فلا يكون
الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم هو اقتراف على الاستناد
المحقق بانه السيد لا ينسب ذلك لا يقرر كلام الشيخين على

وجه وجعل عليه ما ذكره العلامة ابسا كما في شرح المفاتيح حيث
قال ان التناقض الذي الرنوه انما يتم في صورة واحدة هي
انه يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع
التراجع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد
نفست عنك ذلك الضرب واذا قلت الازيد فقد شبهت
لك اذ المفروض ان الضرب واحد فضررب يبد هو ذلك الضرب
وعلى هذا المراد في الفعل المعين في كلام العلامة هو الضرب الواحد المتعلق
بمفعول واحد لا ضرب من عدد زيدا كما في توجيه ان رجح
قال الاستاد المحقق الحق في توجيه التناقض ان يقال هذا النفي
يعتضي ان يكون المسند اليه برتبا عن الفعل المذكور بالكلية وكن
ما اشبه المخاطب له ثانيا بعينه بغيره بدلالة تخصيص هذا النفي
بالمسند اليه فانما يستثنى زيدا مثل لزم التناقض قطعاً ضرورة
انه الاستثناء يستلزم الايجاب الجزئي والنفي الابق السلب الكلي
ويمكن حمل كلام العلامة عليه ايضا بانه يقال المراد بالفعل المعين
الفعل الذي دخل عليه النفي بالكلية بحيث افاد السلب الكلي هذا
حاصل كلامه اقول لا سم شيء من التوجيهين اما الاول فانه لا يجوز
انه يكون المراد لضرب المذكور ذلك الضرب المفروض المتعلق
بل مطلق الضرب واللام يفتح الاستثناء اصل وحي لا تناقض لانه
ما يتعلق به النفي هو الضرب غير زيدا وما يتعلق به الاثبات ضرب

وان كان المتنازع فيه هو هذا الضرب على ان مع كونه مبنيا على
فرص يقيد تنافي ما حققه في التفصيل ان بقى من انه اذا كان
التزاع في رويته واقعة على زيد مثلا يقال ما انا رايت زيدا
وايض لا اختصاص لهذا العرض بصورة لتقديم المسند اليه
لحرمانه في مثل ما ضربت الازيد مع ان احدا لم يقل بامتناع
والفرق بانه التقديم مع الا سدى اثباتا بخلاف ما اذا لم
يكن ذلك التقديم كما ذكره بعض المدققين لا يجدي نفعا كما
لا يخفى واما الكا فلا في النفي المذكور انما يكون سلبا كليا اذا
لم يستثن منه شي ويصل هذا راجع الى ما قال بعضهم في توجيه
النساقض في النفي متوجه الى مطلق الضرب في نفي العموم يستلزم
نفي الخاص فاثبات الخاص بعد ذلك تناقض ولا يذهب
عليك ان هذا البيا في جميع صور الاستثناء المصلح بل ذلك
النساقض الذي هو مسم في المستثنى المتصل مطلقا واختلف القوم
في دونه على ثلثة مذاهب كما بين في محله وايضا اعراض الشارع
مبنى على ما نقله في توجيه النساقض فلا يقدح فيه توجيه النساقض
على وجه يثبت النساقض ولا يلزم كونه استثناء في الاثبات
بانه يقال التقديم مع الابداء لسدى لزوم موافقة الاثبات
المتنازع فيه للنفي ووجه العموم ولما كان النفي تاما مخصص منه
البعض وجب ان يكون الاثبات المتنازع فيه على احد الوجهين

ايضا عما حصنه ذلك البعض فلزم ان يكون التزاع في
ضرب منه عد ازيدا ويلزم منه انه لا يكون زيد مضروبا لك
والاستثناء من النفي يقتضي انه يكون مضروبا لك ويحل هذا
الاتفاق في عدم لزوم الاستثناء من الاثبات على المقرر الذي
نقله الشارع في توجيه النساقض مما سلم السبيل في شرح الفتح
فلو سلم الكلام على سبيل الكا في اول هذا القول فيه نظر اما اوله
فلا في كونه التزاع في ضرب من عد ازيدا يستلزم ان لا يكون
زيد مضروبا لك في المثال المذكور على تقدير الاستثناء من النفي
انما يستلزمه اذا كان ضرب من عد ازيدا معنى المنفي كما في صورة
الاستثناء من الاثبات واما اذا كان معنى النفي والاستثناء كما
في صورة الاستثناء من الاثبات واما اذا كان معنى النفي
والاستثناء كما في صورة الاستثناء من النفي فلا كما لا يخفى على من له
فطر سلمه وفطنة فوجه واما ثانيا فلا انه لا مانع من حمل الكلام
ههنا على الالتزام ولا ياتي عنه شئ فيحمل عليه واما قوله ظاهر
انه يكون الضرب الواقع له فهو مقدمة الزامية او ردت في
صورة التحقيق حرم على طريقة الخصم ومبالغة في ورود البحث
ثم قال بعض المحققين انه يجواب عن الاعتراض الكا للسبيل
انه يقال تعليل امتناع ما انا ضربت الازيدا ملزم للنساقض
بعد تعليل امتناع ما انا رايت احدا بدليل اخر كمن في ما

انا ضربت الآ زيدا على بعدى ان يكون المقدرة احد
 يدل على ان المقدرة كل احد وجميع الناس لا احدا وقد علم امتناع
 بدليل امتناع ما انا رايت احدا ولو اريد ببيان امتناع
 بالدليلين فالجواب زيادة لفظ ايض وليس تشترط من
 هذا فلهذا في جواز ان يكون في ما انا ضربت الآ زيدا
 كل احد وجميع الناس فلا يكون هذا المثال متنا على كل
 وهذا المقدرة كاف وما اوردته الشارح على الشين وايض
 كونه الشارح ان يكون همزة احد صلبة لا يدل عن الواو
 وح يكون المقدرة احد مع لفظه كل بناء على صرح بانهم
 احدا لا بد استعمل في الاثبات الامع كل فيصيح الاستثناء من
 الاثبات بل تناقض ولا تناقض ما سبق من الشارح من كونه
 يكون احدهما مبدل السهم من الواو كما في فل هو له احد ولا
 مانع من تجوز احد هناك كل واحد من النقصين وقال
 الاستاذ المحقق الاعتراض الثاني للسيد ليس بشي اول وجه
 لجعل المستثنى منه المحذوف احدا بل هو كل احد بلا خفاء كما في
 افرايت الا يوم كذا هذا اقول الكل منظوم آما الاول
 فلا تعيب امتناع قولنا ما انا ضربت الآ زيدا بلزوم التناقض
 على تقدير ان يكون المقدرة احد يعلم امتناع قولنا ما انا ضربت
 سورة الاسورة الفاتحة لجزء لزوم التناقض فيه بحسب دليل

امتناع قولنا ما انا رايت احدا فلا يصح الاكتفاء به في تعيب
 امتناع الاول حتى يكون عدم الاكتفاء دليلا على ان المقدرة
 ليس احدا بل كل احد مثلا على ان حديث زيادة لفظ ايض
 ضعيف جدا ويظهر من ذلك ضعف ما قاله الشارح في شرح
 المفتاح من انه ترك السكاكي لتعيب امتناع ما انا ضربت
 الآ زيدا انا ذكر في ما انا رايت احدا الى تعيب بلزوم
 التناقض ببيان الامتناع بوجه آخر ويكون للفائدة و
 واتباع الشيخ عبد الفاهر وصاحب الكشف والتعجب من الشارح
 كيف عطل عن ذلك متهما مع انه حقق في المطول انه ما ذكره
 المصنف ليس محال لهم في مجرد التعيب بل يظهر اثر ما في نحو قولنا
 ما انا قرأت القرآن الاسورة الفاتحة كما اشترنا اليه والما
 فلا للسيد سندان بخصيص دعوى الشين ما انا ضربت
 الآ زيدا بمعنى ما انا ضربت احدا الآ زيدا بدو لفظ
 كل ويؤيده السور الذي ذكره في شرح المفتاح حيث
 قال لا ترى انه محترز ايضا ان ما انا ضربت احدا الآ زيدا
 وح يدفع ما اوردته الشارح ومنه تعلم وقع الثالث
 والرابع كما لا يخفى على المناهل الصادق فيستدل بها
 العلامة العلوي في قول مولانا احدهما يعتدض عليه اشارة
 يح اقول لا يخفى انه مكفي في كونه اشارة الى ذلك انه يكون

من محتملة ولا يجب ان يكون متقينا له وقد اوضح ذلك كما
نقل عنه مينا على انه وجه واكد تفصيل فلا يرد عليه ما اوردته
بعض المدققين من ان كونه اشارة الى خصوص ذلك غير
ظاهرا بخلاف التثبت ما برأه العلامة العلي لكن الاولى
ان نسلم ذلك كحج بين هذه المقدمة فيما نقل عنه هنا ان
على المقدمة الاولى بعد الحواشي على الوجه المذكور موقوف على
دفع ذلك الجواب اما بانه يستلزم رجوع الاشياء الى الابدان
وهو باطل واما بانه يستلزم رجوع الاشياء الى الابدان وهو
سطل المقدمة الكس التي يتوقف على اسعاص النقي بالاول
محل شبهة لانهم حوزوا الاشياء من الابدان في بعض الصور والثانية
لطول للمساوي والارب مع اسعاص النقي بالامه اول الامر
واعترض عليه استا والمحقق بانه التطويل لازم في الاعتراض
على المقدمة السابعة لانه يحتمل ان يبنى على رجوع الاشياء
من الابدان وهو غير جار اقول فيه ان الاعتراض على المقدمة
السابعة بحث الزاوي ولا تطويل في البحث الا السراحي حيث ان
اشياء اذا كانت البحث الحقيقي كل شبهة على ما سن انما يعلم
عليه ان المناقشة في دفع الجواب المذكور على الوجه الاول انهم
حوزوا الاشياء من الابدان في بعض الصور لا يحكي تفعا
لانه كلام على السيد بطريق المنع المهم ان يقال حاصله كذا

حاجه الى الصورة التي حوزوا فيها الاشياء من الابدان
كما في قرأت الابدان كذا وفيه ما فيه فتمت عليه العلامة
الاول اما لام الح اقول انما قدم هذا الوجه على الوجه الثاني
للملازمة والوجه الثاني مع بطلان اللازم ومنه المنع
الملازمة معدوم على منع بطلان اللازم وانما قدم هذين الوجهين
على الوجه الثالث لانه بعض احالي ودر المنع معدوم على بعض
الاجالي بناء على ما تقر في كتب المناظرة من ان حتى السائل
ما دام سائلا هو المطالبة والتعليل انما هو من المعلوم وبوجه
ترتيب ذكر النوع الثالث في كتب المناظرة على ما لا يخفى وانه
صرح صاحب المحاكمات بخلافه فلا يرد عليه ما اوردته بعض
المدققين من انه الاحسن في ترتيب الوجه الثالث انه لعدم
الثالث على الوجهين الاولين واما قوله وذلك يتصور
س وجهه فمفاه انه عدم ثبوت هذا الجميع للمسند اليه مع
لغيره يتصور على وجه الوجه الرابع لسو لغير المسند اليه
لكنه لا لعدم ثبوت المسند اليه وانما ذكر صورة الثبوت ايضا
ليظهر ان الحكم بالامتناع مطلقا غير صحيح هنا اصلا باعتبار النقي
ولا باعتبار الابدان فلا يحتمل عليه للتفني صور احب الاشياء
والوجه الرابع صورة المتفني لا صورة النقي كما اوردته بعض المدققين
نعم يمكن ان يحاب عن الوجوه الثلاثة بانها على قياس ما اوردته

سابقا على تحقيق العلم في جواب الاعتراض الوارد على تعليل
ما انا رايته احدا مبنية على ان يكون ردا اعتقادا الى طيب
مختص في ايراد النقص كما هو الظاهر الشايع ونحن ان رد الاعتقاد
كما يكون بايراد النقص يكون بايراد اخص منه بدلف لا حظ في
عرف البلفاء وح يقال ان تقديم المسند اليه مع ايلاء حرف
النفي يدل في عرف البلفاء على ثبوت الفعل المنفي للمسند اليه
على الوجه الذي ذكر في النفي لعمري ان قاعا مخصوص ببعض وغيره
فعام كذلك وان خاصا فخاص على ما يدل عليه الشيخ رحمه الله
وسمع ذلك من غير البلفاء لسمع كما اثرنا اليه فيما سبق وعلى هذا
سم الوجه الوجيه ولا يحسن عليه شيء من وجوه الاشكال
كما لا يخفى على من له ادنى توجيه في تحقيق المقام
فخذنا انا قلت في هذه الاقوال
ودع ما لا اقول وانتهى
اعلم بحقيقة الحال والله
والله المأثر
نمت تمامه
م

رسالة في بيان
ما يتعلق بالحكمة

رسالة في بيان ما يتعلق بقوله تعالى
وسبحك المليل والنهار والسموات والارض

رسالة في بيان ما يتعلق بقوله تعالى
والنور في الارض والسموات والارض

رسالة في بيان ما يتعلق بقوله تعالى
سبحناك انك انت العزيز الحكيم

رسالة في بيان ما يتعلق بقوله تعالى
ان تقولوا فيها الا ان يشاء الله ربنا

رسالة في بيان ما يتعلق بقوله تعالى
قل اتقوا الله ما لا يعلم

لا تدخلوا من باب واحد
وادخلوا من ابواب متفرقة

وتمت كلمة ركن لا ملازم لهم
من اجتهاد والناس اجماع

لا تقتصر دوايك
على اخوتك

وان لم نعلم لما علمنا ولكن
الكثير الناس لا يعلمون

يوم يأتي بعض الامم ركن
لا ينفع نفعا ايمانها ان

قوله لا يكفر به الا نفسه او
يلبس من فضلات الفلاسفة

وما كانوا اليوم منوا وما استقام
لهم ان يؤمنوا

قل سمون الله بما لا يعلم
في السموات والارض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد واصل الحمد النصب يعني ان يكون منصوباً
 او اهل فيه النصب واصل هذا الرفع النصب بمعنى انه
 مغير من النصب ومعدول منه وايا ما كان فالمراد ان
 الاصل في اعراب الحمد ان يكون منصوباً وان كان مرفوعاً
 حالاً وبين قدس سره كونه الاصل فيه النصب في المصادر
 احداث متعلقة بحالها كانها يقتضي ان تدل على نسبتها
 اليها والاصل في بيان النسب والمتعلق بهو الافعال
 فهذه مناسبة يستدعي ان يلاحظ مع المصادر افعالها
 المناسبة لها وقد ثابت هذه المناسبة في مصادر مخصوصة
 بكثرة استعمالها منصوبة بافعال مضمرة فلذلك حكم
 بانه اصل النصب واثبت بانه قراءة بعضهم وشار اليه
 المصنف ايضا بقوله وقد قرئ الحمد به النصب على الاصل
 لانهم قالوا اصل حمدت انه حمد حذف الفعل لدلالة
 المصدر عليه وادخل اللام على اللام على المفعول وقسم
الحمد وعرف باللام فصارت الحمد به بفتح الهمزة على النصب
 بالفعل محذوف ثم عدل من النصب الى الرفع لما ذكره
 المصنف بقوله وانما عدل عنه اي عن النصب الى الرفع
 بانه جعل مرفوعاً بعد ما كان منصوباً ليدل اي العدول

او الرفع على عموم الحمد واثبت ما دلالة العدول على ما ذكر
 فلا العدول عن الاصل يقتضي نكته وما ذكر يصح نكته
 فيجعل عليه واما دلالة الرفع عليه فلا، الحمد الفعلية تنقلب
 اسمية والاسمية صالحة لان يقصد بها ما ذكر وعلى التقديرين
 انما يتم الكلام لو لم يدل النصب والحمد الفعلية على العموم
 الثبات فاقول انه اريد بالعموم الدوام وجعل الثبات
 عطفاً لتفسيره قال امرئ القيس لانه الفعلية انما يدل على
 والتجدد ودوام الثبات واما الاسمية فهي ان
 دللت بنفسها على الثبوت المطلق اي لا بشرط التجدد ولا بشرط
 عدمه على ما صرح به الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة في زبد
 على اكثر من ثبوت الاطلاق لزبد الا انها بمعونة المقام
 وانضمام العدول اليها مما يفيد التجدد تدل على انه اريد
 التجدد وذلك الثبوت المطلق عن التجدد والثبات
 المجرد عن التجدد وهو الدوام والثبات على ان الاسمية
 وان لم تدل دلالة لفظة الاعلى الثبوت المطلق كما ذكره
 الشيخ الا انها تدل دلالة عقبة على الدوام على ما قال الرضي
 في الصفة المشبهة انها لما لم يدل على التجدد ثبت الدوام
 بمقتضى العطف اذاً الاصل في كل ثابت دوامه اي لم
 يظهر بالقطعة وانه اريد بالعموم عموم الحمد وشموله لجميع

افراد و بحيث لا يشذ فرد منها حتى يكون المعنى ان كل فرد
 افراد احمد من الاول الى الاخر اتى حامدا كما ثبت به تعالى
 فالاسمية تدل عليه بمعونة الدم واما الفعلية فانها لا تدل عليه
 ولو بمعونة الدم لانها ان قدر اهل حدث حمدا كما هو
 المشهور فغاية الامر ان يفيد بعد لام الاستغراق على المصدر
 شموله لجميع افراد حمد المنكر وحده وان قدر اهل اهل
 محمد على ما فعل صاحب الكشاف فانما تدل على ان جميع
 احمد الصادرة منها ثابت له تعالى ولا يدل على ثبوت
 الافراد الازلية له تعالى كالحمد الصادر به تعالى في الازل
 وقوله دون تجدد و حدوثه بكونه الثبات
 تفسير العموم حيث تعرض للتجدد المقابل للثبات ولم يتعرض
 لما يقابل العموم ثم ان عطف حدوث على التجدد عطف
 تفسيري وقائده الاشارة الى ان التجدد الذي
 يدل عليه الفعل بمعنى حدوث لا بمعنى التقضي شيئا
 قال قدس سره في حواشي المطول ان دخول الزمان
 الذي من شأنه التغير في مفهوم الفعل يؤذنه باعتبار التجدد
 في حدوث وذلك لانه المتكسبة بينهما اكثر واعتبار
 الامران على هذا الوجه اولي وانسب ثم قال هذا اذا
 اريد بالتجدد حدوث واما ان اريد به التقضي شيئا
 فالصحيح انه ليس داخل في مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من

خصوصية حدوث واقضاء المقام لكنه يخالف بظاهره ما ذكره
 في شرح الكشاف حيث قال فيه ولما كان الرفع والاعلى الثبوت
 مجردا عن قيد التجدد وحدوث مناسب ان يقصد الثبات
 والدوام بمعونة المقام بخلاف النصب المستلزم لتقدير الفعل
 بوضعه على حدوث والتفضي فانه يدل على ان التقضي داخل
 في مفهوم الفعل وضعا تدبر فانه قلت بحجة الاسمية التي تدل
 على الثبات دون التجدد وحدوث انما هي الاسمية الصريحة
 والاسمية التي خبرها جملة فعلية فقد صرحوا بانها كالفعلية
 في اقادة التجدد والتي خبرها ضمنية كما فيما تحت فيه انه قدر
 الظرف بالفعل فها ايضا اسمية خبرها فعلية وانه قدر الظرف
 فلكونه بمعنى حدوث بقرينة عمله في الظرف بكونه في حكم
 الفعل قلت فرقا بين الفعلية الصريحة وبين الاسمية التي
 خبرها فعلية بانه المقصود في الفعلية سمة الفعل الى
 فاعله وانها على التجدد والسنه والمقصود في الاسمية المذكورة
 سمة الفعلية الى المبتداء وكونه النسبة في الفعلية التي
 وقعت خبرا على التجدد لا يستلزم كونه نسبتها الى المبتداء
 كذلك يجوز ان يحمل هذه الاسمية على الدوام عند وجود الذي
 كالعدول بخلاف الفعلية لكنه يشكل فيما اذا كان المستند اليه
 في الفعلية الواقعة خبرا ضمير المبتداء كخبره قام فانه النسبة

الى ضمير الشئ نسبة اليه حقيقة فمقتضى الفعلية انه يكون نسبة
 القيام الى زيد على التجدد ومقتضى الاسميه انه يكون تلك النسبة
 على سبيل الدوام فيلزم تحقق المتناهيين ولا يمكن ان يجاب
 عنه بانه لا يمكن تحقق الداليتين ولا بنا في بينهما وانما السان في
 بين مدلوليهما ولا تحقق لهما ولا يلزم من تحقق الداليتين
 تحقق المدلولين فالمحقق لانا في فيه والذي فيه التناهي
 لم تحقق لانه كون الكلام دالا على المتناهيين محذور ايضا
 بل التحقيق في اجواب هو ان المنسوب الى المبتدأ ليس عين
 المنسوب الى الضمير المنسوب اليه هو مجرد القيام والمنسوب
 الى المبتدأ هو مضمون الجملة الفعلية وهو القيام في الزمان
 الماضي فيجوز ان يكون ثبوت القيام لزيد على سبيل التجدد في الزمان
 الماضي ويكون القيام المتجدد والواقع في الزمان الماضي ثابتا له
 وانما فيكون ظرف ثبوت القيام لزيد هو الزمان الماضي فقط
 وظرف كونه زيد فانما في الزمان الماضي هو جميع الازمنة
 مثلا اذا كان زيد ضاحكا وقت العصر فكونه ضاحكا في
 اخفض بالعصر الا ان كونه ضاحكا في العصر ليس مختصا بالعصر
 بل وان لم يصدق قولنا دائما زيد ضاحك في العصر قوله
 وهو اي التجدد من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة الاكاد
 يستعمل معها يا يبدنا في بقوله واصد النصب على ما ظهر مما تقدمنا
 قدس سره فكانه قال لو تبين كون اصل النصب انه قرئ به وانه

من المصادر التي تحذف ما صيها وجوبا سماعا وهي على
 ما ذكره ابن الحاجب سبعة سبقا وزعيما وحسب وجدا
 وحدا وشكرا ومعنى كونه الاكاد يستعمل معها لا يكاد
 تنك مع تلك المصادر وتلك المصادر مع تلك الافعال
 ثم ان المص غيرهما اسلوب الكثرة فانه ذكر هذا
 التأييد في جنب قوله واصد النصب كما هو المتأكد والمصدر
 آخره بالفصل بينهما بما هو من ثمة السابقين
 ومتعلق به تعلقاتا تاما وفعالا لا يتوهم
 ان معنى اصالة النصب كثرة
 استعمال المصدر منصوبا
 بفعل مضمرة
 تحت تنبيه
 كـ

صلى الله عليه وآله وسلم

رسالة من الصدر
 قوله مع وسوكم
 البيراج
 ١٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قوله تعالى في سورة النحل
 وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر آياته قال القائل
 في تفسيره هذه الآيات وفيه انه ان بالجواب عما يقال ان المؤثر
 في تكون النبات حركات الكواكب واضعها فانه ذلك
 ان ستم فلا ريب في انها ايضا عملة الذات والصفات
 واقعة على بعض الوجوه المحمّلة فلا بد لها من موجد مخصوص
 واجب الوجود وفعال للذات والنسئل اقول اما انه لا بد
 من موجد فلان احتياج الممكن في وجوده الى مؤثر موجد
 ضروري واما كونه مخصوصا اي مرتحا فلذلك يلزم وقوعه
 على بعض الوجوه مع احتمال غيره ثم حجابا فخرج واما كونه
 مختارا فلان الاجاب بنا في الترجيح والتخصيص بحكم
 الاختيار فانها صفة من شأنها ترجيح احد التساوين
 على الاخر واما كونه واجب الوجود فلما ذكره في قوله تعالى
 للذات واللسل فهو عملة للاخبر ثم اعترض عليه بانه مبني هذا
 حسان ما ذكر ادلة على وجود الصانع وقدرته واختياره
 وانت تدري ان ليس الامر كذلك فانه ليس مما ينافي
 فيه انهم ولا يملعون في قبوله قال تعالى ولين سألهم من
 خلق السموات والارض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله فاني
 بؤفكون وقال ولين سألهم من نزل من السماء ماء فاحي به

الارض من بعد موتها ليقولن الله آياته وانما ذلك
 دلالة التوحيد من حيث ان من هذا شأنه لا يتوهم ان
 بشاركة شئ في شئ فضلا عن ان بشاركة الجاد في الالهية
 اقول لم نقب عن القاضى كونه ذلك ادلة التوحيد
 لا فائدة كيف وقد صرح فيما سبق بان الآيات التي بعد
 دلائل التوحيد وبين هناك كيفية دلالتها على التوحيد
 وقصص بذلك ايضا قبيل هذا الكلام حيث قال فانه
 من تأمل ان لجة الحق علم ان ذلك ليس الا بفعل قائل
 مختار مقدس عن منازعة الاضداد والانداد فغرض القائل
 ان ذلك مع كونه مسوقا لافادة التوحيد يتضمن جوابا عما
 يقال ولذلك قال وفيه اندان بالجواب ولم يقل هذا جوابا
 عما يقال وسوق الكلام لغرض على وجه يتضمن جوابا عن
 شئ او فائدة اخرى فن من البلاغة كيف ودلالة النص
 واشارته بالنسبة الى عبارة النص من هذا القبيل على ما قرر
 في الاصول فالجنى الحق بالقبول ثم ان هذا القائل اورد
 هذا الايراد ايضا على ما ذكره القاضى بعد هذا في تفسيره
 ان في ذلك لآية لقوم يذكر ون ولا يرد هناك ايضا
 لانه ما ذكره هناك تقدير لمفعول يذكر ون لا ما يستدل
 عليه بالآية فالمراد ان في ذلك لآية يستدل بها على التوحيد

لقوم يذكرون ما سبق من ان اختلفوا في الطباع والحيث
والمناظر ليس الما بصنع صانع حكيم فانه من تذكره علم بالظفر
ان من هذا شأنه لا يشاركه احد كما ذكره هذا القائل
ان القضي او جز على ما هو دأبه اكتفاء بما سبق منه من ان
هذه الآية من مسوقة لا فائدة التوحيد

لابن صدر الدين سلمه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى في سورة النحل

والقي في الارض رواسي ان نميد بكم الآية قال القاضى في تفسير
هذه الآية ان الارض قبل ان يخلق فيها اجبال كانت ككرة
حقيقية بسيطة الطبع وكانه من حقيقتها ان يتحرك بالاستدارة
كالافلاك وان يتحرك باوفاي سبب للنحر يكفها خلقت
اجبال على وجهها تفاوت جوانبها وتوجهت الجبال
تحتها نحو المركز فصارت كالادامة التي تمنعها عن الحركة
انتهى قول برهان الارض لما كانت في ابتداء الخلق ككرة
حقيقية بسيطة فكان حقيقتها من هذه الجنية مع قطع
النظر عن كونها جسما عنصرا احدا لآخر لانها من تلك
الجنية اما ذو ميل مستدير كالافلاك فكان حقيقتها
ان يتحرك مثلها على الاستدارة واما ذو ميل مستقيم
فحقيقتها ان تسكن ولكن يتحرك باوفاي محرك فاسرها
اما السكون فلا بل جسم الحاصل في الجبر الطبيعي لا يتحرك حركته
طبيعية اينية لاستلزامها الخروج على الجبر الطبيعي ولا يتصور
من الارض الحركة الارادية لكونها عديمة الشعور واما التحرك
باوفاي فاسرها في بالضرورة من له تحريك صحيح ومستوي
ذلك من كره حقيقته على سطح حقيقته فانه لا غامض في النقطة

وما في شيء ولو بنفحة تندرج عن مكانه وما فرزانة
ما قبل عليه من ان هذا مع ابتداءه على القواعد الفلسفية
غير مسلم عندهم قال في الارض ميل مستقيما وما بهو كذلك
لا يكون فيه مبداء ميل مستدير على ما ذكره في علم الطبيعي
الاندفاع ان مراده انها من حيث كونها ككرة حقيقية
بسيطة مع قطع النظر عن كونها عنصرا كانه حقيقتها
كما بنا دى عليه سوف كذا وان كان الواقع في نفس الامر
احدهما معينا والغرض توسيع الدائرة وهذه طريقة
مسلوكة بينهم واما الابداء على القواعد الفلسفية فغير
ضاير ان لم يخالف بالقواعد الشرعية كما فيها نحن فيه
كيف وبعض الاحكام الشرعية مبني على كرية الاجرام
البسيطة على ما فرروا واما ما قبل من ان قولهم خلقت
اجبال على وجهها الخ كل نظر اذ قد ثبت في الهبة
ان نسبة اعظم جبل في الارض وهو ما ارتفاعه فريحا
ثلث فرسخ الى جميع الارض نسبة خمس مع عرضها
الى كرة فطرها ذراع ولا ريب ان ذلك القدر من الشدة
لا يخرج الكرة المذكورة عن صحة الاستدارة بحيث يمنعها
عن سلاسة الحركة فكذلك ينبغي ان يكون حال الجبال
بالنسبة الى كرة الارض فجوابه انهم قد صرحوا كتب

الهيئة بان في كل اقليم ثلثون جبلا بل اكثر فتنسب كل جبل
وان كانت كالتسبة المذكورة لكن يجوز ان يكون
مجموعها ما نعا من حركتها كالجبيل المؤلف من الشعرات
التي لف حكم كل شعرة على ان تلك النسبة باعتبار حجمها
من حركتها باعتبار ثقلها ونقص هذه الجبال بكدان
بقاوم ثقل الارض لانه الجبال اجسام صلبة
حجرية والارض رخوة فتخلخلها كالكرة
الخشبية التي الرقت عليها
حيات من حديد
لا بن الصدر
٢٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
 ما قوله تعالى في سورة البقرة
 سبحان الذي اسرى عبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
 الاقصى الآية اسي قال القاضي في تفسيره هذه الآية والاكثرون
 على انه اسرى حبه الى البيت المقدس ثم عرج به الى الكعبة
 حتى انتهى الى سدرة المنتهى ولذلك تحت دريشه استجابوا
 واستجاب له مدفوعة بما ثبت في الهندسة ان ما بين طرفي
 فرض الشمس ضعف ما بين طرفي كرة الارض مائة وثلاثين
 مرة ثم ان طرفها الاكفل يصل موضع طرفها الاعلى في اقل
 من ثمانية وقد برهن في الكلام ان الاجسام متساوية في قوتها
 الاعراض وان الله قادر على كل الممكنات فيقدر ان يجعل
 مثل هذه الحركة السريعة في بدء النبي صلى الله عليه وسلم
 واعلم ان النسبة المذكورة هي نسبة مقدار كرة الشمس
 الى كرة الارض لانه مقدار قطر الشمس الى قطر الارض
 لما بينوا ان قطر الشمس خمسة ونصف مثل قطر الارض
 وقد بينا قبله في المقالة الثمانية عشر ان نسبة الكرة الى
 الكرة كنسبة مكعب قطر بينهما والمكعب هو حاصل ضرب الشيء
 في حاصل الاول من ضرب في نفسه كالثمانية بالنسبة الى
 الاثنين على ما حقق في علم الحساب فثبت ان مثال قطر الارض

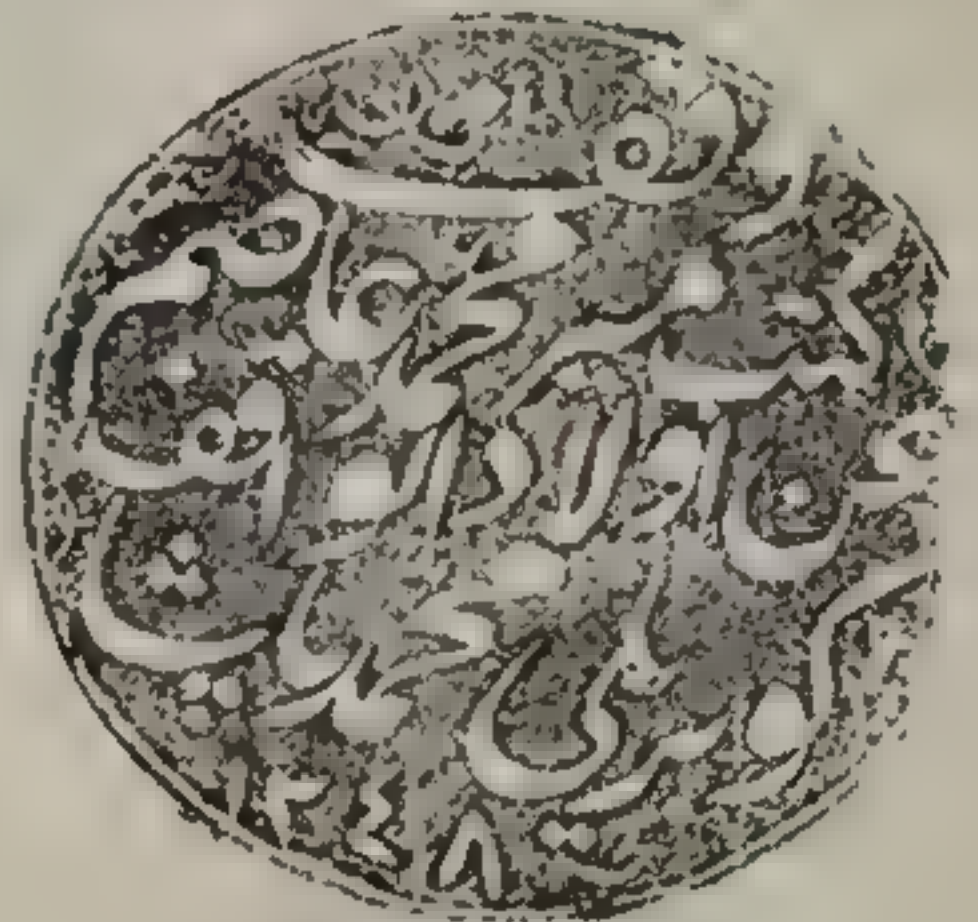
والنصف

ونصف التي هو مقدار قطر الشمس اذ الكعب يكون ككرة
 الشمس مائة وستين وثلاثين مثلاً للارض وربيع وثمن مثل
 الارض وهو المراد بالنصف في عبارة القاضي فليس المراد ما بين
 طرفي قرص الشمس الذي هو المحيط المستقيم بالمرکز
 المنتهي الى المحيط في الطرفين بل المراد حجمها المحصور بين
 الاعلى من سطحها والاقل منه فمن غير عبارة القاضي قوله
 وقد ثبت في الهندسة ان قطر الشمس ضعف قدر الارض
 مائة وثلاثين مرة الى آخره فقد عبره الى ما لا يمكن
 تصويحه ثم ان المراد من الاعلى والاقل هو المقدم والمؤخر
 في الطلوع والبرودان وصول طرفها الاقل الى موضع طرفها
 الاعلى اذا كانت الشمس في النصف الشرقي من دائرة
 نصف النهار واما اذا كانت في النصف الغربي فالمر
 بالعكس لا يقال انه وصول طرفها الاقل موضع طرفها الاعلى
 انما يكون بحركة الفلك الافلاك على خلاف التوالي بمقدار
 قطر الشمس ومقدار قصر ما عند المناخرين احدي وثلاثون
 دقيقة وعشرون ثمانية بما به نصف قطر منطقة البروج
 التي تلازمها منطقة الفلك الخارج المركز للشمس كمن
 جزء او قد بينوا ان محيط كل دائرة ثلثة امثال قطر ما
 تقريبا فيكون قطر الشمس بجزء المنطقة على المنطقة ثلثة

في بعض النسخ
 في هذا المقام
 مسله

وانما قلنا عند المناخرين لانها عند
 ارضها والهند اثنتان وثلاثون
 وثمانية وثلاثون ثمانية وعشرون
 وثلاثون وثمانون ثمانية وعشرون
 مسله

امثال قطرها احدى وثلاثين دقيقة وخمس وعشرين ثانية فلما
 يصل طرفها الاكفل موضع طرفها الاعلى الا في احدى وثلاثين دقيقة
 وخمس وعشرين ثانية فلما يصح قوله ان طرفها الاكفل يصل موضع طرفها
 الاعلى في اقل من ثمانية انا نقول حركات الكواكب كما يتقدم في
 يتقدم بالزمان مثلا اذا قلنا الشمس تقطع في كل يوم بليدة درجة
 فالدرجة مسافتها واليوم بليدة زمانها ثم انهم كما قسموا منطقة
 كل فلك على ثمانين سنين قسما وسموا كل منها درجة وقسموا كل
 درجة على ستين قسما وسموا كل قسم دقيقة وقسموا كل دقيقة على ستين
 ثمانية وكل ثمانية على ستين ثالثة وهكذا الى الروابع والخامس
 والسادس وغيرها الى ما اراد واكد لك قسموا كل يوم بليدة الى ربع
 وعشرين قسما وسموا كل واحد منها ساعة ثم قسموا كل ساعة الى
 ستين جزءا وسموا كل واحد منها دقيقة وكل دقيقة الى ستين ثمانية
 وكل ثمانية الى ستين ثالثة وهكذا فالمراد بالثمانية في عبارة القائل
 ما سوما اجزاء الدقيقة التي هي من اجزاء الساعة التي هي من
 اجزاء اليوم بليدة فالمراد بوصول طرفها الاكفل موضع طرفها الاعلى
 في اقل من ثمانية انه يقطع مسافة مقدار قطر ما الذي سوا احدى
 وثلاثون دقيقة وخمس وعشرين ثانية في زمان اقل من
 ثمانية والاحركة لك كما يظهر ذلك اذا رصد ساعة
 معموله فيها الدقائق والثواني والثالث ولقد اطننا
 في الكلام لما استدعاه دفع هذه الاقراص
 عما سولم فلما تجدوني ههنا
 لابن الصديق الشرواني



بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله تعالى في سورة الاعراف في قصة شعيب عليه السلام
 وما يكون لنا نعوذ فيها الا ان يشاء الله ربنا الآية ولما كان
 حجة لنا على المنكر له لانه على كون الكفر بمشبهه تعالى اجاب عنه
 صاحب الكشاف بما حاصله انما لا نسلم ان المعنى الا ان يشاء الله
 عودنا بل خذلا ساء ومنع الاقضاء منا ولو سلم فذا نسلم انه
 يلزم منه مشبهه تعالى ككفر الجوز ان يكون من قبيل المتعلق بالمحار
 والفاضل رحمه الله جري على الظاهر حيث قد رفع الفعل للشيء
 العود فانه قوله وارتدادنا عطف تفسير لقوله خذلا ساء ولذا
 قال وفيه دليل على ان الكفر بمشبهه تعالى بم اشياء يصيغها
 الى الوجه الثاني الذي ذكره صاحب الكشاف فقال وقيل اراد
 حسم طهرهم في العود بالمتعلق على ما لا يكون الا انه تصرف
 بما يفهم الى الصواب حيث لم يجعل المتعلق عليه المحال بل ما لا يكون
 اى لا يقع وعبر الواقع لا يلزم ان يكون محالا والمتعلق عليه
 ما لا يقع وسوكت في حسم اطاعهم واما انهم محال فمضى على كل
 الاعتزال وسوكت زاده الخراج عن الحكمة وبعض المفسرين
 اخذوا بكونه من قبيل المتعلق بالمحال واستدل عليه بانه المتعلق
 لعنوان ربوبيته نعم لهم مما ينشأ من استحالة مشبهه تعالى لا يتم
 قطعاً وكذا قوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها فانه بتجنية تعالى

لهم من دلائل عدم مشبهه لعودهم فيها وفيه نظر اما اولاً فانه
 حاجته الى احتياط ما ركبته الاعرج لتصبح مذهبه المعوج واما ثانياً
 فلا بد التوضيح لعنوان الربوبية لوانشاء فانما ينشأ عن عدم
 تعالى لا عن استحالتها واما ثالثاً فلا بد التبيين كما نطق من
 دلائل عدم مشبهه لا استحالة على انه لو لم يلزم ان لا يكون
 ارتداد من ارتداد بعد ان انجاه به تعالى من الكفر بمشبهه
 وهو بطريق قال هذا القائل قبل معناه الا ان يشاء الله خذ
 لاننا وفيه دليل على ان الكفر بمشبهه تعالى واما كما يفسر
 المراد بذلك ببناء ان العود فيها في غير الامكان وظاهر
 الوقوع ببناء على كونه مشبهه كذلك بل ببناء استحالة
 وتخطر الوقوع ببناء على كونه مشبهه كذلك وتوهمها كما قيل
 وما كان لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله ربنا وهيها
 ذلك بدليل ما ذكر من موجبات عدم مشبهه تعالى وانت
 حينئذ موجبه عدم مشبهه تعالى لا بوجوب استحالة وقوع
 ما علق بها واما بوجوب استحالة مشبهه تعالى وما ذكره من دليل
 عليها كما عرفت ثم انه كونه دليلاً على ان الكفر بمشبهه تعالى انما
 يتأتى على تقدير ان يراد ان العود فيها في غير الامكان ببناء
 على كونها مشبهه تعالى كذلك وكيف ولتغزله التجاؤا الى جعلها
 محالاً كيلا يكون فيه دليل على ما ذكره هذا القائل بقوله واما
 كانه فليس المراد من تأمل عن استنباط رتبة القائل من
 انما تمت ثباتها

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله تعالى في سورة هود ودم ولقد ارسلنا موسى يا بني
مبين الى فرعون وملائه الآية حوز القاضى انه يكون المراد بالآية
التورية اجمع الناظر في نفسه على انه غير صحيح لما علم ان التورية
نزلت بعد هلاك فرعون وقد صح به القاضى ايضا في سورة
المؤمنين في تفسير قوله تعالى ولقد اتينا موسى الكتاب لعدهم
حيث قال لا يجوز ارجاع الضمير الى فرعون وملائه لنزول التورية
بعد اهلاكهم قول يمكن تصحيحه اما اولها صرحوا من حوز ارجاع
الضمير وتعلق ايجار وكفه الى المطلق المذكور في ضمن المقيد فنقول
الى فرعون يجوز ان يتعلق بالارسال المطلق لا المقيد
بالتورية واما ثانيا فلان موسى كما ارسل الى الفرعون
بنى اسرائيل ايضا فيجب ان يحل ملاه فرعون على ما يشمله في حوز ان
كل الكلام على التوزيع على معنى ارسلناه الى فرعون بسلطان
مبين والى ملاه بالتورية فيكون لفا ونشر غير مرتب بهم
هذه الرسالة تمت بنهاها لا بن صد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
قال تعالى في سورة بولس في تفسير قوله تعالى قل اتنبهون الله
بما لا يعلم في السموات ولا في الارض الا به وما لا يعلم العالم جميع
المعلوم لا يكون له تحقق ما قبل اي في شئ من الازمنة ثم قيل
وانما يحل المراد بما لا يكون له تحقق ما به على ما لا تحقق له في الخارج
ولا في المبدأ والعالية مع انه الشكاه وكذا شفا عنهم
المتوقعة على وجودهم المتشع منتفحة ليس لها تحقق كما
ببر ذلك في علم اخر لعدم اختصاص علمه تعالى
بما له تحقق وكونه عالم بجميع المصنوعات باسمه ما انتهى قول
عدم اختصاص علمه تعالى بالتحقق وشموله جميع المصنوعات
لا ينافي ذلك الجمل بل يؤكد ويعززه لانه نفى علمه تعالى
بانه له شريك وله شفاعه كناية عن نفى الشريك وشفاعة
على ما صرح به هذا القائل قبيل الكلام المنقول فالكلام
من قبيل الاسئلة لا يانقضاء اللازم على انتفاء المذموم
فانه لو تحقق له شريك لعلمه تعالى لشموله على جميع المعلومات
والثاني منتف فكله المقدم فاقبلت شريك الباركي
وكذا اجتماع النصيبين والكوادب شمة
في المذراك السفلية والاذابة البسة فله تحقق
فيها وان لم يتحقق في المبدأ والعالية والملاء الاعلى
لشربها عن السرور والله تعالى عالم بحققها فيها

مصدق هذا الكلام قلت المراد بالتحقق النفس الامارة
فانه قلت قد تقرر في محله البرائة ورا على وجود
جميع المصنوعات في نفس الامارة المتشع كشر باركي
اذ ما مفهوم الا وقد يقع موضوع قضية جنة
صادقة مثل قولنا شريك الباركي متشع وبثوث شئ
لشئ شئ ثم ثبوت المثبت له في ظرف لا متصاف
قلت ما دل عليه البرائة وجود مفهوم شريك الباركي
والثاني فيما يصدق عليه هذا المفهوم لانهم كانوا
يعبدونه هذا المفهوم بل فزوه وهدوا الكلام وانما
يعلمونهم طوار المرام الا انه انتفاء الكلام المنقول
الكلام بجر الكلام لا رصد البرائة

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله تعالى في سورة يوسف يا بني لا تدعوا من باب واحد
 وادخلوا من ابواب متفرقة الآية قال القاضي في تفسيره
 الآية ولنفس انما منها العين اقول فهنا ثلثة مطالب
 الاول انما العين حق والثاني انما ثاثير نفسي لا جسمانية
 كما زعم البعض والثالث لنفسه راء هذه الثاثير انواع اخر
 من الثاثير اما المطالب الاول فارت القاضى الى بيان بقوله
 والذيريدل عليه قوله عليه السلام الحديث واما بيان الاحكام
 فاعرض عنه لاستدعاء تفصيلا مع ما فيه من الغموض فلا
 علينا ان نتحقق المقام ونكشف اللثام عن وجه المرم فنفق
 اعلم اولاً ان ثاثير النفس في اخرا ما نفاني واما جسماني
 وجسماني اما في نفاني او في جسماني وكذا الجسماني
 اما في جسماني او في نفاني فهذه اربعة انواع يدرج تحتها
 صروب الوحي والكلمات وقوة المعجزات والآيات
 واصناف الالهة والمنافع وانواع السحر والاعمال الموقرة
 والينجات والطلسمات اما النوع الاول اعني ثاثير
 النفساني كثاثير المبادير العالية في النفوس الناطقة
 الانسانية بافاضة العلوم والمعارف وخلق تحت هذه

النوع الوحي والكلمات لانها افاضة المعاني الحفية على النفوس
 البسمة المستعدة لذلك والآيات والمعجزات فيدر
 تحت هذه النوع صنفان منها احد عام يتعلق بالعلم
 الحقيقي وثانيهما ما يتعلق بالتخييل القوي فالاول هو
 انه يؤتي النفس المستعدة لذلك كمال العلم غير تعلم
 وتعلم حتى يجيب بمودة حقائق الاشياء على ما عليه في
 الامر بقدر الطاقة البسمة كما قال عزم او تبيت
 جوامع الكلم واجمعت الامة على انه عليه السلام كان
 قد اوتي علم الاولين والآخرين مع كونه عام اسبابا
 حسبما نطق فيه قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب
 ولا تحنطه يمينا والياء انه يلقى اليه ما يكون مستقدا
 للتخييل القوي ما يقوير به على تخيلات الامور الماضية و
 والاطلاع على المعينات المستقبلة فينبغي كثر
 امور الى سكون فينبذ بها او يثبت فيصير بغير
 وتذرا كما قال تعالى تلك من ابناء الغيب نوحها
 اليك ما كنت تعلم وقوله تعالى انهم غلبت الروم في
 ارض الارض وهم من بعد غلبهم سيفعلون في دفع سائر
 واما المنافع والالهة كما قد ذكر تحت هذا النوع
 لانها تليق للنفس لما في المبادير العالية من صور الخوار

على ما سبق منا حقيقة وكذا يدل تحت هذا النوع
 صنف من الحيوان وهو ثائر النفس من البهائم القوية
 فيها قوة التحيز والوسم في نفوسهم سلبية افرير
 ضعيفة فيها ما تارة القوتان كنفس البهائم والحيوانات
 والنبات والعوام الذين لم يقو قوتهم الاقلية على
 دفع التحيز وترك العادة الا لبقا وفي تحيز لا يتجوز
 في الخارج موجودا فيه ويتحيز ايضا ما هو موجود فيه
 على ضد الحال التي هو عليها كما يتحيز الميكروب كما
 والكنة متحركة والحي وحيا والحي جادا ومعلم
 سورة موسي كان من هذا القبيل حيث سحر واعين
 الناس واسترهبوهم ولفوا جبالهم وعصيتهم
 بتحيز اليهم لسحرهم انما تسعى وقد يستغنى في هذا
 القسم في السحر بافعال وحركات يعرف فيها حسن
 حيرة والتحيز وهشة كابرار السحر شفاف
 وعش للبصر به حرجا وحسن اياه بتخفيف
 وترققة وبما يحرك الخيال تحركا عجيبا كخيال
 في حيرتها فرصة الخفة المذكورة وما يعين على
 ذلك الاساليب في الكلام والتحليل وما النوع
 الكتاب في انواع الاربعة اعني النقص النفسي

في الحيوان فكان ثائر النفس الانثى في الابد
 من تعديها وانما ثاها وقبامها وقعودها الى غير ذلك
 ومن هذا القبيل صنف من المجرى وهو ما يتعلق بالقوة
 المحركة للنفس يتبع قوتها الى حيث يمكنه في النفس
 في اجسام العالم تصرفها في بدنها كد مير قوم يروح
 على صفة او صاعقة او زلزلة او طوفان او ريح عاصف
 فيه بالبرقع والابتهال الى المبادر العالية كما يستغنى
 للناس فيسقون ويدعوا عليهم فيسحق بهم ويؤثم
 فيسحق في الوباء والموتاة ويندرج في هذا النوع صنف
 من السحر ايضا كما في بعض النفوس الحسنة التي تقوى فيها
 فيها القوة الوعظية ويولع بها ايضا بالعادة و
 والاسمات والرياضة والجاهد في طلبها
 على النائم في انما اخبره بوجه تام وعزيمة
 صادقة الى ان يحصل المطلوب الذي هو الالف و
 والحل كعضنا سحق من افانته على ما سهر في لغة
 من الالادكا ووجه وربما يستغنى في لقوة القوة
 الوعظية وتغريب امها وعزيمة للكلوب بضم
 بعض حاتم الى اجسام وسد بعض الى بعض وعز
 الابر في اشياء ودفعه بعض الاشياء في مواضع

محصورة كالعبث والمقابر وتحت النار فانفس
 ان حوت كراما سميت به بواسطة تصور هذه الاشياء
 فبجملها ذلك على النبات في الغرمة فتلك هي الحالة
 ادعى اليه المطلب واما النوع الثاني فاعني التفسير
 للجسماني في الجسم فكتاثير السموم والادوية في الاغذية
 ويدخل فيه اجناس البهائم والطيور فانها تاتى
 بعض المركبات الطبيعية في بعض خواص يحصل كل واحد
 منها كحذيق المقتناطس للحديد وكهرب باغضى الخ
 من الحبل واحتطاف اكبر ما التبن الرقيق وتأثير الحجر
 المدوف بسنك بدو في تغذية الهواء ونزول الحج
 والمطر الى غير ذلك من علم البهائم وقد يتعاقب
 في ذلك بتميز القوى السموية الفعالة بالقوى
 الارضية المنفعلة وتجميع المناسبات بالاجرام
 العنصرية والمؤثرة في عالم الكون والفساد وكما
 يخذ من صور واشكال موصوفة في اوقات محدودة
 على اوضاع معلومة في مقابلات افاق السماء
 من المشرق والمغرب والجنوب والشمال وعلى مساقط
 الكواكب ومطاريح الشهبان على هيئات مخصوصة
 يستخرج بها كثير من اذية الحيوانات ونحو ذلك

ثم علم الطلسمات واما النوع الرابع فاعني الجسماني
 في النفس في كتابه المسمى بالمتقني في
 النفوس الانسانية من استقامتها اليها وتغيرها عنها
 ويندرج في هذا النوع صنف من السحر ككتاب المعقولات
 في العاشق حتى يهيم به ويعرضه للوجد والشهوة وكما
 الدواب وخلق الجوارح المستحسنة في نفوس اصحابها
 كالنفس والبايزر والصغر والفرد ونحو ذلك
 نفائس لا متعة حتى يتولعون ويشعرون بالخطر اليها
 بحيث تستعذون بها عن كثير من مصائب المهمة وكما
 اصناف الانعام والرقص والملاهي في انفسهم
 وكتاثير الكلام في انفس السمع كما ورد في الحديث
 التبريز من البياض لسحر افان هذه الاشياء تسحر الناس
 وتغلبهم في الاحوال كسحر لا يوجد التخلص من تأثيراته
 فان رجوع اليه ما كفا فيه من تحقيق تأثير العين فنقول
 ذهب بعضهم الى انه من قبيل التأثير الجسماني
 وذلك بانه يمدد العين بخوارق هي جسم شفافية
 فيبطل الشخص المستحق فان كان صدقا حصل للبعث
 عند ذلك الشخص السحر في خوف شديد من قوله
 وعلى النفوذ يرتسخ الروح ويختصر في داخل القلب

ويحصل في الروح الباصرة كيفية سمية منحة مؤثرة
 كما في السخ والسم فلهذا امر النبي عليه السلام القائل
 بالوضوء ومن اصابه العين بالاعتزال منه
 وذهب الحكماء واختار القاضى الى ان الاصابة بالعين
 ثم قبل التأثير النفساني في الجسم فانهم كما قالوا
 كما ان لبعض الاجسام خاصية عجبية تخصه كما ذكرنا
 كذلك النفوس لها خواص عجبية من السعادة والسرور
 والبهجة والشدة واصابة العين من الخواص الغريبة
 لبعض النفوس فهي امر طبيعي ثابت للنفس من مبداء
 الخلق واصل فطرته ومن هذا القبيل ايضا
 استدفاع اذى العين التي يخاف مضرتها تارة
 بالرقى والغرام وتارة بتعليق التعاويذ و
 التيام فانها ايضا من خواص بعض النفوس وهذا يستفاد
 افراد الناس فيها عصمتهم من عيون الناظرين
 لمولا آخر
 الصدر

وت

قوله تعالى في سورة هود ونزلت كلمة ريك لا ملا
 جهنم من الجنة والنار جميعين وفي سورة السجدة الله
 حق العول متى لا ملاع جهنم من الجنة والنار
 استشكل فيه بانه بنطاهر متيقضي وجوب جميع النفوس
 في جهنم والمعلوم من الآثار والافعال والبراهين
 خلافه وكما ان القاضى استدل به حيث قال في
 تفسيره في سورة هود اير من عصاتها جميعا او
 منها اجمعين لانه احد ما فنية على انه فائدة لفظ
 اجمعين اما استغراق افراد العصابة وتناولها
 بتقدير المضاف وما يباين انه الدخيلين في جهنم
 ليسوا مقصودين على احد الفريقين وهذا لا يقتضيه
 شمول افراد كلا الفريقين لكن يرد على الاجابة
 مبني على جواز وقوع جميعين تأكيد للشئ وهذا
 خلاف ما صرحوا بهم في محله واجاب بعض
 المفسرين بانه ذلك لا يقتضي دخول الكل بل
 قدر ما يلا به جهنم كما اذا ملأت الكيس الدرام
 فانه لا تقتضي دخول جميع الدرام فانه لا يقتضي
 وجوب جميع الدرام فيه وروى العلامة الدواني بانه
 نظيره يقال ملأت الكيس جميع الدرام فهو

الجميع

وهو بظاهره يقتضي دخول جميع الادراسم فيه كالكلام
فيه كالكلام في المبحث ثم قال والحق في الجواب
انه يقال المراد بلفظ اجمعين تعميم الاصناف وذلك
لا يقتضي دخول جميع الافراد كما اذا قلت ملائكة
الجواب في جميع اصناف الطعام لا يقتضي الا ان يكون
فيه شيء من كل صنف من الاصناف لا ان يكون فيه
جميع افراد الطعام وكقولك استلوا المجلس اصناف
الناس لا يقتضي ذلك ان يكون في المجلس جميع
افراد الناس بل ان يكون في كل صنف من
وذلك ظاهر وعلى هذا تظهر فائدة لفظ اجمعين
اذ فيه رد على اليهود وغيرهم ممن زعم انهم لا يند
النار اقول فيه بحث لانهم صرحوا بانهم
بكل اجمعين وفع توهم عدم الشمول والاحاطة لجميع الافراد
وما ذكره في الملائكة فانما انتمول الاصل فيه فاصلا
لفظ الجمع الى الاصناف كيف لو قيل ملائكة الجبابرة جميع
الطعام وباسقاط لفظ الاصناف كان الكلام فيه كاللعم
في المبحث ثم انه ما ذكره في رد على اليهود وغيرهم في
زعمهم انه لا يند في النار غير صحيح لانه اليهود قالوا ان
نفس النار لا يند في النار فانه رد على اليهود وغيرهم
صحت

واجاب بعض المحققين ايضا بانهم كفوا لهم ملائكة الكيسر
من الادراسم والناظر جيب في انه لعموم النوع لا لعموم الافراد
فالعموم لا ملائكة في ذلك النوع جميعا ولا يند في كل
كل فرد منها في جهنم اقول ما ذكره في المثال ايضا يقتضي
بنيان شمول الافراد كالكلام فيه كالكلام في المبحث
فروق بين لفظ جميعا ولفظ اجمعين فانهم صرحوا بانهم
بجميع الشمول الافراد واما لفظ جميعا في كل معنى فجميعا
ويأتي في اجتماع النوعين تحقق بعض الافراد في كل منها
فتبين اقول الحق في الجواب كصنف الحنية والناس
باتباع ابيس لقوله تعالى في سورة الاعراف ملائكة
منك ومنه تبعك منهم جميعا فاللازم دخول جميع
تابعيه في جهنم ولا محذور فيه فانه القراء يستبرجونه
بعضا ولقد كنت كتبت هذا في النور في لفظ الله
قبل هذا بسبع سنين ثم طفت الالة بنفس عليه في
العلامة اية العود وحمد الله الودود محمدت الله
وشكرته على هذا النور اقول على هذا الما لربان
تفسير الآية في بعض بطونها ان المراد من الله هو الما لربان
الذين يقوون في رتبة الجنة والاسية حيث التقوا
في ظلمة الطبيعة وانكسوا في قعر الاحرام العنيفة

ولم يرتقوا الى العالم العلوي ولم يتحققوا بالملكوت
 واطمئنا باحيوة الدنيا ورضوا بها والسموات
 عن عالم المجدات وهم المشركون الذين قبلهم
 انما المشركون بخس فلا يقبلوا المسحوق
 الاية فانهم لا يستأهلون دار الله وقرب
 جواره ولقد اترى الله عز وجل يذم الانبياء
 ويذم عو عليه كما قال قتل الانبياء ما كفره وفي
 موضع من الانبياء ربه لكونه وفي موضع اخر
 ان الانبياء لظلم كفار وقال الضحاك ان الانبياء
 انهم ليس بجمع عظامه وقال في اخره وكان الانبياء
 اكثر نبي جد لا الى غير ذلك من الايات ويدل
 على هذا المعنى قوله تعالى ولا اقسم ربنا ان
 والمغارب انما لقادر ونعم على ان يبدل خيرا
 منهم وما نحن بمسبوقين فانه وقع بعد قوله ثم
 كل امرئ منهم انما يدخل الجنة نعيم كمالا انما
 خلقناهم مما علمونهم قال القاسمي المعنى انهم مخلوقون
 من لطفه فزرت لا تناسب عالم القدس فمن لم
 يستكمل الايمان والطاعة ولم يتخلق بالايمان
 الملكوت لم يستعد دخوله وقال بعض المحققين

هذا قول تعالى بعده فلا اقسم ربنا ان
 بجزر مجرى انجاب عيسى م كانه قيل اذ كان المخلوق من
 مهين لا يستأهل جوار رب العالمين اذ كان للرب
 وارباب الارباب فكيف يدخل المؤمنون الجنة النعيم
 يصلونهم بنشأة جنة من هذه النشأة كما قال
 وتنت لكم فيها لا تعلمون فيستأهلون لدار القدس
 كما قال انما يريد الله ليذهب عنكم احسن اهل البيت ومن
 في احسن البشيرة فمأواهم دار البوار جهنم يصلونها
 وبئس القرار تمت ارساله لاس الصدر

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله تعالى في سورة يونس لم نقصص رؤياك على قومك
الاية ذكر القاصي في تفسير هذه الاية في حقيقة الرؤيا
كلها ما اجابنا فخص نقص عليك احسن القصاص بتفصيل
فيها وتحقيق حقيقتها على وجه يتميز بما هو الصادق منها
من الكاذب وان كنت من قبله لمنه الغابر فاعلم اولاً انه
انفس الناطقة الانسانية سلطان القوى البدنية والى
آلات لها واما بران القوة جسمانية بكل كثره العمل
كالسيف الذي بكل كثره القطع فانفس اذا استعملت
القوى الطاهرة استعملت لا تشرب بحسب بعض الكلا
يعظمها تسرع ويقور كما ان الفارس اذا انزركوب
فرسه يرسله لينقف ويرعى ويقور وهذا التعطل
يصل بالسرعة الاعصاب الدماغية المتصلة بالآلات
الادراكية هو النوم وما يتراني فيها هو الرؤيا والآلة
المتكلمة وحكما المشايين والمتألمين من الشيطان
والصوفية اختلفوا في حقيقتها الى مذاهب ثلثة
فذهب المتكلمون الى ان الرؤيا خيالات باطلة ذات
النوم ضد الادراك ولما شهد الكتاب والسنن
بصحة الرؤيا ولم يكن ايضاً احد من الناس الا وقد

جرها من نفسه بخاربا اوجب التصديق لم يرض المتحققون
كالتفاضي البيضوي ومن تجد وحدوه وذهب المشايخ
الى انه المراك في النوم يوجد في الحس المشترك الذي هو لوح
المحسوسات ومجربها فانه لو اس الظاهرة اذا اخذت
صور المحسوسات الخارجية وادتها الى الحس المشترك صارت
تلك الصور هدة هناك ثم انه القوة المتحدية التي هي
تركيب الصور اذا ركبت صورة فربما انطبعت تلك الصورة
في الحس المشترك وصارت مشاهدة حسب مشاهد الصورة
الخارجية فانه مدار المشاهدة الانطباع في الحس المشترك سواء
اخذت اليه من الخارج او من الداخل ثم انه القوة المتحدية
شأنها التصور دائماً لا تسكن نوما ولا يقظة فلو خليت
وطبعها لما فسرت غير رسم الصور في الحس المشترك الا انه يفرق
غير فعلها امران احدهما توارد الصور من الخارج على الحس المشترك
اذ بعد انتفاكه هذه الصورة لا يسعه ان ينتقل الصور
التي يركبها القوة المتحدية وثانيهما تسلط العقل والوهم عليها
بالضبط عند استعمالها في صركاتها وكما ان في انقطاع
هذه الصور فانه عند النوم فيتنسح لا تتنافس الصور في الداخل
فيكون ما يدركه النائم مرتسمة في الحس المشترك وموجودة
فيه وهو المنام الا انه انما كانت منها صادقة ومنها كاذبة

اما الاول في هي ان ترد تلك الصورة على الخس المشرك النفس
 وبيان ان صور جميع الحوادث كالماز وما سيكوب من شدة في المبدأ
 العالي التي تعتبر عنها ارباب الشرح بالملكة والمنطقة في النفس
 المجرودة العقلية والقصور النفس المجرودة بها لعل كنهه
 منه في اتصالها بالقوى المحسنة فمن شأنها ان يتصل بها
 وتتقش ما فيها الا ان اشتغالها بالحواس الظاهرة و
 الباطنة واستغرافها بغير البدن يمنعها عن ذلك
 الاتصال والاشتغال لان اشتغال النفس ببعضها
 يمنع عن الاشتغال بغير تلك الا على ما في ذلك لا يستغنى
 شأنه عن شأنه هو الوجه القهار ولا يملكه ارادة العاقل
 الاخير بالملكة ما دام البدن صالحا لخدمة الاله
 لكن احد الشاغلين عن اشتغال النفس بالادراك
 الحسية حالة النوم او في البقطة ينتشر الروح الى
 البدن بواسطة الشرايين وينصب الى حواس الظاهر
 حالة الانتباه ويحصل بها الادراك فيشغل النفس
 بتلك الادراكات واما في النوم فتجس الروح الى
 الباطن ويرجع عن حواس الظاهرة لبعده النصارى اليها
 فيستغلل به الحواس فيحصل للنفس اذ في فروع فيحصل
 بتلك المبادر اتصالا وحانيا معنويا وتتقش بعض

ما فيها مما سمعت به له كالمبدأ او احوال بعضها ببعض فانه
 يتقش في بعضها ما يتسبب له مما يتقش في البعض الاخر فانه
 النفس ما ارنم في تلك المبادي ما يناسبها من احوالها
 وحوال ما يتعارفها من الاقارب والاهل والولد والاعلى
 والبلد ما حيتته واتيته الا ان هذه الادراك لعدم تاديه من
 طرف الحواس كلى في كية القوة المعقدة التي جعلت محالها
 لما يرد عليها بصور حربية متالفة خيالية مناسبة اليها في
 ما هو خير بالنسبة اليها في صورة جميلة وما هو شر لئلا في صورة
 قبيحة بالملكة على مراتب مختلفة ووجوه متعددة ومن ثم قد تتر
 ذاتها بصفة جميلة وصورة ومعنوية في الجمال والعلم والكرم
 والشيعة وغير ذلك من الصفات الجيدة وقد تتر بصفة
 باضد او ذلك وقد ترى تلك الصفات في صورة ما كانت
 تلك الصفات عليه بل قد ترى انها نفسها صارت نوعا
 لعلها صفاته عليها فانه اذا غلب عليها الصفات الجميلة و
 الاخلاق الحميدة تر صور جميلة من الاشخاص في الجمال
 والعلم والاولياء والملائكة بل قد تر منها صاغلا
 او ملكا او غير ذلك ومتى غلبت عليها الصفات الذميمة
 تر صوراً قبيحة كصورة غولية او سمكة او دابة حال
 ما يتعارفها من الاهل والولد والبلد والاعلى والعالم

فانما نرى بها باعتبار اختلاف المراتب والمناسبات على ما هو
 عليها من الموضع أو الحال أو الاستقبال حتى لو اهتمت بمصالح
 الناس راتها ولو كانت متحدة بالنزعة المحفولات لاحت لها
 انها فتمت لم يكن اختلاف بين تلك الصور وبين ما هو خروجه
 منه الا بالكلية والجزئية كانت الرويا غير محتاجة الى
 التعبير والتجاوز عنها الى ما يناسبها بوجه من المماثلة و
 الضدية التي تقتضيها كالألف او الخلق والكيان والسموات
 وغير ذلك من وجوه صفة لا يطلع عليها الا الاقدام
 انما التعبير وان كانت تخالفها لها القصور في التخييل
 اما لذاتها واما لعروض واهلية وحيرة لها ما ترمى او
 لفظ ملائمتها الا بعض ما يناسبها بما ذكر كان محتاجا
 الى التعبير وهو ان يرجع التعبير في مجرى الممارسة اليها
 عن تلك الصور التي صورها المتخيلة الى ان يشترط به اذ
 الا ما تعلقته النفس من ذلك المصادق فيكون هو الواقع
 وقد يتفق فيها اذ الكا والرائي كثير الاهتمام بالروايات
 وما يراها ان يعبر رويها من النوم الذي انما فيه وعينه
 فهو ما تذكره واطلاعه لما كانت الرويا حكاية عنه
 واما بتصور المتخيلة حكاية رويها حكاية اخرى فتحتاج
 الى التعبيرين واما الكاذبة فهي كغيرها اما لا النفس

في حال المتقنة بتوسط الآلات الجسمانية بصورة حركية محسوسة
 او خيالية ولقيت مخدونة في قوة كبحها ففقد النوم الذي
 يخلص فيه الحس للمسك عابروا عليها من الحواس الظاهرة برسم
 من الحس المشترك او تمام الحسيات اما على ما كانت عليها
 واما بصورة مناسبة لها اول النفس العت بعد كنهه المتخيلة
 صورة والفرقا ففقد النوم يتمثل في الحس المشترك اولها
 مزاج الدماغ تغير فتغير مزاج الروح كحاملة للصور المتخيلة
 فتغير افعال واسطة المتخيلة بحسب تغيراته فمن غير
 الى البرودة لغلبة البهيم ترس لوجاد مباحا باردة
 واذ تغيرت الحواس لغلبة الدم او الصفار برر سينا
 حمراء حارة ديرا انما مستغلة واذ اعلنت السواد
 ترس اتياء سودا كالجبال والادخنة ومن
 هذا القبيل روية كونه بدنه او بعض اعضاءه
 موضوعا في النار او الماء او النار عند غلبه السخونة
 او البرودة عليه ورؤية انه باكل ويشرب وسيله
 عند عرض الاجتهاد الى احد هاد من العيون في هذا
 الباب انه اذا غلبت المنى واحتاجت الصبيحة
 الى دفقة تحتل بالمتعانة القوة المتخيلة الى
 التصوير ما يندفع به من الصور كسائر وقاير

الناسرة لالة كجاء واراها حركاته حركته فذلك ما اراد
انذاعه وقد يكون ذلك لكثرة التوجه والاعتناء ولا
تغلب المنزلة ان لا يدغم بغير وقد يعرض للروح
اضطراب وتحويل من الحساب الخارج والدالة
فترى امور متغيرة متفرقة غير منضبطة في بابك
من المجموع صورة غير معروفة فلما تصور واحد وانغم
مشبه في الخارج وقد يكون ذلك لالتساق فلكية
واوضاع سماوية فادراكه سبب الى واحد هذه الامور
تسمى اصناف احلام ثم انه اصدق النال روبا
اعد لهم فرا جافا المذاج البابس لا يستتد والرو
لا يحفظ والحار يتسوس حركته والبارد يكون بليدا
فمن كان مع ذلك منقطع عن العلل التي غلبت
وتخيلات الفاسدة معناه اياها اصدق مستكسفا
عن الاحوال متوجها الى الرويا واستشباتها وكيفية
كانت روباها اصح واصدق والخر احلام الكذاب
او السكرا او المغموم ومن غلب عليه سور مزاج او
فكر و خيالات فاسدة ومقتضيات غرضية و
سكنوية كاذبة لا يعتمد عليها ولهم اقالوا الاعتناء
روبا ان عولت هذه الاشغال الكاذبة والتخيلات

الناسرة

الفاسدة والاكاذيب الباطلة قال انه لما فهم الم
انهم في كل واحد منهم ذواتهم لقولهم ما لا يفعلونه
هذه اذ هي اصحاب المكاشفات وارباب المشاهدة
من الحكماء المتأملين والصوفية المتكبرين لا ينام
الصورة في الخيال الى ان المنام يشاهد النفس
صورا متماثلة موجودة في عالم المثال الذي هو
برزخ بين عالم المجرورات اللطيفة المسمين لعالم الملكوت
وبين العالم الموجودات العينية الكثيفة المسمين لعالم
الملكت وقالوا فيه موجودات مشخصة مطابقة
لما في الخارج من اجزئيات مثال لها قائمة بنفسها
متماثلة لما في العاين المذكورين اما العالم الملك
فلانها صور جسمانية شجيرة والعالم المسكوت فلانها
متعلقة غير متعلقة بمجى وجهه كالمجودات حركته
بر صورته متماثلة لشخص واحد في مراتب متعددة
يزل في مواضع متكررة كما يرس بعض الاولياء
زمان واحد في اماكن متعددة غريبة وشرقية ثم
انه لتلك الصور مجاز مختلفة كالمراة والماء الصافي
والقور الجسمانية سيما الباطنة اذا انقطعت عن
التشاكل بالامور الخجيرة العالقة اذ يذكت

لها زيادة مناسبة الى ذلك العالم كالمنجوس

عن العلاء بن المسيب قال سألت أبا عبد الله

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ

والادب، الكمال يظهر في الصور الظاهرة البهية وهذا

كان النبي عمي

الصحابه حمله كانوا لا يشهدونه وما ثبت هذا

العالم بنجر كثير من المسكينات كاحوال القوم سائر

ما تبطلوا له دم وقد فضلنا في رسالته مفروضة

فخصصنا فيها كمالاً من زيد علمه فلنقصه الزائد من القدر

لا ين الصد

فصل ۱۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفراس لا يعلمونهم فاعراض القاضى من نفسه غير الالباب

وَالْعِلْمُ بِسِرِّ الْقُدْرَةِ أَنَّهُ لَا يَفْنَى عَنْهُ الْخَدْرُ فَنُتَبِّهُ

لنا ما هو فائدة الكثر النكاح لا يعلمونه قلنا لما قضيت

وقدر وسر القدر وسر القدر وسر القدر

الموجودة وان كانت حاوية باعتبار وجودها

لكنها قدية باعتبار وجودها العلمة وتضمن هذا

مہبت الہیہ اور محروف العالمات والایمان

1940

الطائفة

كان النبي عمي

الصحابه حموله كانوا لا يشهدونه وما ثبت هذا

العالم بنجر كثير من المسكينات كاحوال القوم سائر

ما تبطلوا له دم وقد فضلنا في رسالة مفروقة و

فخصصنا فيها كمالاً من زيد علمه فلنقصه الزائد من القدر

لا ين الصد

فصل ۱۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفراس لا يعلمونهم فاعراض القاضى من نفسه غير الاله

وَالْعِلْمُ بِسِرِّ الْقُدْرَةِ أَنَّهُ لَا يَفْنَى عَنْهُ الْخَدْرُ فَنُتَبِّهُ

لنا ما هو فائدة الكثر النكاح لا يعلمونه قلنا لما قضيت

وقدر وسر القدر وسر القدر وسر القدر

الموجودة وان كانت حاوية باعتبار وجودها

لكنها قدية باعتبار وجودها العلمة وتسمى بهذا الاسم

مہبت الہیہ اور الحروف العالمات والایمان

1940

الطائفة

بما انما يكون على وجه يكون هو في حد ذاته على ذلك
 الوجه واما الاعيان فقد عرفت انها اطلاقا لا امور
 ازلية مقدسة غير متوثب التغير في ذاتها لا تعلم
 كما كانت وقضى وحكم كما علم وقدرة او جبر كما قضى
 وحكم فالقدر تابع للقضاء التابع للعلم التابع للمعلوم
 التابع لما هو ظل له فالجبر اجماع الامر كله فشيء الذي
 بيده تكونت كل شيء والية ترجوعه فيمتنع الظهور
 خلاف ما علم فليخبروا اخذوا فانه قد علم اوجه الشك
 حيث قارنوا حذرهم وقارنوا لا تلقوا بما يدعونكم اليه
 التهلكة قلت كنتم من الامور فخر معق وبنظ
 تحصيله بالافعال الاختيارية للشيء تبيين
 ايجابه ودفع موانعه كاصابة العين التي لا تدفع
 به حولهم من حيث اوجهم اوجهم فانه لما كانت
 منوطة بدولهم كوكبة واحدة وكان دخولهم
 من ابواب متفرقة مانعا منها صادف التبعير
 التقديم لانه دفعه فليعلم في هذا المقام
 فانه مما يزل فيه الاقدام تم رسالة
 لابن الصدر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل هذه من واضاء باشرافه قبورها
 وهدانا الى ما كنا في الضلال قبل ظهور الالة ولا ينفع بعد
 طلوع العلامة عن اسرار الساعة كما قدر يوم
 يأتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسها ايمانها لم يكن
 امنتم من قبل او لم يفت في ايمانها جبراً هو الذي
 رسل من خرافه الى سواء الكفر والجهل في نيت الى
 صراط مستقيم يوم لا ينفع حال ولا نبوة الا انتم
 الاله تغيب تسليم الصلوة والسلام على سيدنا محمد
 المبعوث بالايان والسلام هو الذي شرعنا وشرعنا
 بالجنة دار السلام وعلى الله واصحابه الى يوم
 البعث والقيام لما كان كلام الفضل العبد المذنب
 في كتابه المسمر بانوار التنزيل في تفسير قوله يوم
 يأتي بعض ايات ربك من اجل المشكاة اعظم
 المعصيات مشهورا بالحكمة بين الفضلاء ومعه
 بالسرورية عند العلماء واشهر قراءة الطائفة المستغنية
 عندنا براسة الانوار التنزيل الى ذلك المقام
 نظرت اليه وامعنت فيه فقبول الله المذنب المذنب
 بينت كلامه وتبينت حرامه صمدت صمدته

حجاب و بانه التوفيق و بغيره ازمة التحقيق و قال الشيخ
 والمعنى انه لا ينفع الايمان بمحض نفسه غير مقتضى ايمان
 او مقتضى ايمانها بغيره كاسية في ايمانها بغيره ايمان
 النافع هو تحقيق الايمان بالابوع و كسب الخير
 فيه و الايمان بالحدوث في ذلك اليوم لحواله
 انه هو النافع بسبب طمأنينة قائم و هو دليل على
 الايمان المخرج عن العجز و جهالة عليه هو مقتضى
 هذا المعنى اعتبار دخول الشروع في الموطوء
 اولاً ثم العطف على ذلك فيقيد شرط عدم النفع
 باحد الغنيين فيلزم انه يكون النفع مستمراً و لا ينفك
 جميعاً ثم بقدر الجواب عن هذا الاستدلال بوجوه ثلثة
 اولى الى الاول بقوله و للمعسر تخصيص هذا الحكم
 بذلك اليوم و المراد بهذا الحكم عدم نفع الايمان
 المخرج او هو كمال الشروع بغير الفرقين لعدم نفع الايمان
 بالحدوث في ذلك اليوم او هو غير نافع اصلاً بالانطلاق
 فيصل هذا الجواب انه اللازم من الالة الكريمة عدم
 نفع الايمان المخرج في ذلك اليوم لعدم نفعه بعد
 الفوت و الذي نقول به هو انه ينفع في الخالص فيختص
 في النار لا عن العقاب في ذلك اليوم و انما

ان بقوله و حمل التردد به على اشتراط النفع باحد الاربع
 على معنى لا ينفع نفساً خلت عنهما ايمانها و مقتضى هذا المعنى
 على انه يعتبر العطف اولاً ثم و ردد النفع عليه فيقيد على
 احد الاربع المفيد لتضييقها جميعاً لانه انتفاء واحد الاربع
 اعم من ان يكون في ضمن انتفاء واحد فقط او في ضمن
 انتفاء مجموعها و مع هذا الاحتمال لا يتم الاستدلال اذا كان
 يقدم في الاستدلال و و نه النفع و نحن في ورأى منع
 يفتى اذ في الاحتمال فيحصل هذا الجواب انه لم لا يجوز
 انه بشرط النفع باحد الاربع حتى يلزم اشتراط عدم النفع
 بعدم مجموع الاربع كاستلزام اشتراط نفع الشيء اشتراط
 نقضه بنقض بناء على ما تقرر من انه عدم العلة على عدم
 العلل الا ان في صحة الصلوة ما كانت مشروطة باحد
 الاربع من الوضوء و التيمم لانه عدم صحتهما و بطلانها شرط
 بانتفاءهما جميعاً و لهذا اذا اعتبرت صحتهما بمنزلة
 الى الطهارة و شرط الصدقة لانه جميعهما شرطاً لصحتها فيشترط
 عدم صحتهما بانتفاء واحد منهما اما لانه فانه قلت بالاول
 ام لانه و اعتبر اشتراط النفع باحد الاربع التسليم
 كاشتراط عدم النفع بنفسهما جميعاً مع انه هذا اللازم هو
 المقصود و لم لم يقل و حمل التردد به على انه اشتراط عدم

عدم النفع معي احد الا برقت له فم ان يتوهم انه في
 الكلام م يكون تكرار الالف عدم الامانة السابق يستلزم
 عدم كسب الجز فيه فيكون التزديد لغوا وكرار الالف
 لعدم هو ان المقصود ليس مجرد بيان عدم نفع الالف
 المحادث واما لما اجتمع الى توصيف النفس بالعين
 لانه لا ينفع على كل حال بالانفاق بل المقصود
 الاصل بيان ان النافع انما هو احد الامر من
 الالف اب ب و الجز المكنت فيه بطريق منع
 اخذوا بالنظر الى المقصود بلزم التزديد واما ان
 وجوب الالف يكون من النفع فلا مغش لا شرط
 باحدهما فيه فانه مجرد الالف انما ينفع وعدم
 اخذوا اما كسب الجز فينفع فيه الجز وفي المخلص
 عن العقاب وفي رفع الدرجات ويكون هذه
 الخصوصية مقصود بشرائط النفع بل كسب الجز
 من الالف انما على وجه التزديد مع استبداده
 الالف لانه الكسب من الالف لا يمكن ان يتحقق
 بدون الالف ونسار الى انما كانت بقوله
 والعرف على كل حال كذا ومنه كذا او كذا
 وحاصله ان يكون كسب الجز من الالف انما

وعدم الالف السابق من الالف انما كسب بياتها
 لا ينفع فتأمل

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله ما يجوز عليه الا فلسفاً متفلسفاً محسناً فضلاً
 تشيخ شيخ على العلامة النفا زالي ومثله مثله
 غريب ثم ان الله قد سحره فالحج حاشية ثم مختصر
 الاصول ان القواعد المنطقية نسبتها الى علم الكلام
 نسبتها الى العلم الكسبية اذ هو العلم بها
 يتوقف عليها اصول الفقه يتوقف عليها الكلام
 فحجتها مبادىء كلامية للاصول ليس اذ لم العكس
 انتهى وقد يتوهم ان هذا يخالف لما ذكره في شرح
 المواقف واعتراؤ ما رتبة هناك قلت
 لا مخالفة فانه انما اخر كلامه في تلك الحاشية الى ما ذكر
 في شرح المواقف حيث قال واكثر انما اثبات كل
 العلوم النظرية محتاجة الى دلائل وتوقيفات معينة
 والعلم يكونها موصلة الى المقصود لا يحصل الالف كما
 المنطوقية او يقوّن بها فمن محتاجة اليها تلك العلوم
 وليست جراً منها بل هي علم على حيا لها وعلم الكلام
 لما كان رئيس العلوم الشرعية ومقدماً عليها

هذه القواعد المحيطة اليها فعدت مباحة كليات للعلوم
 الشرعية انتشر في كل مكان قدس في الكتابين
 المنطق والاركان علمنا متصلا انهم جعلوه من الكلام
 وعدوه من جهة مباحة فكونه جزءا من الكلام امر حتمي
 واعتبر رتب دعائهم الى ذلك انهم لم يسموا ان كانت
 من رتب العلوم الشرعية الى رتب سواها فخذوة
 بحيث تشير جميع المباحات التي يتوقف عليها العقائد
 الدينية من الالهيات والنبوات وسائر السميات
 التي هي كانت كلام القدام ورجوع كلامه في ذلك
 الحاشية الى ما ذكرنا مما لا يكون محسرا له
 باسم الله الرحمن الرحيم
 قال القاضي في تفسير قوله تعالى في سورة يونس وما كانوا
 ليؤمنوا الف واستغفروا هم وخذ لا اله الا الله تعالى
 اياهم وعلمه تعالى بانهم يموتون على كفرهم انتهى قبل ان ياتي
 لعلم الله تعالى بانهم يموتون على الكفر في عدم ايمانهم كالمعلم
 تابع للمعلم فلا يورث فيه اقل معناه كونه علمهم تابع للمعلم
 اعلمه تعالى في الاثر بالمعقول المعين الاحداث تابع
 لما هيته بغير اختصاصه العلم وامتناعه عن سائر العلوم
 انما هو باعتبار انه علم هذا الاثر واما وجوده المات

وما استفهم لهم يؤمنوا

مشغول

فعليتها فيما لا يرد الى متابعتها العلم الالهي بها التام لما هيته بمعنى
 لما علمها في الاثر على هذه الخصوصية لكونها في نفسها على هذه
 الخصوصية لزم ان تحقق وتوجد فيما لا يرد الى على هذه
 فنفس موتهم على الكفر وعدم ايمانهم مشغول لعلمه الالهي
 ويقتضيه تابع له فخذ هذا التحقيق فانه يتفكك في موضع
 حتى زالت فيه اقسام اقسام ففعلوا واصلوا

بسم الرحمن الرحيم
 قال القاضي في سورة يونس في تفسير قوله تعالى قل اتقوا الله يعلم
 من السمات ولا في الارض الاله وما لا يعلم العلم جميع
 المعلومات لا يكون له تحقق ما قبله في شيء من
 الارض منته ثم قبل وانما لم يحل المراد بما لا يكون له تحقق
 ما على لا تحقق له لا في الخارج ولا في المبادي
 العالية مع انه السركار وكذا انشا عنهم المصنف
 على وجودهم المتشغول متغيبه ليس لها تحقق كما
 بين ذلك في عدم اخذ عدم اختصاص علمهم
 بما له تحقق وكونه عاما بجميع المفعولات باسرها انتهى
 اقول عدم اختصاص علمهم بما له تحقق وكونه بجميع
 المفعولات لا ينافي ذلك بحمل بل توكله وتوكله
 لا ينفك عنه بل بالاسرار كما ولا شفا عنه

المستوفى في الكلام بحجج الكلام عند رسالة لابن الصدم
بسم الرحمن الرحيم

عزنى الشريك وثنا عنه على ما صح به هذا القائل
قبيل الكلام المستوفى في الكلام من قبيل الاستدلال
بانتفا واللازم على انتفا المذموم فمحصلة انه لا تحقق له
شريك لعلمه ثم لسوء فهم المعلوم والى ما كنت
قلنا المقدم فان قلت شريك البارز وكذا اجماع النقيضين
وسائر الكواذب مرتبة في المراكز السفلية
والا زمانه البشرية فلا تحقق فيها وان يتحقق المساد
العالية والملا الاعلى لتتزهط عن الشرح والشرح
عام يتحققها ميركا يصدق هذا الكلام قلت المراد تحقيق
النفس الامر فان قلت قد تور في محله ان البرهان
وكل على وجود جميع المفوضات في نفس الامر ضمن المنع
كشريك البارز او زمانه مفهوم الا وقد يقع مفهوم
في حقيقة موجبة صادقة مثل قولنا شريك البارز
مستقيم ونبوت شريك الشريك يستقيم نبوت المشت
في طرف الانصاف قلت ما دل عليه البرهان
وجود مفهوم شريك البارز وانما يقع في
عليه البرهان هذا المفهوم لانهم ما كانوا يعبدون
هذا المفهوم بل فزوه وهذا الكلام وان كان
يعلوه عن ظهور اعمام الا انه اقتضاء الكلام

رسالة التوجيه في تفضيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 وله الحمد وعلى نبيه الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين
 الأجل الأجل قدوة الأصفياء وأئمة الأولياء رضي الله عنهم
 عبد الرحمن الحسيني قدس سره وآله عاين العرش فزحه مال
 كثر أقوال العلماء في توجيه التشبيه الذي تضمنته قولنا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جمد
 مجيد فمن أن هذه العبارة تقتضي أن يتقرب الصلوة على النبي المصطفى
 عليه أفضل الصلوة وأكمل التسليم وعلى آله أقل أو بعبارة أخرى
 على إبراهيم عليه الصلوة والسلام أو وجه التشبيه يكون اقتران التشبيه
 ويحظر بآية أنه يحيل والتشبيه يكون لكل الصلوات أفضل من
 الصلوة على آل قباي ومنهم إبراهيم عزم كما أن الصلوة على إبراهيم
 أفضل من الصلوة على جميع من سبقه من الأنبياء عزم فبذلك
 التشبيه المذكور كونه الصلوة على محمد المصطفى أفضل من
 على إبراهيم عزم هذا كلامه قول هذا وجه شيق دقيق أبين لا يقال
 أن هذا الوجه يقتضي أن يكون الصلوة على آل محمد أفضل من الصلوة على

وتحقيقه والآثار والأفاد

أفضل
 فيكون الصلوة على النبي المصطفى
 الصلوة على آل قباي

مستشرق في توجيهه

إبراهيم ومعلوم أن آل إبراهيم هم الأنبياء فيزوم تفضيل آل محمد عزم على الأنبياء
 لأن مؤدى هذا الوجه تفضيل مجموع الصلوة على محمد وآله على مجموع الصلوة
 على إبراهيم وآله ولينزوم من تفضيل ذلك المجموع على هذا المجموع بل
 الصلوة على آل إبراهيم عزم ولا بد من هذا المحذور أصلا على أنه تكلم
 يقال تفضيل الشيء على الشيء قد يكون من بعض الوجوه دون بعض
 كما حقت في موضع أن معنى تفضيل الشيء كونه زيادة لوجه ما
 ويمكن تفضيل الصلوة على آل محمد عزم على الصلوة على آل إبراهيم باعتبار
 بعض الوجوه أو في الحديث أنه من عبادة اليسوا بأبناء إبراهيم
 الأنبياء يكون على معنى هذا الوجه طلب هذه المرتبة لآل محمد
 فإنه قلت إذا كان وجه السب هو كونه كل من الصلوات أفضل
 من الصلوة على النبي فذلك يكون وجه السب اقتران التشبيه
 قلت كونه وجه السب في التشبيه اقتران باعتبار الظهور والسر
 ولما كان رجال الصلوة على إبراهيم عزم وعلى آل إسحاق
 مشهورا بين الأمم سبب الصلوة على آل إبراهيم وعلى آل الصلوة
 بالصلوة على إبراهيم عزم وذلك الخلف فإنه قلت إذا كان وجه
 وجه السب في التشبيه كونه لاجل الظهور والتعارف فليكتف
 أول الأمر حتى لا ينزوم كونه الصلوة على إبراهيم وآله أفضل
 من الصلوة على آل إبراهيم عزم وآله من غير حاجة إلى هذا الوجه
 قلت الأصح أن وجه هذا الوجه لعدم كونه الصلوة على النبي وآله
 عليهم الصلوة والسلام أفضل من الصلوة على إبراهيم وآله عليهم الصلوة

لأننا نقول لا نرى من يفرق بين
 أن يكون الصلوة على آل
 نبينا عليه السلام أفضل من
 الصلوة على آل إبراهيم عزم
 أن النبي عزم على الصلوة على

في التشبيه

السلام اذ هذا المغفر لا يعلم من هذه العبارة الا هذا الحال لا يجوز عليه ان يكون
فقط انه اذ لم تحت اترك له لموجهية نسبة المفضلية للعبادة
صلوات الدين الدوالي تعذره انه تعجوانه



اعلم ان هذه المقالة في تحقيق النسبة التي اعتبروها
بين الحقيقة والخارجية ان الشيء اما موجود
او معدوم ممكن او معدوم متعفن فالقضية الموجبة
الخارجية تكون لاثبات المحول للموجود فقط والموجبة
الحقيقية تكون اما لاثبات المحول للموجود والمعدوم
الممكن معا او للممكن المعدوم فقط وليس لنا البحث عن المتعفن
في الموجبة فاذا اعتمد هذه المقدمة فنقول ان اثبات المحول
للموجود فقط لا يستلزم دائما اثباته لكل الموجود والمعدوم
الممكن معا لجواز ان لا يكون بعض المعدوم الممكن متعفنا
بذلك المحول هذا هي القضية الموجبة الكلية الخارجية فقط
واثبات المحول لكل الموجود والممكن المعدوم معا يتضمن
اثباته لكل الموجود فقط هذا هي مادة الاجتماع بين الحقيقة
والخارجية واثبات المحول لكل الممكن المعدوم فقط لا
اثباته لكل الموجود لجواز الحقيقة مع عدم الموضوع في الخارج

هذا هي الموجبة الكلية الحقيقية فقط فتبين العموم والخصوص
من وجه بين الكليتين المذكورتين واثبات المحول لبعض
الموجود يستلزم اثباته لبعض الموجود والممكن المعدوم
معا لا متناع سلبه عنها كلياً وارتفاع النقيضين بط
فاثباته لبعضها لازم هذا هي الموجبة الجزئية الخارجية مع الحقيقة
واثبات المحول لبعض الموجود والممكن المعدوم يتضمن اثباته
للموجود فقط هذا هي الموجبة الجزئية الحقيقية مع الحجاز
واثبات المحول لبعض الممكن المعدوم لا يستلزم اثباته لبعض
الموجود فظهر انه كلما صدق الموجبة الجزئية الخارجية صدق
الحقيقية من غير عكس والنسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا
والسالبة الخارجية رفع المحول عن الموجود ان وحده واذا
لم يوجد رفعه عن الممكن المعدوم فقط وعن المتعفن فقط
والسالبة الحقيقية رفع المحول عن الموجود والممكن المعدوم
معا وعن الممكن المعدوم فقط ان وحده واذا لم يوجد
رفع عن المتعفن فقط فاذا اتقرر هذا الكلام فنقول ايضا
في بيان احد شق المرام ان سلب المحول عن كل الموجود
لا يستلزم دائما سلبه عن كل الممكن المعدوم والموجود
معا لجواز ان يكون بعض الممكن متعفنا بذلك الشيء
السالبة الكلية الخارجية بدون الحقيقية وسلب المحول

عن كل الممكن والموجود معا يتضمن ذلك السلب سلبه
عن الموجود فقط هذا هي السالبة الكلية الحقيقية مع
الخارجية وسلب المحمول عن كل الممكن فقط يستلزم سلبه
عن كل الموجود لأن السلب عن الممكن فقط اذا لم يكن
الموجود والا لا يجوز رفعه عن الممكن فقط بل عنهما ولما
لم يكن الموجود كما رفعناه عن الممكن رفعناه عن الموجود
لأن السالبة لا يستدعي وجود الموضوع وأن سلبنا
عدم تحقق سلبه عن الموجود يتحقق اثباته لبعضه مع أنا
فرضنا عدم وجود الموجود لقصرنا سلب المحمول عن الممكن
هذا خلف فاذن السالبة الكلية الخارجية اعم مطلقا
من الحقيقية وسلب المحمول مخصوصا عن بعض الموجود
لا يستلزم دائما سلبه عن بعض الموجود والممكن معا
بحواز ان يكون كل الممكن متصفا بذلك هذا هي السالبة
الجزئية الخارجية بدون الحقيقية وسلب المحمول عن بعض
الموجود والممكن معا يتضمن سلبه عن بعض الموجود هذا
هي السالبة الجزئية الخارجية والحقيقة معا وسلب المحمول
عن بعض الممكن لا يستلزم سلبه عن بعض الموجود بحواز
ان يكون كل متصفا بذلك المحمول هذا هي القضية السالبة الجزئية
الحقيقية بدون الخارجية فاذن النسبة بين هذين الجزئيتين
المذكورتين التباين الجزئي لنا مقصود